

٢١٧٢

شرح

شفاء الغليل في حل مقفل الخليل ، لابن هازي ، محمد
ابن أحمد ، ٩١٩ هـ ، كتبت سنة ١٢٤٣ هـ

١١٨ ق ٢٤ س ٢١٧٢ اسم

نسخة جيدة ، ختمها مفرج

الأعلام ٢٢٢: ٦ ، بروكلمان ٢٤٠: ٢ والذيل ٢٣٧: ٢

المذهب المالكي ، فقه الذاهب الإسلامية

أد المؤلف ب تاريخ النسخ

٥٧٩٦



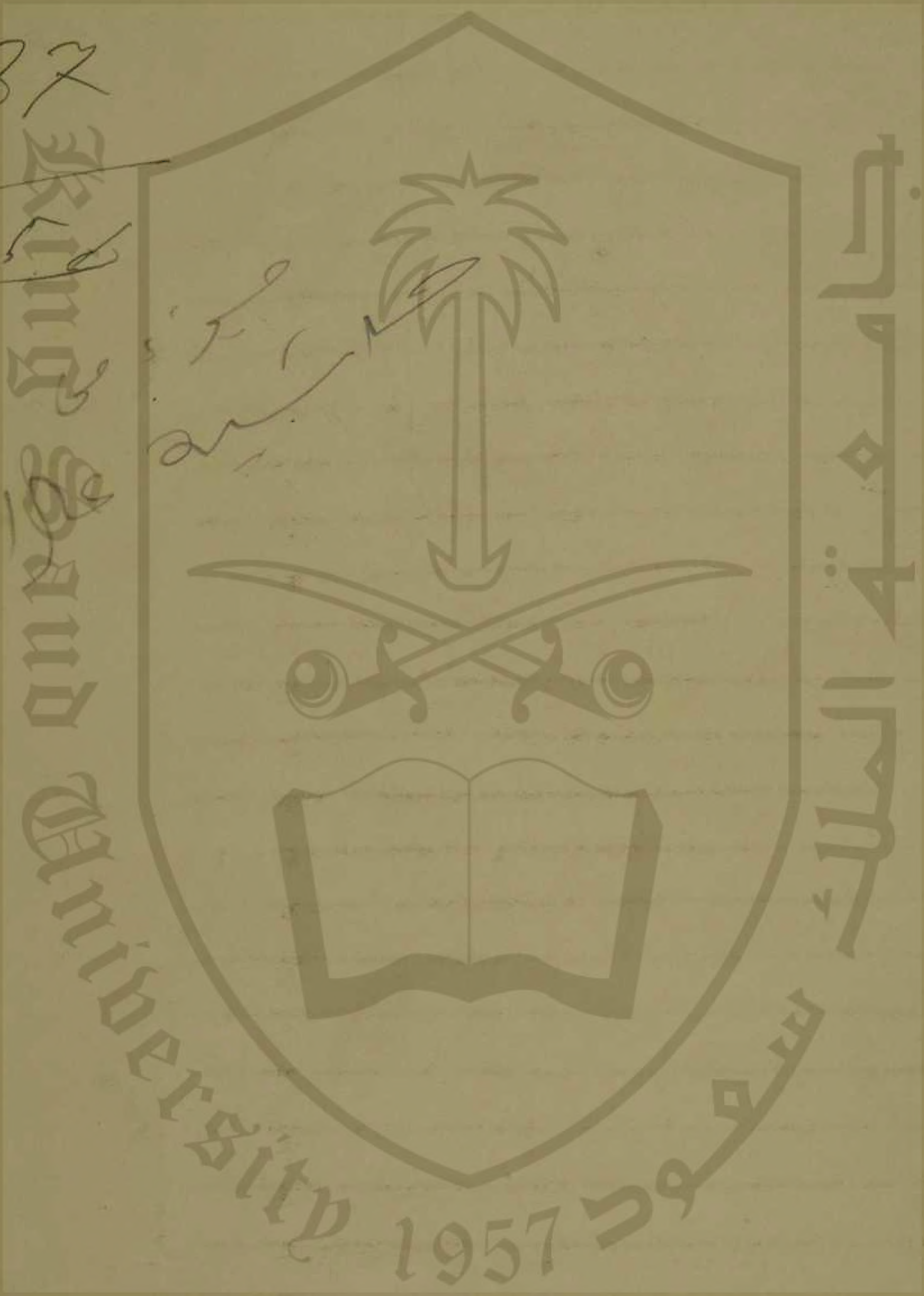
مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"

الرقم:	٥٧٩٦	ج ١٢٠٥٦	١
العنوان:	شفاء العليل في حل وقفل الخليل		
المؤلف:	ابن فغانى، محمد بن أحمد		
تاريخ النسخ:	١٢٤٢ هـ		
اسم الناشر:			
عدد الأوراق:	١١٨ م	١٧ خ	٣
ملاحظات:			

١٤

382

مكتبة
جامعة
الرياض



Copyright © King Saud University

بيع الله الرصاص الخبيث

وَعَلَى اللَّهِ مَدِيدٌ نَاجِدٌ وَاللَّهُ رَاجِدٌ وَمَلِجٌ

[illegible]

تفهمه حصة من الثمن و قد يكثر الا ينبت و يكون من الغرر فلا ابرعات و يجوز ان يصار

[illegible]

انت لها فة وجب عليه و بافضل به كصفة امة هما مالا الاخر لكان غنيهما اذا ..
 لم يشرا به فة لك لانه اذا انراخا يصير خيارا يبيع امة الطعا ليس بحاجة
 ولا يجوز له كمالا يجوز الخيار الصرو ولا به امر الحلة له وقال ابن عمر
 قال ابن القاتب معنى رواية ابن حبيب ان تاخر للاختيار عند وقت
 العفة قال ابن عمر ان روى مانع التاخير وجب كون معناها
 ان عفة على عة في شحيز للاختيار وبحث به فود بطل وزاد من التوحيص
 ان كان للاختيار به اما كطعام يجوز فيه التفاضل كالفتاوى في فله
 الا الفرار اختلفت بهو طعام باخذ لا يبيع طعام قبل
 قبضه ودعه اما زرع غير معزول به وبيع شك من سماع ابن الفاس
 من جامة السوء وسبل ما لم يبيع التيسر ببيع فيلا او زنا وهو اخص
 ببيع ان ياله من حاجته بغيره قبل ان يقبضه فان لا يبيع فيه قال ابن
 رشة والمعنى به هذه المسئلة انه اذا اراد ان يبيع له باكثر من صنعة
 او من غير صنعة او بمثل من غير صنعة فله كمالا يجوز له يبيع
 الطعام قبل ان يمتدحس وان اراد ياله من صنعة بمثل قبل ان
 يقبضه يجوز له ان يبيع له من غير صنعة اكثر
 او اقل ولا يجوز بصنعة الا بمثل كما بالبكي في يجوز اذا قبضه
 ان ياله بصنعة وبغير صنعة متباغيا باعق لانه ما ياله من اولا
 وكذا كمالا البعوضة التي لا تخر الا ناعدا المشهور في المذهب وكذا
 لو قبض ما اشترى منه من التيسر ثم اراد ان يبايعه بالبيعة غير
 التيسر او صنعة اخرى من التيسر اقل او اكثر من يبيع ولو اراد ان ينتقل
 من صنعة الى صنعة اخرى قبل ان يبيع يبيع بينهما وهما في حال
 التراضى يجوز به وبيع حلف من السماع بوعده وسبل مالك يحر
 اشترى ما به يشار فحما باختال تصعد ثم ساله ان يبعه بالنعمة الياء
 زينا او عة ساقط لا خير فيه فان ابر الفاس لانه يبيع الطعام قبل

5

اول البيوع العائمة ما لا تغير مسمى السلعة ثم جاء الهيئته يحل
 للمبتاع رد المال القيمة في وقت وامان باعطائه رجعت اليه بغير
 او لشرا او لهبة او ميراث بلد البر الا ان يتغير موصفها قبل رموعها
 اليه في ذلك وقت واشتبه ببيعها اليه والى تعالى التوضيح

٢
 بعد

باب بيع الاصل

قوله ومنه للتهمة ما اشترى كسيرا وسلف اقل بنفقة مثال
 ما يستحق للتهمة منها على نفقة البيوع السلف ان يبيع سلعته بدينار
 كما اشترى بغيره وامانة منها بدينار نفقة ابا الصلعة التي خرمت
 من البيوع ومادت اليها ملقات وفي خرمت مائة الباقى ملقة ودينار
 نفقة ابا نفقة منها من الاجل بدينار من امة لها عرض من السلعة وهو يبيع
 والشاء عوض عن الدينار المنفرد وهو سلف ومثال ما ينفرد بها كلها
 على فصة سلف بنفقة المسئلة التي على اهل هذه الباب ان يبيع مسئلة
 بعشرة كما اشترى بغيره بثمانية نفقة افع رجعت اليه سلفته
 وغرو مائة ثمانية نفقة منها عشرة **قوله** او اسلفني واسلفني
 ليك اسلفني منحوبا باظهار ان هذه الواو على معنى الجهر فالد التوضيح
قوله ويصنف في الاجل معطوف على في طلب وتتناول ثمانية عشر
 صرة لاما اما الاجل بوجه او اقل اقرب منه او باقية اما بمثل
 الشهر مائة او اقل او اكثر والصفة الثانية اما اجود من الاول او ادر
 منها وكلها متنوعة للدين بالدين **قوله** كشرابه للاجل بجمعة ية
 ما باع بزيادة الغرام الممعة ية اجود من الا را لهم البيز ية ولفها
 تمثيل لا تشبه ففة فيه للعكس ما فرض في المنة ونه انه قال واربعة
 ثوبا بعشرة دراهم لجمعة ية كما اشترى بثمانية بعشرة بزيادة السى
 في الشهر كذا اختصر ابو سعيد زاده ابو محمد لم يجمع ثوبا اليك
 وكانو بعث بزيادة بجمعة ية الى اجل له وانما ففة المنة العكس لان

مختل

مختل فيه بين مختاركم من الخلاف وفيه غير المختار ان يكون علقته
 اشتغال الا متيسر بسلكتين مختلفتين او لا البيز ية في دور المحمية
 طر بغير ثيابا وتعليقها منع عكس مسئلة المنة ونه ومواز
 وعز اب محرز الاول لاكثر المنة اخرى والثانية بغيرهم فان ابو الحسن
 الصغير ومعطوف قوله في المنة ونه فلا يتقدم بغيره بزيادة في ذلك
 الشهران لو ابتاعه بعشرة بزيادة نفقة الجاز وليف هذه المنة
 كانت ابتاعه باقل ولو بعث الثوب بعشرة بزيادة في ذلك شهرين
 ان تبتاعه بعشرة لجمعة ية نفقة الجاز لو ابتاعه باكثر من الشهر
 نفقة اهل وانظر كلام ابو يونس وابي اسحاق في اقليتها **قوله** وان
 اشترى بغيره بخلاف ثمانية جاز ثلات النفقة بغير المنة بشهر الميسر
 هنا من الميسر في الصفة الاولى انه جاء اشترى الميسر بغيره بخلاف
 في الجنبية للشهر ان باعه به كما ان ابا ع ثوبا يحمل في اشترى
 يقل او غيرهما مما هو مخالف للجهل في الجنبية جازت صور النفقة الثلاث
 وهي ان يكون في هذه الغرض الشاء مساوية لقيمة الجبل في مثالنا
 او اقل او اكثر ونه يقول بغيره من صور الاجل التصرف للدين
 بالدين والديبل على انه اراد ذلك انه كما شرط في توضيح قول ابي
 الحاميد فان كانا نوعين جازت الصور كلها اذ لا يربط الغرض
 قال مراد به في صور كلها صور النفقة الثلاث واما صور الاجل التصرف
 فهي تنفقه لانه دين بدين قال وكانه اطلق في قوله لا يربط الغرض
 ومراد به يعني ربي الفضل لو ضوعد انه لا يبيع على ماله اذ في مشاركة
 ان ربي النفس يعل في الغرض حتى هذه امر شيخنا المنو في واما
 ابي عرفة فقال موا يغالير عبة السكاح وقول ابي شاعر ان كان
 الشهان عرض من ينفيس جازت الصور للتصريف فيها ابي
 بشير وتبيع فيها ابي الجباب وهو وهو مراد ابي شاعر

٢

بالصور التسع الصور الاثنا عشر الا انه قد صار لا بد من الاصل كالنفع والمنفعة
 ابد مرفقة على توكيد الجبامة بقوله في كتاب العلم الثالث من المدة وان
 بقت ثوبا بمائة درهم ان شهوره ازار ان تشتريه بعرض او كعاج
 شقة اكله شهر العرض اقل من مائة او اكثر وان اشتريته
 بعرض مؤجل الى مثل اجل المائة او وند او اربعة منه فيجزلانه
 فيسبب **قوله** يشتريه باقل الاجل او اربعة ان غاب مشتريه
 واشتد ان الواو هنا اوى من العا وان الشكره تختص بها تيسر
 الصور تيسر واما الثقات التي في الضمير فيمنوعة غاب او كج
 يقب **قوله** وهذا غير صند كعاجه كلفح او تشفير مخالفة لثرد
 صنف لعل غير بعض النسخ وايضا الا انه اجل الصنف بمهني
 الجنب وهو قلا واصطلاح اب الحاجب **قوله** بان اشتري
 اربعة مطلقا او باقل نفعه امتنع اقله النفع على الحال وما كان
 اجل دور الاجل بالمستمن منه في صور **قوله** لا يشتريه او اكثر
 او والمصلحة بحالها من النفع برهنية بلفظ اربعة صور صرح
 بجوازها فيبقى من الاثنى عشرة ثمانية اربعة اياها وهي ما
 كان للاجل نفعه ولو فوضها سكنت عنها واما قول اب الحاجب
 يشتري منها ما تعجل فيه الاقل فقال في التوضيح كما ذكره انه لا يشتري
 غيرها ويحكم في ان الصور الثلاث التي بلفظ الاجل كلها
 مستنفة ايضا نص عليه المأزر في وجه يتفق فيه اب عبد السلام ولا
 ابد مرفقة **قوله** ولو باع به عشرة فاشتريه به معلقة نفعه مطلقا
 او اربعة باكثر اطلق النفع ايضا على الحال وما كان الاجل دور الاجل باقتها
 هذه الاصطلاح على صور ومبصر بمفهوم قوله باكثر مائة يقول
 وبمثل واقل الا اربعة وسقطت من الثلاث التي اجل نفعه لوضوح جوازها
 فخر من كلامه ان سبعا منوعة وفيها بائنة **قوله** او بجملة

وسلعة

وسلعة والمصلحة بحالها من كون الشئ نفعه ابد مرفقة او اربعة
 بهمة ثمانية منوعة تبقي من صور الاقل واحدة للاجل نفعه وجوازها
 ينبغي **قوله** اربعة عشرة وسلعة هذه اقل ما يليه قبله ولا كنه
 خاص بحالتي النفع واما الاربعة فيمنع عملا بقوله او لا يشتري
 فيها ثقات وهي ما تعجل فيه الاقل **قوله** وبمثل واقل اربعة بهمة
 مقابل ما يليه صريح بمفهوم قوله او اربعة باكثر مما في منا
 مع الكا على تلعب غير مرتب وفيه تضمن من ان قوله اربعة يبره
 للمثل والاقل واما قول اب الحاجب مشتري الممنوع وكذا ان
 باكثر منه او بمثل الى اربعة ففيه قال في التوضيح
 تبطل لا بد من عية السلام لا مانع من المثل وانما تبطل
 ايسر الحاجب فيه اب بشير وهو الخ في كرا المنع
 وحده ولا وجه له وفيه نص اب حجرز والمأزر على
 جواز **قوله** كما لو اشتريه له الا ان يبقي الخمسة
 للاجلها لان المعجل كما في اربعة مائة والمؤخر معلق
 الا مستثناة والتعليل فاصرار على ما في الكا
 على فاعية في الاكثرية المنبهة عليها اول الكتاب
 ومما استثنى المبيع للاجل باجواز في المعجل
 والمؤخر بالمنع فعلق في ان كل منهما معلق
 ان باع في ذلك الى اجتماع بينه وسلف **قوله**
 وان زينة غير عيس او يبيع بنفذه في قبض جاز ان يعجل
 للمزينة هذه ان يبيع ان يكون او يبيع معطوبيا ولا
 بالواو بهما مصلتان اعكاهما جوابا واحدة
 والمزينة في الثانية منهما عيس او غيره ما لم
 يختلف العينة كخ لخب ووضه وخمسة بية

ويزيدية بعد ما شفع وطلع ما قوله في بعض انه لو فوض
 حجاز محل انزيب اهلا وهو قول الجحجج **قوله**
 حجاز مملوك منه صلقة ابي حشرية لها لبيبة لها
 بمال وبعض النسخ فيها ان بزيادة وهو محقق
 جاز لهذا واد كان جازا امة وجوه العينة التي ارادها
 على قلب النساء في القيس وفي قال ابي عمر في
 بيع الهل العينة هو البيع المتخيل به عند بيع غير
 في اكثر من هذا **قوله** ولو لم يوجل بعضه فخاله
 ان هذا مبرع على مصلحة المملوك منه صلقة
 عفا في يوهل له كل عياض اء قال في عتاب الصرو
 من تنبيهاته الوجه الرابع ما اختل فيه ما اشترى
 يبيع بعضه مؤجل وبعضه محجل فخاله مقابل
 الكتاب والامهات جواز في العينية فخاله الهل
 العينة في بعضه يصح للو طبع ان قوله بشمس متعلق
 بقوله لبياع وليس ذلك بمراد ان يفرضها ههنا
 بل زاد عياض بعضه متعلق به ما نصه قال ابي حبيب
 اء اشترى كذا ما او غير على ان ينفذ بعض
 ثمنه ويؤخر بعضه الى اجل بان كان اشترى
 لبيبة كله لحاجة فلا خير فيه وكأنه اذا باع
 بعضه نفاذ وعشرة الى اجل فالنفاذ في يوم منه
 ما شريه ان تنفذ وما بقى مملوك يفتية الشمس
 الى الاجل وانا يعمد له الهل العينة وهو قول
 مالك فروم فيهما غير مرة فقال انا فلتنه
 فانه ربيعة وغيره قبل قال محجج بد لبابة

بشمس

وغيره يلقنه ابي طهر مزودة عراب مية ومن نحوه من رواية ابي وطلب
 وابي نافع عن مالك ونزل ابي لبابة ما جاء به في ذلك من التبريق
 من الحيوان والتمسك من التبريق بين الهل العينة وغيره
 حجاز في غير الهل العينة ومنه في مطلق له وقال في ربيع
 يصفى من مبيع ابي الفاسح من كتاب القلم
 سئل مالك عن رجل من الهل العينة باع من رجل
 كفا ما بشم الى اجل على ان ينتفع من ثمنه في ثمار فخره
 في ذلك وقال قال مالك لصت اول من ثمره فبعه فخره
 ربيعة وغيره قال ابي ربيعة وله ربيعة وامه
 حجة في خاله لها ان يجوز للرجل ان يبيع صلقة يبيها
 نفاذ او ينار الى اجل فلا يملك بالقياس فيها
 الا من علم في ذلك من ميسرة وله الهل العينة والى
 يخشى في ذلك ان يثوب في النفاذ عليه وفيه اليه
 ان يبيع منه الطعام على ان يبيع منه في ثمار فخره
 اليه ويحور البائع له بكذا او كذا ينار الى اجل
 وفي ذلك عمر ان لا يبيع ما يبيع له من الطعام اء ابيع منه
 في ينار وفي قال يصفى الهل العلم اء اء في اليه
 الذي ينار من ماله في يبيع في ذلك باع من مبيع
 محنوب اء في ذلك لا يجوز ولو باع اليه الذي ينار من
 عنه لانه يخلط من الطعام بغيره ان التهمة من
 ترتفع عنه في ذلك لانه اء اء اليه وفيه على ان ينفذ
 الذي ينار من الطعام فلا يخلط اء في يبيع منه
 كما انه اء اء وفيه الحق لا ينفذ اء ينار
 من الطعام له واذا ائتملت هذه النقول علمت

✓

علمت ان كلام مياض الامه كور فيه تفديح وتأخير وان
 تفديح ما اشترى بشئ بعقد مؤقلا وبعضه محجل
 لبيع موقوف بشئ متعلق باقتراء لا يباع بغيره
 مسئلة اخرى غير معرعة على مسئلة المطلوب منه
 مسئلة وقد نقل في التوجيه كلام مياض ويبرز ما بعدها
 فيه الياس بما فرنا والخبر بالامه انه لا يعلوها على غير
 ما برضا عليه الاية بهذا العجيب فتنه برطان فلتل هل
 الامه انما برضا على مسئلة المطلوب منه مسئلة
 تشبهها على ان الاختار عنه من الخلاف هو الجواز وان تركت
 المسئلة من الوصية يكون غير المرفعة امرها بالجواز
 فلتل هذه اية ما يكون من التناويل ولا يحسن
 يقرب به الخس الجميل وتبغى المسئلة في التزاه جواز
 المركبة عليه والله سبحانه اعلج بما خرج اليه وقد نقلها
 ابشاش على ما برضا عليه الاية في كتابه من صور
 العينة ان يشتري من امه اهل العينة مسئلة بعشرة
 نفا او عشرة اهل اجل يمينه منه خاصة ويغفر ركاته
 اشترى لها يمين منها بعشرة في فعلها نفا او يفي
 له يان المسئلة لينتهى ثمنها محجلا ثم يبع بعشرة
 مؤجلة والقالب ان المسئلة لا تصالو
 العشر يس فيقول ان له هبة اكثر منها **قوله**
 او يفي في الشاء مكلفا الا ان يفي
 بالقيمة او يفي في الشاء
 بات او لم يفت **قوله** الا ان يفي
 رجوان القيمة يوفى القبض بال

رة الحصة واذا المسئلة **قوله** ورد لها والحصة بهيب سها او مشتر
 او من اجب ان يان ارشده او امانه وما دل عليه ارشده ان يان المسئلة ويحاصر
 بجموع شتمها بسبب وهو عيب سها وما محله عليه قوله ولا بنسبة نفسه
 او راي في امه الوجوه الاربعة عام بنسبة نفسه ان شاء **قوله** وفي يان امه يس
 الوثيقة او تغيب عنها الا ان يفي ولربها راي في سفلها هبة
 امه يس **قوله** او راي في الوثيقة **قوله** ولربها راي في سفلها هبة
 كذا **قوله** وثيقة زعم ربها سفلها كذا راي في سفلها هبة
 ولعلك تلتهم في غير ما يباع النصوص ويزيل التناقض نعم لو شبه مسئلة
 الرهن بوثيقة محتوية زعم ربها انما محالها لقر الفضا ففان لا حسنا فيه
 وفي راس العريضة من ميعاد عيسى من كتاب الامه يس والتعليق صهل من
 رجل فام في حرمي له محجول على رجل بطلب منه بما فيه واقام عليه بما فيه
 البيضة فام في الفريج انه في فضا اياه ومحجول منه بطلب يلزمه الحق وطره
 فقال اب الفاضل يلزمه الحق ان ثبتت البيضة ويحلف بالله ما فضا ولا
 محجول عنه ومن رجل فام في حرمي محجول على رجل وافر صاحب الحق انه
 محجول وكفرانه فضا وله بيضة على ما فيه وقال الفريج في فقيته وما محجول
 الا من قبض فباتر ابا الفاضل يحلف الفريج بالله لفة فضا ولا شئ عليه
 وهذه مخالفة للروى **قوله** فان اب رشع والبرق يس
 المسئلة يس على ما قاله الاختلاف المسئلة الوهم واما الثانية
 بيمينه ويطها بالمعنى اختلا وعصبها كونه او راي من ميعاد ابر الفاضل
 وقصه ناه من المسئلة الثانية بانخر ثالثة معا بل ميعاد ابر الفاضل
 ان كور فوفد ويغضه شاة المسئلة ابها المسئلة كذا هبة محتلة بجموع
 حاليته وعلى هذه ابا الفاضل ولا يجوز ان يشهد بيمينه او ثيقة الا بيمينها الا
 بحضورها قال المتين فام ابو عمر فامه واذا كتب الشاهد شهادته بيمينه
 الحق وكوب بهما وزعم المشهود عليه انه في وثيقة فام يشهد الشاهد

حتى يوتى بالفتا ب الخ به مشهارة تخطه لا الخ عليه انشر الناس انما الوثائق اذا
 الخ والاربعون وانتدعوا انا احضر اليك الوثيقة وفان انطاعك تصل اليه / ابج
 ما به وقال ريد اريد من هبيل يشهد له بالحق ما ذكره ونبيل لا يشهد
 له لا ريد اريد من يات بما يتبعه بالانجيل لا انجب وبع الوثيقة الى من يري عليه
 اذا الا يري واما الخ فيجته في ذلك ارشده عنه في كتابه ابي ميسر
 ومن زعم ان صكه في الحق فاع منه ومال الشاهد ان يشهد له بما معه منه
 في ذلك ان معك في ذلك فانه مكره وقال ابا الما معشور ما يشهد له في ومهل الشارح
 الجملته حاله لانه قال المغير والحكم في الوثيقة يزعم ربهما مفرقها وابي
 تشهد لهما ان يشهد الا بها في ذلك اما ان تشهد في السينة بغير الوثيقة
 بكا احتياط اليها له وكان بهم ان هذه الصاغة تمت حل ليد المياد في
 شافض ما قبلها بليتامل

باب الحجب

قوله ان معك ما في الاب بعد في ال اشتغال في قوله بلوغه ويحصل ذلك
 استواء الحريم الجاريس لهما في الوقوف لاشهاد الكاينة والرايط بين البدل
 والبهل منه الضمير في هذه ولهذا يلتزم الكاين ويتحقق النسخ ويحصل ان
 يشترط قوله بلوغه متعلقا بلفظ الصبي وهو تحدي للصبا ويكون قوله
 ان معك متعلقا بمحجر وهو تحدي للبحر ويحصل ان يكون قوله ان معك
 متعلقا بلفظ ردم قوله وللون رد تصرف مميز والاول انصلا وانهم وقصر
 من مخرجه في المال دون شهيته وفان في توضيح نفل اللحن لا اتفاق على
 ان ما يخص البحر ويخص الامعاء لا يجر عليه الا ان في غير كتابه
 فيما يشهد به البحر على البحر عليه هل يجره جفوه بغيره او بزيادة اشتراك
 محض شهيته ووجد الشاء بانه ان يجر محض في ذلك كان في مؤخر البناء
 ماله ووجد الاول بانه كما كان لا يلزم الفاضل ما اب او ص او فم ان يجر
 له وانما يلزمه صيانتها في الما او في قال وينبغي عن اريستيدس في قوله

المال وعشرته ثم في التوضيح ان هذا في الرثا الخ يجر به من البحر لانه الرثا
 الخ لا يجر منه البحر بانه متبع على انه لا يراعى فيه الغية الشاء في قوله اللحن
 والاب في معرفة فان معك الوهاب الرثا ضيق المال واصاحه / ما يري به كونه
 محجر صونه او موه كونه يحسن شهيته ببارتاد ابي معرفة عزائم اللحن في رنة
 ونحبه قوله لا خلاف واستحلف ونسب ونجيه ومتى محتولة في وقاص
 ونجيه واقرار بعقوبة هذا المعهود على بعض تصرف من قوله وللون رد
 تصرف مميز وهذا خاص بالبالوا هو الا يكون له ولا يحسن الحجب وام لا يقتضها
 بخلاف الصبي وهو يقول ابا الحجاب وما جرح على العاقل البالغ في الحلا وانتهى
 النجب ونجيه ومتى ام ولد ولا فزار بموجب العقوبات بخلاف المحجور
 زاد في التوضيح تبعا لاهن عبد السلام وهو يجر محجور كما دون النقص من
 فخاص وميل له او مة في رواية ذهب ابي الفاسح ام لا وابيه ذهب مكره وابي
 اما جشور واخا داود لا يصح محجور من جراح الخطا لانها مال باراد وجره
 الخطا انما يتبعه وعفا من ذلك عنه موتة فان ذلك في شلته كالوطايا
 وابي له فخاص في بعض كما لو قتل المرأة او ابنه في ارح محجور على من هب ابي
 الفاسح الزير عاد الواجب في الدنيا قوله ابي عبد السلام وميد نظر على
 ذهب مكره وابي اما جشور مقتضى وتر ٢٠ / ما يري على من ذهب / اشهد
 الزير عاد الون بالخيار بين القتل واخذ المال فامير على ان ما ملك اريك
 هل يقع ما لهما لا قوله ولو مة اباوها محجور على الارح في افع على هذه الترجيح
 لابي يونس واذا ذكر ابي شاذ في الفقه ما في الفياض لا يجر لابي عليها تحدي
 فون من جواز افعالها في الالة مملها ببلوغها اليه على الرثا واجاز
 افعالها فلا يصح في الاب في الحال في الحكم بما يجره من مملها لا اريح
 حجة قوله في ما تتر ابرشع في ابقول من ما يجوز افعالها في
 من الضيق مع ان الله اضرب لهما من القول بانتهى به بالانيس وقد نفل اس
 عرفة فيا من ابرشع ويح في غير مثيل ابي يونس في هذه الترجيح نخر من ومهيس

على

امه لها نعتة اب يونن والشاء تجرعه مآ القول بالتحية والله تعالى اعلم
قوله واللون ترك ومة ترة هذا التردد للموتفيس من الالة الحيس فقال اب
 الفكار عشر و... ينار اعرالهم وفيل شاشو وفيل عشرة فان بعضهم لا ينار
 اكرا ههنا ثمانية دراهم من دراهم ذل اربعين ومهنا ارمائة واربعين
 منها يعادل مائة كيلا وزنة درهم الواحدة منها صت وشاشو حية
 وهو خمسة اسباع درهم القيل درهم القيل منها مثل ومهنا المثل
 فزنة العشرين ينار التي يبيع بها الحاضر على النحر من دراهم الصغيرة
 الضرب امه وصهور ينار اعشيرة الصوف بتقريب بغير فلتت اما
 دراهم الصغيرة الضرب بالما انة ناء من شيتا الفقيه الحابكة اب
 عبة الله القول رصده الله تعالى درهم القيل سبعة دراهم وخمسة درهم
 من دراهم ثمانية الصغار ومهنا ايضا ستة دراهم وثلاثة اعشار درهم
 من دراهم سبعين الصغار بلما اختبرنا ذلك وجدناه مبنيا على اربعة الصغير
 الصغيرين ثمان في مبات بقول به قوامه وزن صغيرا تقريبا
 ثمان مبات شعير او مباتا يفتى به الصغيرين وعليه منه التفريب
 المتخذة واما بحسب الثمانين فزنة العشرين امة موزة عشرة واغ
 وثمان اوفية وثلاثة اعشار من الاوفية غير حبة شعير واملح الصغير
 الشمانين هو الذي يطلق عليه الله هذه الحيل صغيرا بالصغيرة وحسب امة
 وفة غرنا هذه اكله بمسئلة صبياء الاعراب من عتاب النكاح الاول من
 تكميل التفتية وتحليل التفتية والله تعالى اعلم **قوله** واللون ترك
 التفتية والغصام هذه الغصام الصبي غير البالي اذا جنى عليه او علم له جلا
 يحار ما تقدم بالبالق ومباركة اب الحاجب ايس اذ قال وللوك النخرة فقام
 الصغير اذ اية **قوله** ومضى متفد بعوض يري القتي الساخر بعوض من غير مال
 اللعبة قال بكتاب العتات من امة ونه واللوص اريكتاب عبة من يلية على
 النحر والاحوز ان يقتنه على مال يا حة منه اذ لو شاء اشترى ولو كان على عتبة

من احبب ما ز على النحر فيبيعه وكذا قال اب له ان يكاتب عبة ابنة الصغير
 على النحر ويبيع له ويشترى على النحر لا ان يحا طهر امة ونه موزة ابنة بخلاو
 ما ههنا وكانه امسرو من قوله ولوكا على عتبة امة نعتة الوفوع قوله
 كاسه ان يحصر اعيان يفتى عتق اب دون غيره من الاوليا اذ انما بغير عوض
 يشترى ان يكون موصرا قال امة ونه اشترى العتق وان عتق عبة ابنة
 الصغير ما عتقه ان كان للاب مال والا لم يجز قال غيره الا ان يوصر قبل النحر
 في ذلك ميتهم ويقوم عليهم زاد بكتاب الشفعة والاحوزة للعبة وان كان موصرا
 قوله هو انما يساع عتق الحاجة الى اخره عة اب عربة هذه الاما اب امة عشر
 وميها بعرض امة ونقص بالنعبة ان ههنا ونظها بمسئلة ايات من عرو
 الطويل يقال ويحل عتق من يتبع لقوته وهذه وما بين به غير مائل
 ويرى لا يفتى منه قل وشرك به بغير له ملك كامل
 وفي ثم جل عتق العتق من نفع وما فيه غصب
 او الازار واور اليهود الارادل وماله توفيد ان نقل منفس
 فحة لها موابا عن سوال السائل وعور الشريك اليوفية بلفظ
 بكاشم يعطى له اع مياصل

قوله واري عر غريبا بغيره اسع يفتى خمير الما دون وغريها خبرها بظهر
 بمقتضى المتيب وعشيم من النسخ وان لم يفتى عريج بالربو على انه باع على شئ التامة
 بالغريج على هذه المقتضى بالحق **قوله** ومحموم لقتل معطو على من يخرها ما
 قوله وما مل ستة بمقتضى ان يكون معطو باع من يخرها باعوا ويقتل ان يعطو
 على يحصل بجة ومضاف ارم مل ما مل قوله بمقتضى اللعبة ورواها الا يراى
 عما يفتى بترى اللعبة اذ لم يعلم بد صبية كمتى عتق وكما يفتى بترى الما بيا
 اذ لم يعلم بد القرماء عتق وما لهم فيونهم قال بكتاب الما دون من الما مات
 اما اللعبة فيها ولهم او عتق باء الله يعلم الصبية في كذا او علم يفتى فيه بترى
 والا اجازة متى عتق اللعبة والمال به جازة لا تخرج له ولا اعلم به هذه انم خاف وفال

و هو مشترك لا يميل
 لقومه

فيلذلك تسرع اليه بان يغير ما به انه قد ينبغي عليه ان يغير ذلك بانه ان ارتفعت
 علته امكنه من والدين وعلامة بطلان شبهة هذه واعرف هذه ما جئنا منه
 قوله ولد في الجحيم ان يبرع فربا في زاده ابن عرفة ولولا التورود منع زوجته اعلمها
 اكثر من شغلها **باب**
 قوله او اهل بيته ما له ان يغير على رجل شيئا مهيئا كما حد على سكتة او اوفته منه بمدة
 او ما اشبه ذلك او اهل مملوك وفيه اربعة ما ضمه اجازة بالزائر المصلحة **قوله** كناية
 فيمنعهم من ما يثبتها له كناية فيمنعهم من ما يثبتها له كناية فيمنعهم من ما يثبتها له
 فيمنعهم من كناية له وانه مجهول مثال لقوله وعلى بقية لهبة قوله وعلى الاية ان يبرع
 اشار به لقوله في كتاب الايمان والنور من الامم وانه من لم يمت يمين فيعتق منها
 بما لا يزداد له وفيه اربعة عشر ومائة وعشرون فيمنعهم من ما يثبتها له كناية فيمنعهم من ما يثبتها له
 اصل على الاشارة بها يجوز وما يجوز **قوله** او السكوت عيان ومع السكوت مع
 الاقرار على قول مالك وابن القاسم مبيحا وفيه من طلع مران على الاقرار او السكوت
 فيمنع على كل حال ما لا يبرع ابن عرفة وفهمه الاقرار وانما يقول مبيحا مع السكوت
 مع الاقرار وسكون القضية فيفية بين الشئ ونفيقه والسكوت لنفيقه
 وقال ابن حزم اصل على السكوت بانه يقتصر فيه مع المملوك وفيه الاقرار ويقتصر
 على ما قبله مالك فيه الوجوه الثلاثة التي في الاقرار وعلى ما قبله ابن القاسم انما يقتصر
 على ما قبله مالك وفيه الواحدة منها على البراءة ولا يلتزم الى ما يوجب الحكم في كراهة قوله
 او الاقراران بل على عريضة وكذا هو الحكم ولا يحل للمالك في قول مالك فلا ولا
 القاسم واحب في خبر ابن عرفة اصل على الاقرار بانه يقتصر فيه في ما جاء
 باطن الاقرار على ان القاسم في المنكر بالافادة منه حرام والاحكام بالادعوى ما لا يحق به
 ولا يلهو بما في الباطن ولا يغيره الا انه ولا يلفظ الفصاح والاعمال من مثاليه في كراهة
 المقتضى منهم نفل غريب في كراهة فلا جاء حوازه الا مباح من ابن الجراح من بعض
 الصحابة وكان يحسن لانه البحث تخريج مثل قول الشافعي من قول منصور بن حازم
 السكونية شيئا فقيها في جزاء يهلكه فلا بد اول جهاد له وانه يحاكمه

شيوخ

اعلمها

اعلمها سال في جوعه او وان التخيير اخر لان الباع في الحمار الفاتل الموقوف
 القتل وهو الشئ من علة الخصومة الموقوف للحلف وفلان ابن جبه السام والنفس
 تميل فيه كراهة الشافعي وفي كتاب الجهاد من الامم وانه ما يبرع منه فان
 ابن عرفة وفيه اول الجهاد منطها على علمه ما قاله محسبا في بناء والنج
 والى اشار اليه من كتاب الجهاد ما كان يحل له في رصده من الاية من قول مالك
 هناك وانه اشار في كتابه رصم مقتوب في الجهاد باعلمها في كراهة الاخر
 ما لا علم به من ابي حنيفة في كتابه رصم مقتوب في الجهاد باعلمها في كراهة الاخر
 الاصح في كراهة الاخر ما لا يحل له وان كان الاية الاصل هو صاحب الاصح
 في جزاء كراهة ما لا يبرع في كراهة او كثيرا ولا يبرع ما يلف في كراهة
 غير لا يجوز **قال** ابن عرفة ويسر به انتم في مسئلة الجهاد انما كان لا وراي
 الامر بين امرين كل منهما موجب للجهاد محسبا فيهما والاصل
 على الاقرار بغيره في كراهة لانه على تقديره في الامم في الامم في الجهاد **قوله** فيمنع
 يعمل او يغير سرافقه على الامم الباعل يعمل بغيره على كراهة
 والباعل يغير بغيره على كراهة عليه ولا يبرع في كراهة
 وفيه يعمل بالجهاد في كراهة يغيره على كراهة عليه سرافقه في كراهة
 في السام في كراهة مسئلة الجهاد المسئلة الاولى في كراهة الجهاد في كراهة
 يبرع وغيره واستظهر بطلان ابن عرفة السام عن ابن القاسم في قول
 الامم على الامم جاء قلت لعل قوله على الامم فاص بالثانية قلت في كراهة
 لا يبرع في كراهة عليه ان يكون في كراهة في كراهة في كراهة في كراهة
 ليعبر في كراهة في كراهة في كراهة في كراهة في كراهة في كراهة في كراهة
 من كراهة في كراهة في كراهة في كراهة في كراهة في كراهة في كراهة في كراهة
 ان يبرع في كراهة في كراهة في كراهة في كراهة في كراهة في كراهة في كراهة
 في كراهة في كراهة في كراهة في كراهة في كراهة في كراهة في كراهة في كراهة
 انما علم انه كان يملكه وهو يملكه في كراهة في كراهة في كراهة في كراهة
 انما علم انه كان يملكه وهو يملكه في كراهة في كراهة في كراهة في كراهة

لا يبعد العمل وتبعد اب الحاميد وفرر ابراش الفقص وكذا اب عبد السكاج فانه
 لا يجعله قبل العمل ليحت بعفة منبرج فاشبهت القنابة ولم يفتح خنزرا
 وفيه من اوجه الخصال بما بعد العمل نظر الجاهل للعلماء في التوضيح في كل
 نظر اما اولها بانها وان لم يكن بينا لا زما في الحال فبطلت به في الالزام واسا
 ثانيا بظهورها في قول المانز و من الحقوق المالية ما ليس بحقة لان الجاهل على
 من له من يبرء انه لا يلزم بالحق فوله ان يفتن بفتح الالف فله عشرة
 فان يبرء من اتع الجمالة به ايضا قبل الحق بالحق بان جاء به لن ما حصل
 به وان يات به صفت الجمالة له واما اجر عرفة فلي في تركها المانز ولا كنه
 قال قول اب ماسم واب الحاميد لا يجوز ضمان الجاهل لا امر به لغير علمها
 وفيه نظر ويقتضى انه لم يفتن احوال لقول المانز انه لم يغيرها بحجة ضمانها وهو
 محتمل الثبوت استقبالا وتوحيده ابر حجة السكاج نقل اب الحاميد بقوله ان
 الجاهل قبل العمل ليحت بعفة منبرج فاشبهت القنابة من جملة الخصال
 تنزل الى الفرق لجانا محبا تفتح لانها ليحت بينا ثابتا والجعل مملها
 غرضه الجاهل ربه لانه بعد تفرقه بين ثابتة وبين الغرض ضمانها الجاهل
 في الجمالة ومطمان قوله وان جعل او لم له ويغير انه هذه ثلاثة من
 اركان الفهار الاول المضمون واليه اشار بقوله وان جعل فانه فيه ابر مربة جعل
 قدر المحتمل به غير ما نوافنا الشاء الشئ المضمون له واليه اشار بقوله او
 له قال اب مربة المحتمل له مرتبة مفدة على احتمال عليه ولو جعل وله اقل المانز
 من تضمن بيت لزمه ما طرأ عليه من غير فريغ كما يعلم به الثالث الشخص
 المضمون عنه واليه اشار بقوله او يغير انه وهو كقول اب الحاميد المضمون
 عنه لا يشترط رفاة ايجوز ان يغير له ويغير انه واجتج له اب عبد السكاج -
 باقرار رسول الله صلى الله عليه وسلم ضمان من ضمن الكمية حبها ضرر الجاهل وعصر
 الرض من الميت محال فلان ابر مربة تقوم كنه وتة مع غيرها بحجة الجمالة وررض
 المستعمل عنه واخوة منها قولها من جعل عن صبي حتى فاض به عليه فانه عنه

بغير

بغير امر وليه فله ابر مع به مال الصبي المتبطل واب مرقوم من العلماء قال
 قلن الخصال التي عليه ابا مرقوم واكتب كثير من الموثق فحل من كان
 يامر به فانه فلت ضمير الغائب لا يعود على اربعة ايام ليل قبل الاليل على مرقوم
 الضمير من قوله او يغير انه على غير ما يليه فلت عليه قوله بعد فانه وانما
 بعضهم به اشارة **قوله** واهل اربع باربعة وهو لا يظهر تارة ولا انة فلت على هذا
 انتر مرقوم اب مرقوم وعنه فله التوضيح فان لم يفته ابر رشة مصرا به وهو لا رج
 قوله ويرجى بالافل منه او فيمنع الوجه في مثل هذا ان يعطف بالواو لانه لا يفتن
 متبوعه والحق مرقوم الضام على الفريغ بانل الامر من اب مرقوم ومرفقة مرقوم
 به الصلح ان كان اجمع مرقوم من ذوات الفريغ من ذوات الامثال وعنه ايشنه اب عبد السكاج
 والضام به منه يعود بل لا يبر عما به عليه الضمير الجور به في قوله وما من ملحه
 عنه والضام به فيمنع يعود بل بعد ما مرقوم باجاز للفريغ وهو وافقة على
 اصحاب وهذه امر فيها اللق والنشر المرقوم و من السامع الخبرين قبل ضمير
 وفي الاشارة ما يفته على الخراج قوله والقول له في طاهد واجاز شرط انة ايشها مشا
 وتغذيه او اومات فله انة مرقوم التوضيح فله الفريغ والاربعة وقال انظر مرتبة
 على المشهور ويمنع الا يفرق الخليل لانه مرقوم الفريغ او فيمنع اما الفريغ والواو
 فتصورها ظاهرا واما الثالث فانه لا يفتن مع الخليل التبعية به قال المانز
 ارشاد الفريغ التبعية بالخيل فان كان في اشتراطه منفعة لكونه اما او امسح
 قضا وجب الوفاء بشرطه وان لم تظهر المنفعة جز على الخلاف بالوفاء به لا
 يفتن اذ التوضيح وجميع في ايجاز الخلاف سواء ظهر للشرط فائدة ام لا واما
 الرابع فانه اشار به ان قوله في المنة ونف وارقان مرقوم حلف حتى يموت وهو على
 وكاش على الخليل حتى يموت الفريغ اب مرقوم يبرء يموت عن يمينها اللحن
 وار شرط الخليل الا يوفي الاربع يموت وهو او يموت المفعول جاز ولم يوفه بغير ما
 شرطه وقد علمت ان المشترك بالراب هو الخليل والاشتراط بالفريغ
 فله يكون الحق على انة التوضيح في يفر اشتراط تعلق الفريغ بالموت

واحدة على امكانه فثبثها عليه لنقصه ويحور في قصة للا على ومطلقة
 الحائض على الشركة الا ان يكونا اراد افسدته به انما هي في قسمة
 ارضه وبها على كل واحدة نصفها ما يليه اب معرفة بهجة قصده ان يفسح
 كسوا لا عرفنا وقال ابو ابراهيم فظاهر انما ونة قصده عرفنا لقوله وكان يفسح
 قالوا ما كسوا فبفسح وارسل وقال اب فتوى في باب الارباب قال امه اب
 مسجبة وهو اب الهنق حسنة ففسح الحائض ان يفسح بجيك من املاء السرى
 اصعبه فيفسح به في الخطر لو امة لا ان يتفق على قصة عرضة على
 كونه وقال الحجة برامة وهو اب القطار قال عيسى بن دينار ويفسح بينهما
 عرضا باخنة كل واحدة منهما نصفها ما يليه فان كان عرضا لجهة الشريفة
 امة في هذا ثبثا ما يليه امة وهذا ثبثا ما يليه امة واتجه الفرعة
 في مثل هذه القصة وقال اب القطار وابتوى في باب الارباب والتبني
 في باب الفسح من اب الفاسح يجهل الجبل بينهما فيكون الارتقاء ما راوله
 الاخرى ويرفع موفد نصف الجبل ويقرع بينهما ويحور لكل واحدة منهما
 الجانب الذي تقع فرعته عليه فزاد اب فتوى ان ناهية بينهما ولا تصح قصة
 الفرعة في الامانة والاداء والاداء الجبل المذكور مفق نصفه واذا مرت
 ار الطول والعرض فصار نصيبه واخا فقامت الجبل بين جاريه واب
 معرفة وغيرهما وظهرت ارفول الختم وابل الهنق راجع ما مكاه اب
 القطار عن اب الفاسح وهو الذي اثبت امة واتسول اب ابراهيم على امة ونة
 راجع ما مكاه اب القطار عن عيسى وهو الذي نجا امة **تجديد** قال في المونة
 وان كان لكل واحدة عليه مائة وعشرين ففسح وتفقوا في امة الختم وليس له
 ما ليس له الجبل الذي عليه ايمو الفسح كما اتهم قصة العلو الصجل ومعه
 العلو على الصجل وراوا يفسح له كما يقتضيه على ان مسطرت له كذا قصة كانت
 له وللا فمر عليه الجبل وفي اجاز اب الفاسح امة وانما تصح الكفوات على ان
 من طار اية الحائض كان ملكا له ولا فمر عليه الجبل فاجازت الكفوات على هذه

فصحة

للجوز

الصفة عاشت القصة او في مقال اب معرفة فظاهر قول اب الفاسح انهما يتفقان
 كما لا ينقص من المروءة والحيوار انه لا يملك فيه على من حارب قوله وللماضي
 في قصة في كتاب الفسح من جميع مصلح مراء كبريتة رضي الله عنه ارسول الله صلى
 الله عليه وسلم اذ اقام امة مع من مجلسه ثم رجوا ابيه وهو احمق به قال يفاض
 في الاحكام اذ اعلن او في قصة الفسح ما خرج قبله ثم رجوا به في قصة فليس
 باحمق وار رجوا عن من نفيل هو احمق به ومونا لانه اختص به وملك الانتفاع
 به بقاد احمق به متى يجرع من عرضة ومصلحة مالك على النعيب وعلى هذا
 بطون عام في كل مجلس ومجلس حجة اب معلومة على مجلس العلل فان وهو
 او في ارفاع الحاجة ورافع فامر كما يليه امة وفي اغتسلت فيهما اتهم بوضو
 من المصلحة لته ريهرا او قبيحا او افرا ففلا مالك هو احمق به امة امة به
 وفاد الجهور هو احمق به استحسانا لا وجوبا ولله مراء مالك وعنه لك
 اختلف فيهم قصة في البامعة بموضوع في امنية الطرفات غير المتصلة
 ثم قام نيته الرجوع من غنة ففيل هو احمق به فتشبع عرضة مكاه المارة
 من مالك ففعلها للنازاع وفيل هو وغيره فيه سواء جرم سبق عا او لمي واما
 ارمي يفسح به هو احمق به ما دام فيه له وهو الذي اختصه الله حيث فضل للمصا
 للانية بهما ثم شبه به السابق للمصلحة وكان شيخنا البقيد الما في ابو
 حبة الله الفول يجلس عن القومية ارمي وفول الجبل من المصلحة شيئا يجبره
 به حتى ياتي ابيه يتفقرو على مشكلة ففيل يقرع ملك التحجير احمق قوله
 واصجل هو من مشكلة المصايف على عفا وكان اشار به لقول صاحب المصنف
 نيل اب فتوى يمين مائة اذ اصجل عنه بيت جارة كما جده من الضرر
 بيول الاب وزيلها يبيت جارة وعرضها في الليل والنهار الما في
 القوم فتا ملة هو ما يات في الاصوات قوله او حانوث في القباب في
 هو في كثير من النسخ مخطوفا بالابا لواء ولا يفتنى ان قوله في الة باب
 يرجو للا صجل او الحانوث على التهافت ولا فمر امة ففعل نص في امة امة

الباب في امره مرة وهو ضيق والله تعالى امل **قوله** وورثه ما باط مملوك
 الجانيان بعثت نجات والابن املك بحسب اهل التعجيل هذه ايسر النافذة
 وغيره لانه عسر عايد فاد لاجد في غير النافذة عسرا وهو الخ في التناوب
 والجناس والاصفة فان اخ يلفظهم في ذلك وابس يلفظهم فان كان النيران نوا
 وامن الزفا ومهر لهما لا سنازل لهم على ان يوفوا لحدث فانه نكح جابر ونفله
 اكتبهم عند عليا فنصر اب الحامب وقبله اب عبد السلام واب لهار ورواه
 واما اب عريته فقال لا امر به لانه ما به فمهر به عبد البر وها لمهر بها اصبو
 من ابر الفاسح في الافضية فاجابده وبه يقيه اب رشة بل الطريق النافذة في تمامه
 له واما هذه ساء اصبو وان يله في نواز محسوب قال فيهر له ارا
 بينها طريق له ان يسن على اربطها غرقة او جملها جود الطريق وانما
 ينو من الاضرار بتضييق الطريق ايسر رشة لانه ارفق بنا ورفقا بجاز
 رايس امار وكيا وخره في الزاوي وعاء الا منحة شبيهة **قوله** فاملك
 بحسبهم يفل ملك اشارة امرانها ليحت بملك تاج لهم والاطاء لهم
 ارجح وها على الناصر يفلن فانه اب عبد السلام في عبارة اب الحامب وهو نحو
 هذه وزاد فها كان بعض الشيوخ اربح لهم في ذلك ودمع بفوق فضاة
 بل تاوله في يد مل من فعله وقبله في التوضيح وهو ليل مل ارادته لانه
قوله وهو نخلة بالجر عطف على الامام **قوله** وانظر بطلوعه في اموية اس
 رشة ارميا فاماله من صومعة من شدة في حجة وشكها منها بعض الجيران
 الخشب عليه هل له في ذلك مقال وفيه ايام ايتهنا كساره شجرة الصلوة
 فيلها بجمع شرتها من لانه اربط لوعه واوقات الطلوع للاداء معلومة
 وفيه منة صغيرة وانما يتوالها في الغالب اهل حكا ومن لا يفهم مضرة اشارة
 انه تعالى فاجاب ليست الصومعة في امية على شجرة في دار الرميل الطلوع
 لجنس الشجرة نادر والصومعة الصومعة لانه اربط بجر مرارة عديس والرواية
 في سماء اشبه عن مالك يات من الصومعة بطلها والرقم بطلها منصومة

نعت لا ياب
 غير حجة

على ملكه والمعنى فيها صحيح **قوله** وان كان يطلع فيها على الدور
 من بعض اوجيها ور بعض يسمو من الوحول منها الرافعة التي يطلع
 منها الجائر بين يدي تلك الجهة وغيرها من الجهات في الرواية عن
 حمزة في صياح اشتبه من كتاب الصلاة بمنع الصعود فيها قال اس
 رشة هناك لانه صحيح على اهل مكة فله ملك من ان الطلاء في القصر ليس
 الخ حجب الفناء بطلوعه وكنه ليجب عن مل من ملك من يرب من الحجاب
 ملك امر من احدث في ملكه اطلاقا على جاره لا يقضي عليه رشة ويقال الجار
 استر على نفسه ملكه والبره من الموضيع على من لبطم ارا المنار
 ليخرج ملك للملك وانما يصعد فيه ابتغاء للخير والثواب والاطلاع على
 فحارج الناس مخفوف ولا يمل الى قول في فافلة من الخير بمصيفة وصوا كان
 ارا ور على القرب او السجدة في البقية للثمن التي لا تبس عليه الاشخاص
 والاهليات والاعور من الانات فلا يقدر الاطلاع عليه وفيه قال بعض
 الشيوخ يمتد لمل في هذه اقول ما يمتد رضى الله عنها ان كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يطلع الصبح فينصرف النساء متلفعات في موكب
 ما يقر من من الفلاس والعد المستقل

المنار ع

قوله وتساويا كانه اعم من قوله قبل وقابلها مساو ويفتح عنه
قوله لا انتبرع بعد العفة اربعة العفة الحاصل بطلبه في العفة في قوله
 بان يثبت به رامة لهما وعلم يحتجب بدا غمر وعليه تصد النبات والاهل
 على تصد به راحة والزروع لهما امل لانه ما نقله اب بن نصر عن بعض
 القرويين وهو ابو اعما ونعم فانه في القرويين وعنه اب الفاسح
 فملكها اوم يملكها الشربة جازنة واذا تحت الشربة في هذه امنت زرع امة لها
 وبه يثبت الاخر بار غمر منه صاحبه وفيه علم انه لا يثبت بعليه مثل تصد
 بخر صاحبه لصاحبه والزروع يملكها ولا عوف له في جمر ولا يملك انه لا يثبت

كان

ارضاها فمرم القراء بغيرها الصاحب ويقتلها فيها بعد ذلك من العمل والبر
 بلا يجوز الا ان يخرى وصاحبها نصف كرا والارض ويكون جميع العمل والبر بينهما
 بالسموية او نكرارها لا يخطب لهما كرا كراض المقرب وتبين لهما
 فيجوز ان يلقى كرا لهما الصاحب ويخرى ما بعد ذلك بينهما بالسموية
 ابو الحسن الصغير لعل ارض المقرب كاش في وقت لا يخطب لهما الفلة
 مما تملكها الوار ارض بركة ولا يخطب لهما الا ارض لا متفاد كرا
 استثناء التاجه لا يختص بالارض لقوله بتوضيحه لعل اب الحاميد فخص
 الارض بغير اللزونة ولا يبين في ان التطوع بالتاجه مكلفا في ذلك
 وعليه نزل الرضا لانه فيها ولو كانا مختريا الارض البز من عنده وامن
 وعمل الاخر العمل بما يرا اذ اتفارت فيه ذلك لا مع انه ينيب لهما على
 استثناء التاجه جملة قوله او لانه لهما ارض فيضه وعمل على الارض
 القاهرا من مملوكه على قوله كالفاء الارض مملوكا ايضا متشبه بقوله لا الا باجر
 وعمله اعبر به توضيحه ان الاخر امة لهما البز والاخر العمل والارض جان
 كاش الارض لهما فخطب به يجوز ان يخرى لهما فخطب فيقول الجوار للمختص
 وهو مبن على ميزان التطوع بالتاجه في الفقة والمنه لا يربح وراوانه
 في فله كرا الارض بما يخرى منها ابر يونس وهو الصواب في فله قوله
 على الارض مصروف من الارض قوله وان بعضه تكتا فاعلم ان يبين لهما وتراها
 غير ولا يملكها بل وعليه الاجرة قال له في ترجم عمل او ارض او كل لكل تصور
 اوله فاعلم واشتبهل اخره على ثلث صور الاولى ان يضيف العامل ابره
 عمله واليه اثار بقوله كان له بزم عمل وفرض التاجه في العامل مفسر
 عن قوله مع عمل الثانية ان يضيف الارض لاجله واليه اثار بقوله او ارض
 وهو مرفوع عطفا على في الثالثة ان يكون الكلام عنه لهما الا العمل في
 امة لهما واليه اثار بقوله او كل لكل ومعه منه ان العامل اذ لم يضيف
 لهما شيئا فانها من عنده لا يكون له الزرع وانما له اجرة المثل في عمله

وهذا

وهذا انما اقتصر عليه لانه عفا فيه كلام ابر يونس قال ابر يونس ان من قول مالك
 وابر القاسم ان الزرع كله في يمينه والشرقة من شجر الفياض به كان مختص
 البز كرا ارض صا حبه وان كان صاحب مختص البز فعليه له مثل كرا وانما
 العمل جميعا عن هذه الامة مثل نصيبه في هذه الامة مثل كرا
 نصف ارضه وكرا الزرع بينهما قال ابر يونس في نقل ابر يونس في اية لعل
 ارض ودر القيام به انما وليه بفعله مع شئ ارض بقر او بزم نقل ابر يونس
 في باب بعة لهما امر اجمع بره انه قال انما في كرا حجة على اصل ابر القاسم ان الزرع
 لصاحب العمل اذا اتممت الارض اليه ويفرق مثل البز مختص به وعمل الارض
 لربها وان بعض الفروير اعترف بانه لم يوجهه لابر القاسم ابر يونس
 بالعمل وحده في ورثته ارض بزم يكون له الزرع انما جعل له الزرع اذ اتم
 انفاذ الزرع ارض بزم وله وفي اثار اليه في توضيحه بذلك انه قصة لهما

باب الوكالة

قوله في فله ارض اقال ابر يونس لا تصح بالكلية لانه منكر من القول وزور وهو
 عليه ابر يونس والكل وقال ابر يونس في السلام الا قرب عن في الكل لانه في الكل
 وتلقبه ابر يونس بما يوفق عليه في مختصه قوله لا بجره وعلت ابر يونس
 السلام اتبع مالك والشافعي على عدم اقامة الوكالة المطلقة واقتلها في
 الوصية المطلقة فقال الشافعي في مثل الوكالة المطلقة وقال مالك في
 حجيته ويكون للوصي ان يتصرف في كل شئ في التيسر كوكالة التبويض
 وعلل الجرح بينهما فريضة الموت فانه التيسر فحتم لا ان يتصرف في كل شئ
 فاذا لم يوص له ابر يونس غير هذه الوصية ولم يفتش عليه شيئا والتمس
 ان لا يملكه اوص عليه وهو الحاجة الى النضر عام وفي كعموم المصيب واخذ
 الوكالة بان الموكل فاعمل التصرف في كل شئ مما له التصرف فيه ولا يملك
 مما لم يفتش به عادة واما متبع من اجل ذلك في التفتيش في الوكالة بالتبويض
 او بغيره وفاء محترق لهما بروف ليحت في البيعة وقال ابر يونس في بروف

٢٧

وما

ابن الفاسح في الامم وانه اذا افاد لزوجه فاعطفتك وانما صبي انه لا يلزم شيء وقفا
وحيث اذا افاد فاعطفتك وانما يجوز ان افاد يفر د بالجنود واما ان افاد فاعطفتك لرجل
وقال البعض انما بالبعقة وقال النبيان وكما النبيان نصفان والثاني انه يلزم
وان كان الكاهن نصفاً منتهياً بالانتماء اليهم ايشون استمرى ذلك ووجهه بظاهر
يخبرو عما اقر به وعلم ذلك قول ابن الفاسح في صهاج اصبع في تعريفه يبر ان يقول
لنكار على الدينار وعلى كل ما هو كاد وسيل ان يقول لفلان على وعلى فلان وعلى فلان
دينار قال لا لا ولا فاعطفتك نصفه مباله دينار ولا يقبل قوله وعلى فلان ولا
وان كان نصفاً ومن قول ابن الفاسح في هذه المسئلة ياء قول محذور في هذه
الرواية وهو قول ضعيف وما به الامم وانه اصح واوحي بالصواب فاعطفتك
هتقر فتش وانما قوله كنت افررت لك بئس لك دينار وانما صبي مثل قوله
كنت اصلقتك منك وانما صبي لا الرجلين جميعاً يشترط انهما
لا يلزم انهما في حال الصهاج باعتمه الامم تصحيح ابرش وانه كان فساد الرواية
ولما اعطفته على ما ينبغي فيه اللزوم **قوله** كانا مبرسج اذ على تنفذه تنفذه
بوجه كاهن ابرش في الجمعية انما افاد افررت لك بالك درهم دينار وانما خاها
القل مبرسج نقر فار كان يعلم ان ذلك احابه حتى وان لم يعلم منه فلا يهمل
قوله او بغيره من ذكر الامم على الارح لحيث ان بعض النسخ وهو الصواب
ارشاء الله تعالى قال في كتاب الشهاة في من اقر انه كان تصلف من فلا الميته
ما لا وفضا اياه بار كان ما في طرس ذلك عايش لم يكن زمانه لم ينوعه قوله فقيت
وغيره لورشته الا ان يفتح بينة فاعطفتك على انشاء وان كان زمن ذلك حله المفر
وسر الا ان يكون ذلك على مفسر الشكر يقول جز والله بلا فاعطفتك اصلقتك
وقضيت فلا يلزمه هذه الاشياء بها اقر به قرب الزمان او بعد قال ابرش بن نصر
يريه وحيث ان افاد على مفسر الامم وقيل ان افاد على مفسر الامم مثل ان يقول
اشاء ما ملكتك وقيس على مفسر فضيته بان يفرم واوجه للبرق بين الامم والامم
والصواب انهما سواء وعليه جازع راجع للامم فقط ولو افاد كالم على الارح

لجزء بل فاعه ته الاثرية ونصب اب حنر واللفظ التبرع بينهما
تفسير قوله وقبل اجل مثله في ان افاض اهل هذه اقول اب الحاجب
والدسولة قبله تاويل مثلها على الراجح بخلاف موطعة من فرض قال
اب مرفعة قبل اب هارون واب مرفعة السلام نقله ان مكى الفرض المحلوا و
نوعه فلا وجه ولا امره هذه الفرض الحاجب ولها هرة الواحة والزاهية
الرافعة من الفرض وغيره بل قبول قوله الفرض اقرب وامر من قبوله
في المعارضة لا غالب المعارضة النقة وغالب الفرض التاويل في تفسير
اللفظ كالدورهم فظهر هنا بقبول قول اب الفخار في قبول تفسير الفرض
خالصا من المخطوطات مختلفا وهو نخل صحيح فلهذا قال فيه اب مرفعة نقل اب الحاجب
لزوج كونه من جنس المخطوطات مختلفا وقبول اب عبد السلام واب هارون
لما امر به اللسان في اب حنر ونصب اب الحسن وقال محذور ارجاع المخطوط
غير موزون ولا قبل ولا معه وكالدور عبد اوشوب قبل تفسير الفرض والراجح
هذه كالدورين او في غير ذلك ومب نوع المخطوطات قوله ومجره في التفسير
في شئ وكذا او اللام اما للغاية او للتعليل في اللفظ وصفه في مائة وثي يتيم
بدا ما جاء عن اب الحاجب من اقرب ما ياتي في شئ ثم مات ولم يحل
بالشئ ما نكح لانه محذور ويلزمه ما مضى وكذا لو شئت في سنة في ذلك
الشيء وصفه الشئ وثبتت الفقد ويحذف المخطوط وقال اب الحاجب بقوله
ذكر من افتر شئ اجبره او قيل في مائة وثي لا يلزمه الا ما ياتي فقال اب مرفعة
السلام هذه الاشارة الى تحريم الخفاف في كل واحدة من المثلثين في الاخر
لا كذا في بعضه بل ان الناس كثيرا ما يرونه ويقولون له على عشرة وثي انها
عشرة فاملة قال اب مرفعة هذه التعليل لصحة في المخطوطات خلا وتعليل
اب الحاجب من انه محذور والعبرة عنه بسنة مرفعة ومخطوطا الفقه مرفعة
يؤيد الراجح في اللغة الفخرية وانما كان مخطوطا في اللفظ في اللفظ في
المخطوطات عليه وقال اب مرفعة الفقه قوله ثم مات ولم يحل يفتي

انه

انه لو ما شئ قبل ومفتي ما نقله اب شامر انه لا يحل وقيل في التوضيح بقائه
هنا اعتنه في الخلاف نقل اب شامر واب الحاجب قوله وفيه اربعة
عشرون وكذا امة وعشرون وكذا امة امة عشر يفتي والتميز مرفعة
منصوص ما في الجهمي قال اب عبد السلام وعلى هذه اقلو قال في اربعة
يقتضيه بالاجراء والتخفيف لزمه مائة درهم لانه اول مرة فيخاد او البقرة ولو
قال في اربعة اربعة درهم يفتي بالجهمي ولا حاجة لزمه اخذت لانها اول مرة فيخاد
الاجمعي هذه الايام غير واحدة النحويين ومثله اب عبد الحليم رقول
محذور ما امره هذه الايام على عمرو الاستعمال لا مفتي اللقطة وهو
الحق بان واجب ذلك في اللغة في احوال ما فيها وبصرام مرفعة في اللفظ في
الفرق قبل منه على ما تقدم واللفظ قبله في مائة درهم في امر اب
التميز في قال هذه امة درهم بالنصب والتخفيف ولو كان بالرغم كان نص
فيه ويمكن محله على درهم واحدة على انه خبر مائة درهم وهو درهم وقيل
اب مرفعة ثم هذه امة تسليم ارجاعه بمسألة للغة واللفظ اد مناهل
البصريين اتميز لا يجوز لاجراء منصوصا مختلفا ذهب الكوفيون
انها كانت على ما علمت ما يفتي بها عنه رواه فيهم على ذلك اب الهادي والامير
واب مرفعة ونقله عامر البصري عن ابيه في قال في شئ والتعليل
ومستند هذه التفسير الراجح في الرواية وذهب اب عصفور الرمز في
ثالث وهو ما يفتيهم في المركب والعقد والمخطوطات ومثله في
المعام وهو في الشائنة في العشرة في بعض يجهل مرفعة بلال واللام
مجرور من وزعم انه في ذهب البصريين بناء على ما نقله اب العبد من
البصريين والكوفيين اتفقوا على ان هذه امة امة من الامة امة المخطوطات
واركة امة امة من الامة المركبة ويصير كما نقل في قلت في مائة
في كذا التمييز في الامة مرفعة ومرفعة في المكررة مخطوطا او ترخيصا قلت
يحتمل ان يكون في مائة مكررة المكررة باعتبار ما في الامة في المكررة في المكررة

بحالة التلاوة اذا اخذت شهود اربعة شهود بغير كتاب وبينهم مائة من الزمان
 وان كتب فاعب الحق بما اشهد عليه كل جماعة كتابا على مائة لا يتروك في
 من القلاء قال اب مريم وهو من نفل ابي شام من المذاهب فيتحقق
 قوله وبما تيسر الاكثر فاهرا انه في شيفيتيس يرد عليه ما ورد على ما قبله ثم
 انقصر لها على القول الثاني نفل اب الحماح اء قد وبما تيسر في
 موطنين شاهان كذا لا اكثر ولا لزمه ثلاثا في اعتناء اء قد قول اب عيسى
 الساج والقول الثاني منها اشبه بطلب المدة وتكرار الوصايا من جنس
 واحدة والمدة المسئلة ايضا مشابهة بمسألة من قام له شاهد واحدة على مائة
 وشاهان على ما تيسر وعلى هذه القول عمل في التوضيح قول شيخنا اضرر
 قول مالك في هذه او اخر قوله اضرر ما اء كذا لا مال واحدة لا يلزمه الا
 مما يتار قال وبما اء اب عيسى المحكم في المحكم واما اب عيسى فقال لا اعرف
 ثبوت الثاني وهو اشر الاقرار من خلفاء المذاهب نهالا لابر الحماح ومع
 يحكم اب شام ولا يوفق ما نفل الشيخ اب محمد قول ابري سحنون في كتاب الاقرار
 اضرر قول مالك في هذه او اخر قوله انه لا يلزمه الا مائة لا كذا انما هو ابر
 للاقرار بمائة من تيسر في هذه النوازل لا يلزمه الا مائة بالافراد وكذا
 نقله اب شام من نفل التوضيح نكرته قال اب عيسى وفيه يوفق في كذا
 من قوله في المدة وتكرار الساج اثناء وكتاب الشهادات من اقام شاهة
 بمائة في نيل وشاهة الخمينيس باشا حلف من شاهة المائة وفضل له بها
 والا في الخمينيس بغير ميسر بلح يجعل له حقا الا في اشر الاقرار في ابر
 افلها في مجموعها هذه الحاهرات وتة وقال اب يونس قال يونس الحماح بنا
 القروير في هذه النوازل واحدة ولو كان في مجلسين وادعوا الطالب
 المال حلف كل شاهة واحدة في مجلسين في هذه النوازل يلزمه عشرة
 عشرون او مائة فوار في القول بعشرون نكسر والى نقله المائة واحدة
 في النوازل من قاله له في عشرة دراهم في عشرة دراهم يلزمه عنه سحنون

صاينة

مائة درهم وقال اب عيسى المحكم انما يلزمه الف في الاول ويجتنب ما يفتى
 حلف الاخرانه في يرد التضييق وقرب الحساب بناء على هذا اللقب على المعنى
 اللغو او العري وبما تيسر اب شام ولوقال عشرة في عشرة في حلف الاخران
 قال اخر في عشرة في عشرة او عشرة في عشرة او عشرة في عشرة او عشرة
 لزمت عشرة على ما يبينه على ما زعم وقد سحنون انه يوفق بمائة درهم من
 قبل الحساب ولوقال على عشرة دراهم في عشرة في عشرة في عشرة دراهم
 انه لم يخبر ويقوله اء كذا فيهما مائة واما اب الحماح فاجتنبت نكسر في عشرة
 وعشرة في عشرة قبل عشرة وفيل مائة وهذه النوازل المسماة بالنصوص
 في بعضها قبل عشرون وفيل مائة وهو الاثر والشر والحق في حلف قال اب
 مريم واول نفل اب الحماح وممثلة في عشرة في عشرة في عشرة وفيل مائة وقبول
 ابر عيسى الساج له وابر عيسى وابر عيسى وابر عيسى في عشرة في عشرة في عشرة
 من قال غصبتك ثوبا في ثوب من النوازل اء قال ما نصد عن ابر عيسى المحكم في
 قوله ثوب في عشرة اشواب فوالا قبل لا يلزمه الا ثوبا وفيل امة عشر ثوبا
 يجعل في كسر القطع في حلف اب عيسى الساج ان كان المفسر اهل العلم
 بالهذه فينبغي ان يلزمه مائة ولا يقبل منه غير ذلك اذا كان كلامه مو
 من هو مثله وفي الزمان مائة اذا كان كلامه هو القامة نكسر وقال اب
 عيسى قول غير واحد من شيوخنا اء اء المفسر عما بالحساب يلزمه قول سحنون
 اتباعا حرا بان كان المفسر في كذا ولا يملك قوله مادام انما حلف اشر
 لقول القراء واجفونا على انه اء قال له منع اء في حلف او خلة في
 يستلزم ان الضر لا يلزم وابر عيسى في كذا ما كانا ماله قبله او من كل مائة او
 ابر عيسى في كذا ماله من الفقد والسرفه مفتضا ما من قال ابر عيسى في كذا
 ماله قبله او من كل مائة او قال ابر عيسى في كذا ما كانا ماله من الفقد والسرفه
 وابر عيسى في كذا ماله من الفقد والسرفه مفتضا ما من قال ابر عيسى في كذا
 ماله قبله او من كل مائة او قال ابر عيسى في كذا ما كانا ماله من الفقد والسرفه

٣٢

عنه وعلى وقد قال الامام في المسائل النجاس والحقن من الاقرار من شره التلخيص
 ان قال ما قبله من قبل على انه ابراء من صابر الحق كاش في قوله ٦ متد
 او امانة منه سواء اقال ما منه من قبل لا من عنه ناكذ الك خلافا لما في مسيعة
 التي يفسد بها الامانات وان قال ما عليه من باختلاف جهة مقتضى وانته جبر
 محذور انه يقع الايمان والامانات وراا ائنه انك انما يحيل على ما كان مضمونا
 كاليوم والقول المضمونة وعنوا بعقبة على ما كاش تقتضي ما وجب الحمل
 بها محذور المضمونات والو يفة والغراف ان يجبر في كل واحد من هذه
 اللعبة لنجس المال لا لرد في بعض الودعة ليحت على الكون وان كان عليه ان
 يرد بها والخاف في هذه الامتجات ان كسر امانة في الالقاء في اللغة او الاستعمال
 او غير التماثل في تعامله مع ما في صياح اية زينة اخر مختلفة من كسر الشهادات
 قال لو ان رجلا شهد له شاهدة ان له من عبدة الله عشرة نانير وشهادة له
 شاهدة اخر ان له من عبدة الله عشرين دينار احمده مع كل شاهدة يميننا
 وائمة التلاشير فان ابرش في هذه الايسر ان قول امة الشاهدة يرد عنه فلا
 قول الاخر عليه ان لعقبة منه تقتضي الامانة ولعقبة عليه تقتضي الامة
 بكل وامة منها شاهدة له على عبدة الله بغير ما شاهدة له به عليه الاخر جله
 ان يحلف مع كل وامة منهما ويشتحق التلاشير وان شاء ان يحلف مع
 امة هما ويرد اليه على المطلوب فيها شاهدة به الشاهدة الاخر وان شاء ان
 يرد اليه على المطلوب في الجحيم وليدس له ان يافذ العشرة في روي
 ان لا يجتهد له عليها الشاهدة ان جلا وان شاهدة امة لها ان له عليه عشرة
 وشهادة الاخر ان له عليه عشرين في اية اية في العشرة في روي يمين اجتماع
 الشاهدة بين عليهما وان شاء ان يحلف مع الشاهدة التي شاهدة له بالعشرين
 ويافذها وله ان كاش الشهادة ان يحلف وامة ولعقبة وامة اقتلبا
 فيه بقال امة لها ان له عشرة وقال الاخر ان له عشرين وان كاش
 الشهادة في مجلس عليهما فان له ان يحلف مع كل وامة منهما

في مسيعة

ويشتحق ما شاهدة له به ولو كان الشاهدة ان اللغات شاهدة امة لها ان له عشرة
 عشرة وشهادة الاخر ان له عليه عشرين ان لها شاهدة وامة بطلت شهادتها
 ان روي ان ائمال ان لها محض وان روي ان امة لها محض على ما في الاخر
 انه محض وامة ما ملك عليه قوله في العشرة واربعه الا يمينه انه
 بقية فان ابرش في روي الركب من صياح اية الفاسح من كتاب الزبير
 ان اعد في غير الحق الذي يروج به الطالب في البراءة في القول في المطلوب انه قد حصل
 علم البراءة في الاختلاف في الحقوق اذا كاش لرجل على رجل بنوا في مختلفه بالبراءة
 من شاهدة ليدل على البراءة ما قبله وهذه الحق قولهم في غير اية وامة
 او في امانة اية في غير اية شاهدة براءة في اية اية ما قبله في ذلك ومثل ذلك
 ما في روي في الفضية من صياح اية في كتاب التخيير والتعليق في الفقيه
 لمراته وهي ما حصل على ان تخفيه مؤنة رفاع وله ما في تخليه بنجة الجمل
 قال انه كاش عليه من ذلك انه يعرف انه لم يرضع من هذا الرفاع ويحلف على
 هذه وانما الاختلاف اذا اقام في عرفي جال على انه يعرف البراءة في روي المطلوب
 انه قبل البراءة وان قد حصل في اية في شاهدة اقول من تخليه على صياح
 اية في كتاب الشهادات وقال في صياح يحيى في كتاب العور والصلح
 في اية في روي القول في الطالب واية الفاسح واية واية وغيرهما يرون
 القول في المطلوب في هذه الشاهدة اقتصر له ههنا وان كان ابرش
 استظهر قول اية في صياح اية في كتاب الشهادات كما استظهر
 فيه بغيري فيكون يبرأ ياتي المطلوب ببرائة وامة في شاهدة اية
 وان ياتر ببرائة في شهادات والله تعالى اعلم

باب في مسيعة

في روي رفاع في اية او مولا اشارة لقوله في كتاب امهات الاولاد من المودة
 ومن استحق طيبا في ملك غيره او في اية اعتقه غيره في روي اية في
 الحاضر لرفد ولوايه ولا يرش الا يمينه ثبتت في اية في روي طاهر

٢٩

اشد لها في كلام ابن الحاميد ان كان هو قوله بغير الركوب في الضمان يفتقر بغير
 بنهيد والعلقة التي كوزة شافيه وهي الحق وقول ابن عبد السلام بها ينافي
 ما تقدم له في تفسير قول ابن الحاميد وانتبات اليه القافية في المنقول بالنقل
 فتأمل منه منعه لها واما الخ في بقاء جعله مقيما وفيه قال ابن الجلاب ومن عصب
 شاة في بحرها فمن لرسها فيمتها وكره له اكلها وقال في بحيرة بحيرة لرسها
 اخذ لها ومن عصب القاصب ما بين فيمتها حمية ومن بوهة له واختصر ابن
 الحاميد فقال واذا في الشاة فمن فيمتها وقال في اخذ فيمتها لرسها
 اخذها مع ارشها ابن عبد السلام قال هو ان يجر لرسها في القول الاول فيمتها
 وفي بحرها اباته وهو كالمعنى ما عاين غيرك وفيه في التوضيح وقال ابن عمر في
 ما عاين من ارجعها موت يوجب فيمتها لا امر به في الخ في نطاب في بحرها
 حتى انما في في بحر الفصح وفي رسم الصبر من سماع يحيى من كتاب الدعوى
 والصلح من في لرس شاة فلزمه عن فيمتها لرسها ان ياخذ فيمتها لرسها
 من جنسها لا من الشاة انما يبت لرسها فيمتها اخذها مع بوهة وفي
 اخذ فيمتها حمية في حمة فيم اللحم بالحيسوار فان بات لرسها لا امر به في
 ابن عمر في بطلها لرسها ويمنيز فيمتها شيئا وانه كره ان لرسها اخذها
 مع بوهة فلا جاز لا وباء النكاح في تشميم **قوله** او اكل باع له لا يري به انه لا
 يضمنه الا بالاكل بل هي مسئلة القاصب فيم الشاة المقصود وفيه قال
 فيمتها في هذا وارثه ومولويه ان علمها كملوا وراية بالقاصب بهذا
 تار في ترصيح كلام ابن الحاميد تبطل لاب عبد السلام وفيه قال ابن عمر في
 كذا هو انه مبيد في ضا نه على القاصب ومقتضى انه هب انه في وذهب غاصب ما
 عصبه وما اعلج بعض هذه لغير ابن شاس من اهل الامه هب له ونعطاء الويسر
 لو فيم اليه ضيابة بغيره قول فيمارة الغرور والمباخر في وفيه عليه
 امر في الامه في كذا قال ابن شاس وابن الحاميد تغيبا للمباخر في ابن عمر في
 وكذا انقله الغرور في مسئلة حل الفجور الثانية **قوله** الامعير بديار قال

هبة

اب

ابن راشد النجدي واب عبد السلام ولها عزاء في التوضيح **قوله** ارجع فيم
 ليلا في التعليل من قولها متعلقة بغيره بعبارة قوله ابن عبد السلام
 شركة له وفيه مسئلة القاصب ان يكون فيم خروا في ولهو شركة كالمعنى
 ولو فيم لقصه النكاح في القاصب في يجب على من حله منه ضمان وفيه التوضيح
قوله وارثه في هذا معروفا انه هب ان ليس له مير القاصب على من له ليل القاصب
 فيما في القاصب ولهذا في هذا العبر في التوضيح كابر عبد السلام وابن عمر **قوله**
 وارثه من عقره وحلي في غير مثل فيمته يوم عصبه كذا في الخ التي وفيما عليها
 صنوبها في الملهة والنور مبيد للفاعل او للنايب فيمته ان ينصب له
 غير من الاول ومن موله الشاة على حسب محل الناء وعانه من باب فيمته
 تنبنا وما بارا او موت غير مثل وانا من الصنفه او لا نخر الى الغالب
 ومن يفتضح من هذه التخصيص بضمه ضيع بالظا فيمته والياء
 المقتضى في الشاة من اسجل مبيد للفاعل او للنايب ايضا وزعم يفتضح
 ان قوله وارثه من اعياء مسئلة لتعليل التمهيد واب غلط ولهذا معروفا في قول
 عنه ابن عمر في ان قال فيم كونها بتخليلها عنه القاصب له او لرسها لثانها
 ان نصيب في تخليلها تخير بوجه المصالح والمعروف ومنهون لتعليل
 فيمته وعليه يصنع بالهاء الملهة والنور مبيد للنايب ليس لا غير
 مجرور افعلا على ما به في الناء وفيمته بيا الجرمكان في الجواب
 والمقتضى به هو قوله امثلي ولون فيمته بيشله وعانه قال ومن امثلي بيشله
 كذا غزلا وحلي وغير مثل فيمته **قوله** ولو فتله تله ياراجو لقوله
 فيمته يوم عصبه ورثه للقلب كذا في الشاة من ليس بيشله **قوله** وعرا ارض
 نبيت كمر في غرب اما انما عصب صا حة لانياء فيمها فيمتها في قول النجدي
 لا اعملهم اختلجوا فيمهم فصب ارضنا لثانهم مكر او اغتال انه لا يفرج
 صوة غلة الفاعلة وحقر الخفاف في غاصب البناء الخرب وهو الذي اختصر
 ابن الحاميد في قوله واذا عصب ارا غرابا او مر غرابا با با صلح ما غتال

٢٩

فقال اشهد ما زاء بلفظ حب عداية يهرها وقال في الجبر والحق
 وراي اشهد اجبر التمس وهو ليس بفوق الاصل قبل الاطاعة فيتم
 ما كان يواجر به مما يطاع به فيقرمه وما زاء له في بلفظ حب وراي
 في حب ان جميع الفلة المقصود منه وله الفلة الا ارحم الحجة ولاش عليه
 الا فيصية ما لو ترك الحاش له فيصية وراي ما كان يحق البناء فيصية
 منقوضا فيكون علمته له قوله لا اهزلت الجارية اوتى عبة حنيفة
 ثم عا هذه اطفال قوله كاد مات قال اب معرفة وقول اب الحاجب وابر شام
 لو هزلت الجارية ثم سميت اوتى عبة الصنعة ثم تكرر لها حصل الجبر
 هو كقول في الامانة وراي الطول على عبيد في حبها ابتاعه بلع بير
 حتى زال بكار له والفرار والنسيان زوالها المقصود عنه في الامانة
 نصاب الامانة لغيرها بل للفرار فانه في جبر ولو هزلت الجارية ثم
 سميت اوتى عبة الصنعة ثم تكرر لها حصل صفة الانا ثم اعد
 مثله في حصول الجبر ومثلها اب معرفة لانه هزل الانا لا ينجس في
 ومثله القاصب منع تجر على ما تفهم من الخلاف في المودع يتقيد
 على الوديعة ثم يبيع لها الجاهل المثل منطها ومقتضى قولها
 ان الهزال في الجارية يتوجب على القاصب فيها لها ولم اعد عليه لغيرها
 ومطلوع قوله في الامانة وراي من نصب شابة بطلت به موت في قوله
 في السلم الشان منطها ان الجارية لغو بخلاف الابنة فكلما في قوله
 او انصاع بل ينقص بلفظ اجبر اب شام وابر الحاجب والحق في القرينة
 من سماع عبيد من كتاب القيص قال اب الفاسح من عبيد على فلاح بخصاصة
 فزاد في ثمنه فانه يفرح على قدر ما ينقص منه النقص قال اب رشة بير
 انما يبر تضيينه واختار تقويمه ومقتضى قوله على قدر ما ينقص منه النقص
 انما ينقص منه عنه غير اهل القول من الاعراب ومثبطهم الذين لا رغبة
 لهم في الخصيار وقال منجود مفعلا ان ينقص من عبيد في ينقص من مثله

الهزال

النقص

النقص ما تنقص منه عار على الجاهل في هذه المجننى عليه في الجزاء فيصية
 وفي قوله ينقص الناصر ما وقع كماله في ربح القبلة من سماع اب الفاسح من
 كتاب الجراحات ان المجننى في كاد ينقص ما تفهم الزيادة في ربحه فيصية فيحصل
 في ذلك نقصا فاما منطها فيكون عليه ثمره وفيه بقية لا وجه له في النقص والحق
 يوحيه انقصا يكون عليه اراخاء فيفهم انشيد او ذكره فيصية فيصية
 وراي ففهمها بمسوقا فيصية من ريش مما يكون عليه في اخره اقطع ذكره
 او انشيد في كتاب فيا ما على قوله ما كان في الامانة والجارية والمنقولة
 والموثقة ان يكون عليه في ذلك من فيصية بحسب الجزاء في ريشه واب
 عبة ومن يقول ان اراخاء النقص لا يخرج على الجاهل وما يصح في ذلك على النقص
 وانما يات على قياس قوله فيقول ان لا شئ عليه في الامانة والجارية
 وشبههما مما لانقصا فيه بقية البر فان اب عبيد السك كالحاج اب رشة في هذه
 محسوس وقول اب عبيد ومن في هذه الامانة كالحاج اب الحاجب في رشة في التوضيح
 تبعا لاب شام ومن في هذه اقتصر عليه ههنا واب رشة كالحاج عليه الهول
 في هذه في ربح القبلة من سماع اب الفاسح من كتاب الجنايات قوله ارمض
 على شوب غير في طاعة كذا الاب يورث من اب عبيد من محرو وابر ما جثو
 زاء اب معرفة وافقة في قوله في الامانة وراي موت بريد امة المصححة مير
 في مال الامر ومكة فهاه الجاهل على الشوب ومكة وقاله بعض الموثقين
 من عنه بقصة الامانة منها والحق كونه منها كحسب مير صيا الحق
 فتلقه قول او نصب منجعة فتلقفت انما ترض اب الحاجب هذه في
 مقتضى انما ارفال فلو نصبه المقتضى باذلة من الارجح بضمير الا فيصية
 المقتضى فقال اب عبيد السك مفعلا ان غير عبيد المقتضى لان لم يفسد
 مكر رفتهها بطلت في ربة على الفرق في الامانة بغير مقتضى
 والقاصب وهو محسوس لو طردوه واكد بطلوا المقتضى على الابنة في
 الكرا والعارية فاما للفرقة فيا فيل المقتضى على الابنة فاعل لها

واما ان غير نافل قيل انك اهل المذهب وهذا النفل في المقصود - **عروة**
 الاعتبارية فيها الفاصد وكذا ينبغي في التعدي قال ابن عمر في قوله
 ابن الحجاب وشاعبه انه لا يرضى الا بالارواح من هنا من هنا
 وهو نفل ونفل ابن شابر عن المذهب قال بما لا يوجب التعدي فانها
 الاثار لا موضع مسكنة لم يرضى ولو انهم لم يرضوا فيمنته وانما
 في ذلك اجراء المسئلة على حكم تلك المسئلة فيه في حصة الفدية بالمرسوم
 لا تحصيل فيه للمنفعة وتفتح تحصيله في الطريقة بتفعل ابن الحجاب بناء
 على لقوله لك ونفل ابن شابر بناء على ضمانه بك فقام له وفيه اتي
 لك فعد منافعة ابن عبد السلام بين مسئلة التعدي بالمكنى ومسئلة
 التعدي بالركوب لاد الطلاك في زمن التعدي بالركوب لا يعلم كونه بغير
 صيب التعدي بحال والطلاق يعلم كونه بالحيثية وفيما هو في اخر كلامه
 التعدي على القصب واخره كما يفرق به المذهب بين التعدي والقصب
 من ذلك اعتبار الزمان في اتيانها لان خات القصب فعد تلك الرفقة فليس
 يقتضيه الفها معه ان نفل وان خات التعدي بالبرائة من فدية تلك الزمان
 فبما صوب وقد فيها نفل على التصديق فيها بالنفل **قوله** او الله مالك في امة
 اهل هذه اقول ابن شابر لو فدى الفاصد الطالح الى المالك باكله هو الجمل
 بحاله بما الفاصد يبرأ من الفها ويتبعه ابن الحجاب ويحرمه ابن عمر
 لغير من ذلك وقال الجاهل على المذهب **الايحاب** المقصود من ذلك لا يافى
 عليه ان لو اطلع من ماله مما ليس بصرف في حق الاكل في ذلك استشكل
 ابن عبد السلام بان هذه الاطعام قد لا يملكه به لا يملكه لانه في غير مقتضى
 وشاد به اكل ما هو ثمنه لضييق حاله او لانها عادة امثاله ينبغي به مثل
 هذه الصورة ان يضمنه الفاصد ليريد ويحفظ عنه فيمنته الفدية
 انتجوه به يريدون ان يكون من الطعام الاشارة الى ذلك وينبغي في التوضيح
 كان ابن الحجاب يمد يديه كلامه **هنا شيبه** زاد ابن شابر بل لو

2
 ضمانه

اكثره على كماله فاعلم ان الفاصد يتبعه ابن الحجاب ويحرمه ابن عمر
 هنا وعامة رابر الصواب اجراء كل من كان له الحق في الفدية او امره غير
 على تلك محبتها فيه في التوضيح من كلام ابن عبد السلام ونحوه لا يبرح من
 وفيه من الفدية في الوجيز الخلف فيها ونحو الفاصد المالك فعد في اليسر
 الطالح باكله قال وهذا اولى به من الفاصد ويحرم في اكل المالك كرها
قوله ومنفعة البضو والحرم بالتبعية يتبع منفعة عكسها على المثل
 ولقد اتفقوا على عبارة الوجيز والجواهر وتبعه ابن الحجاب بل لا يتبعها
 اذ قالوا ما البضو بلا يرضى الا بالتبعية لا يبرأ به في الحرة في امثاله
 وفي الاية ما انفصلت وكذا في منفعة الحرام ابن عمر في قوله ابن شابر لا يرضى الا
 بالتبعية لفرق مقتضى قوله في كتاب الحرف من المدة مع صابر الروايات
 ان من شاة الطالح في البناء فلا تخرج عيها وكذا في منفعة ارضاح
 من يوجب ارضاعها بفتح نكاحها قال ابن عبد السلام من منع مرة او امة
 بالتزويج لم يرضى به اقل العلم فيه خلافا وتفتح في كتاب النكاح ما يتخرج
 منه فساد لبقول الشيوخ ابن عمر في الامور ما يناسب لهذا الاصل وهو
 من منع منعة النكاح تعدى الا قول النكاح في النكاح الشاة قال في الموانسة
 ان قتل الحية امة قبل البناء فله الفدية وعليه ان قتل الحرة بنفسها
 فله الفدية في هذه الكفولة في المدة اربعة اصبعة امة بموضع لا يفر الزور
 على ما عملها قبل الفدية في الاربع المدة في جميع ذلك شيئا اذا كان متناع
 منها او من الحية ارضاء امة واثارة ابن عبد السلام انه يخرجها على
 ما اختار النكاح غير تاج لاد النكاح في فعله فيمنته المنفعة بالفضو
 من حيث انتها ما اختار سقوط عضو المالك به تفرغ عوقا في
 الطالب به تفرغ انتها واما لا يخرج من سقوط المال بالتدفع ثبوت المال
 من مجرد منفعة العضو لانه غير مأكول ويحصل له عوضا ما وقال ابن طارون
 خرو بعضهم ارضاء فيه ما عطله من المتأخر الى ان يغلفها والقصب

2
 ف

لقول ابن الفاسح في المنة والاعانة في قوله من تلك القيمة بامرير فلو كان
 المروج يتبع القيمة وعمل الفاصب لزمنه القيمة فجمع بعضها عياض و
 بعض مواتها الرب الجارية اخاهما ورثا اخاهما وادشا تركه ومجسما
 اخاه من القيمة ومحل ابن مروة في ثلاثه اقوال الاول انصاره في
 تمام قيمتها المنة وثة والثاني تغيير قيمه وثة اخاه وثلثه اخاه
 والثالث تغيير قيمه اخاهما والتمسك بما اخاه فله بعض مواتها قال وغير
 انما هو من الاول بما مشهور ويحتمل مقابله فيتمتع بعلامه لا غير ويرك
 يرض لنا اجراء القولين على القول بجمع التفسير يعني الصقات بناء على
 ان معنى الصقة الثابتة للموضوع لا يستلزم القول بجمع وعمل القول بالتفسير
 في معنى الصقة الثابتة للموضوع يستلزم القول بجمع قوله مختصر منه
 ثم خرج لآخر رؤية ان كما يولد على التلصق مختصرا الفاصب يعلم بالقبض
 ثم يخرج القيمة لآخر رؤية وهذه امسوك في ربح استيابة ان معناه يعني
 من كتاب الفصب وفي كتاب ابن يونس في الفصب بالقبض لآخر
 على اقرار الفصب كشاهه بملكه لآخر فصبك وعلقت حائرا لا كما لا ان
 تملك مع شهادته بالملك ويمس الفضاها تاملت ان اقول فيها
 في المنة وثة وان افقت شاهه ان فلانا غصبك هذه المنة وشاهه اخر على
 اقرار الفاصب انه غصبك هانت الشهادته كذا قال ابو الحسن الصغير انتم
 الشهادته بالفصب ويغفل لك بها من غير يمس الفضا وتتم بالملك
 ان في تغور بية ودية او عارية او رهنا او بلاء جارية واما الثانية فقال
 في شاهه المنة وثة ولو شهادته امه انهما انهما وشاهه اخر انه غصبها
 في غصبها على ايجاب ملكك لها فيفضل لك بها ويحتمل على ايجاب
 الفصب بان دخل الجارية نفص على ان تملك من الشاهه بالفصب ويغفل
 الفاصب القيمة لك ان اختصرها ابو سفيان واشرطه تبعا لاجتهاد وال
 في الامهات لو ان افقت شاهه على ان غصبها واقت اخر على انهما

بناء على ان

يقال

جاءت

جاءت فقال ان اراها شهادته واحدة فان دخل الجارية نفص على من الشاهه
 له انه غصبها وانما قيمتها ارشاهه فادمياض لم يملكها شهادته واحدة في
 العوات انما يتبعها ملك الفصب فيضمنه وانما على الملك في الفياض فياخذها ببيع
 فيسبب الفضا انما يبيعوت وانما ملكه انما يملك شاهه الفصب بالملك
 التام ان لو شهادته شاهه ان بالملك ما منع له بها حتى يملك يمس الفضا انما
 ما خرجت عن ملكه ولو تمت الشهادته على الفصب مروت اليه ولم يملك وان
 الشهادته على الفصب ليحتمل بقتل شاهه على الملك ان يقول لا انما انما
 ملكه ولعلها عنه ودية او عارية او رهنا او بلاء جارية وانما رايته اخاه لها
 مدية وكذا في قول ابو عمر ان ابن الفاسح رحمه الله عتاب الفصب
 وقال ان اراها شهادته واحدة كما قلنا وعلقت الرواية لآخر شهادته
 واحدة ولم يملك تامة لانها توجب فياخذها ببيع الفياض عليها دون
 الحكم عليه بملكها متى يملك شاهه الملك ويسبب الفضا او حتى لو جاء
 اخر بشهادة يمس على الملك ارشاهه عليه وادام يملك معه كذا امه به
 الا ان يملك شاهه مع شاهه الملك واختلف هل يمينه مع شاهه الملك
 معارض لشاهه يمس بملك غير او يرجع عليه الشاهه او على شاهه الرواية
 لا غير والمصلحة اختصرها ابو محمد وقال في غصبها على ايجاب الملك ولم
 يحتجها على ايجاب الفصب وتبعه اخرا مختصرا في وفه فالبقية هذه
 انما شهادته وان غصب منه بية شهادته وانها له وار قالوا الا انهم لم يمسروا
 ام لا قال اما كنت نزع عليه وهذه الاما يمسروا لها اليه بتغيب مروت عليها
 على ما في شاهه له وفه يظهر ان قولهم وعلقت اي لا كما لا ارامه
 للمختصرون ان قوله الا ان تملك مع شاهه الملك خام والثانية انما شاهه
 ملكه في الاول والله تعالى اعلم قوله وانما عت استعرا لها على غير ما يمس بها
 تعلقه من له فلك ابرش في كتاب الفصب من كف مات اراعت
 لا تتركها على رجل صالح لا يليق به ذلك وله غير متعلقة به فلا اختلاف

انتم تحت الامة قال عياض
 وعلقت اي لا كما لا ارامه
 اختلاف وانما لم يمسروا لها
 عت الفصب شهادته
 واحدة في

معتقها انزلت او ابرت اربا كانت يوح البيرة من هبة او ما بورة و افة بالشفقة
 بعد يمشيها وان لا شفقة له في الشمار و يا افة الاصل بالشفقة بحسنة ويحك
 عنه ما ينوب الشجرة لان لها حصة من الشجر و اما ان كانت فيس ما بورة فلا يحك
 عنه من الشجر شي ان لا ملك لها من الشجر **قوله** وفيها افة لما لم ينبس
 او فية وهذا هو افتلا و تا و لار لا تظهر ان يكون معنا في موضع من امة و نسة
 افة لما لم ينبس في موضع اخر منها ما لم تجز و في الموضع الاصل فبال ما لم تجز و ادة
 قال بعضهم و يرفا ينسها ان اشترا لها ما الاصل فبال ما لم تجز و ادة
 اشترا لها بغير اهل فان الشفقة فيها ما لم ينبس و علم ان اول من طلبه
 في الكتاب و قال في اخرون هذه الاختلاف في قوله في الومطيين مرة يقول في الومطيين
 منته ينبس و مرة فني تجز و لا يظهر اختصارا ابان زمينس و ابان زيم و غيرهما
 التصوية يبر هذه الومط و ان الشفقة فيها ما لم ينبس لاشرفا ابان
 زمينس و يهفوا الروايات فاد كتاب في بعض الشجرة و في اهلها فبني على
 الخلاف في الرواية بان في كرا لا غير و اما ابو سفيان فانه قال في الموضع الاول
 ما لم ينبس قبل قيام الشجرة و قال في الثاني فاد قام بعد قيام الشجرة او
 في الثاني ما لم ينبس في الشجرة فبني على قول ابو الحسن الصغير في الرواية
 التي في كرا ما فاد من ابان زمينس فاد فلت فيها مهلت عليه كلام المص
 تفرار في قوله او لا ان ينبس و لعل الله انما حاد في اختصار اية فيه فاشا كما في
 الموضع الاول بقوله لا ان ينبس و كما في الموضع الثاني بقوله و يمشيها افة لما لم
 ينبس او فية فلت في النج على منوال الاممات اصوب و امر في قوله و لعل
 هو افتلا و تا و لار **قوله** و كبر في تفصيص ارضها و لا بلا و اولت ايضا بانحة
 اختصر هنا بعض كلام ابرشة ان قال في معاج يحيى لا خلاف اعلم في الله
 في ايجاب الشفقة في الماء انما يقع مع الارض و نهها و تفصيص الارض
 و اختلاف في ايجاب الشفقة فيه انما فست الارض فبال في امة و نة لا شفقة
 فيه و قال في هذه الرواية ان فيه الشفقة في ذهب صحنون و ابر ليا بة

الان ذلك ليصنف باختلاف من القول لا انهما اختلعا في عاويل الحزم بينهما
 فقال صحنون معنى خسلة امة و نة انما ليس و امة في شفقة فيها ان لا تفصيص
 و معنى رواية يحيى في ان الماء ابر كثيرة لانها شفقت لار الشفقة تكون
 فيها ينقص و نة لا ينقص و قال ابر ليا بة معنى خسلة امة و نة انما
 ليس لافنا الماء و الارض و معنى رواية يحيى ان الماء ابر و ارض مشتركة يكون
 فيها الفلة و نة لعل البامج ان انه افتلا من القول في الارض و الخلاوة في الشفقة
 فيها لا ينقص كالتفلة و الشجرة ليس النفر ان لا شفقت القيس و البير كما لا شفقت
 التفلة و الشجرة و كان من ادركت من الغيرة فيقول انه افتلا من القول
 في ارضه افتلا و قول مالك فيها هو متعلق بالارض و متشعبة بها كالتفصيص
 و التفلة و نة الارض و كذا لكراد و ما اشتهر في ذلك و هو اوان كان هيلنا امتحمة في
 كلام امة على غير المتعة و نة و غير ذات القبا و لو نبوع تجوز كما تلو في القول
 من جعله و ما في كماله معطوم ايضا تلو في القول من جعله خلافا و في الاشارة
 ما يفتن عن الكمال **قوله** و زرع و لو يارضه فاد في امة و نة و يحسب له في الزرع
 شفقة لا نة غير و لا في الشجرة و لا في قوله و عرصة و مبرص متبوعه ينفق
 ان يبر جو ضمير متبوعه لهما و لا فية ابر و نة على ملاحظة ما في كرا **قوله** و يمشيها
 في كرا في الفد مات و اما في ربي الحابل و الرما ان حبر الرمي فاد انما لا خلاف
 في وجوب الشفقة فيها انما يقع مع الاصل فاد ان ندر البير فيهما مع الاصل
 لم يكن فيهما شفقة با تعلق و لوله مثله في معاج يحيى ابر عرفة في افتلا
 فاد الشمس افتلا في رمة الماء و رها و اب انما ايعت بان ندر الماء او مع
 الارض و يختلف على هذه في ربي الحابل و و اية انما ايعت في الاصل او
 بان ندر الماء ابر عرصة و الرمة اشتهر بالارض و الحيلان البامج عن السوانية
 لو اقتصها الحابل ثم باع امة لهما حصة من الرقي و الالة فلا شفقة فيه
 لا غير ابو حنيفة عن الكرازية لو يوش في ذلك على ما نة في الشفقة
 ما امة الاصل لم ينقص و اما الشفقة في بعض امة بيت الرها و المعصرة

فليحار من ذكرها فانظر ما جاء في الكلام في قوله الله تعالى **فوالله** وتنازع في ذلك
 الا ان ينقل احداهما تصويرها كما هو ونص عليه ابنا صاحب وتبعه ابن الحاي
 قال ابن عرفة ولا اعرفها بنصها الا من قبل المذهب وانما هو نص وجيز
 الغرض باضافتها ابنا صاحب للمذهب واصول المذهب لا تتألفها ولكن باختلاف
 المتابعين في كثرة الشبه وفلته او اختاره هذه المذهب وكذا ابن
 شاس وابنا الحاي ان اشبه بغيره وقال ابن عبيد السلام لا يتصور فيه
 اختلاف لانه اذا اشترى منه جاء شفع بالصيغة الاولى في ذلك يستلزم فتح
 الثانية مع الحال الصيغة الاولى وليدل الرضا بها موصوفه وان شفع بالصيغة
 الثانية ففيها اختلاف ايضا لا انتفاء من الشراء الثاني في الشفعة شهنه
 وكذا التكرار في الكلام ابن عرفة وقال والجب من ثبوتنا الرضا في عدم
 تعينه في ذلك ابن شاس في محله التي تعينها عليه فراه او استاجر
 زاده التوضيح ويؤخذ من امضا في المذهب وانه الشفعة بالشراء الشفيع
 اذا قام الاحتياج الى الشراء ان تحفظ شفعته لا عدل واما ان كان
 نصيبه من حايه وقال ابن عبيد الغفور ولو فاسمه الغلة فقال ابن
 الفاضل لا تصفك وقال ابن شاس تصفك كما لو فاسمه بالخزم فيها
 يخص الحاجة واما ان كانت الشفعة باقتضاها لا فيل فلا يقطع في ذلك
 الشفعة **قوله** او شهرين ان مضر الفقه يري ان من مكنه شهرين
 ثم قام بهما يوجب الشفعة جاء شفعته تحفظ ان كان مضر عفة
 الشراء وكتب شهادته فيه وهذه طريقة ابن رشة فانه قال في رسم
 البر من سمع ابن الفاضل تحصيل هذه المسئلة ان كان يحسبها
 وقام بالغرب مثل الشهر والشهرين كانت له الشفعة في شهرين وان
 فيهم الابعه الشفعة او التسعة والمنة على ما في المذهب وانه كانت له
 الشفعة بعد سمينه انه يترك الفياض راض بامضا هذه الحال
 لا من اكثر من المنة بعد سمينه وان لم يفع الابعه الشهرين لم تكن له شفعة

7
 واجابة

7 7 7
 في قوله شفعة واما ان كتب
 شهادته وقام بالغرب الشفعة
 الا يباح ونحوها كانت له الشفعة
 جدي

شمسها

شمسها الاول كلام ابن رشة هناك الوعد المختبر في امضا شفعة السلام
 شهرين هو كتب شهادته في رسم الشراء التي هو امض من حضور الفقه بلو
 قال الله ان كتب شهادته في رسم الشراء اولي **الثاني** قبل ابن عبيد السلام
 تحصيل ابن رشة وقال ابو الحسن الصغير وابن عرفة قول ابن رشة ان
 كتب شهادته في رسم الابعه شهرين فلا شفعة له خلافا لظاهر المذهب وانه
 لانه يجهل فيها الكتب الشهادته لغلة الشراء تاثير اذا قال فيها
 والشفيع على شفعته حتى يترك او يات من حول الرضا ما يعلق
 انه تارك لشفعته واذا علم بالشراء فليح يوجب شفعته حثية في
 يقطع في شفعته وان كان في كتب شهادته في الشراء ومثله في
 التوضيح مع انه قطع هنا بقول ابن رشة وللمتيقن كلام في المسئلة
 ينبغي ان يف عليه **قوله** او في المشتري او في المشتري يوجب على القس
 ان المسئلة اقاله بلقيس / الاول اصح معقول والثاني اصح فاعل لغو
 الضمير من قوله بعه او انجراده عليه ولعل الناصح من المبيضة
 كمن التكرار بامضا امه اللقيس **قوله** او امضا وهو او ابنا صاحب
 قال في المذهب وتو لوسلح من غيرنا من اب او من او ملكا شفعة الرضا
 لزمه ذلك ولا قيام له ان كبر قال في التونا في المجموعة وغيرها الا ان
 يكون الا في نظر الوعد ان يكون له الا في قال ابو الحسن الصغير
 وكذا هو الكتاب - سواء كان الا في نظر ام لا وبه قال ابو عمر ان في اب
 والوصي من المملوك وسبب الخلاف في هذه الشفعة استحقاق او
 بمنزلة الشراء **قوله** وشفع لنعمه او لبيته اخر ملكه الموصي
 بالاولا بالواو واشار به بما في النوا من الموازية وهو لغير المذكي في المجموعة
 ان الوصي اذا باع شفعها لاهل البيت فله الا في الشفعة لبا فيهم لا يعل
 فيه من يبيع عليه ولا حجة على الوصي بانه باعهم لانه باع على غير جهة ولو
 كان له مصلح شفع له في ذلك الشفعة احب الي وينظر في ان غير

28

للشيخ امير والاراء لتطهروا بلبيع رخصا لانه بالشفعة قال
 في التوزيع وفيه اذ ابيع نصيب نفسه واراد اذ لم يبيعه فلا بد من نظر
 الفاضل قال ان عيب الساج والاب من مرات موجبة بغير عقار الشيخ
 وان يكون الشقص المبيع للشيخ لا يخل ثمرة ان يبيع بغير العا لويبر
 الجميع واما لو كان وهو الغالب على الرباع ان يبيع الجميع كان او غير نصيب
 البيع ليس الجميع **قوله** او انكر محشور الشراء وملك واقر بانه
 له ام لا فطقت بلعد التاقل من المبيعة وضعه بغير محله **قوله**
 وملك بفتح او ولام او اشهاد اهل هذه اقول ان شأنا ما نعه الباب
 الثالثة في بيعه لانه والنقرة اطراف الاول فيها يملك به ويملك
 بتعليق الشئ وان لم يبرق المشتري ويقض الفاضل بالشفعة عنه
 الرطب ويجوز الاشهاد على الامة وجوز اذ ت وتملك ثم يلزمه ان كان
 علم بانه ار الشئ وان لم يبرق علم لم يلزمه قال ابن الحايب في اختصاره
 ويمد بتعليق الشئ او بلاشهاد او بالافاضل فقال ان عيب الساج ينفى
 ان اختلعا يملكها الشئ بانه هذه الوموء الثلاثة ثم مراد بلاشهاد
 انه يحضر المشتري والافاضل له ويصلح ان يعصر هذه الوضو بانقل ابن
 يونس عن ابن الموان انه اذا اقر السلطان بالشئ اليومين والثالثة جلع
 يات به ان لا يجل بالمشترى احوى بها وقال من اشطب وهو لا يبي
 الفاضل في العتبية انه اذا جلب التاخير هذه الامة باخر شئ به الة وابا
 المشتري ان يفي له بالامة في لزج الشئ وان لم يبرق له مال يبرق منه
 التي اشتد عليه فيه وحكمه الاول حتى رشح للمشتري جميع ماله واذا
 له الا برضى المشتري قال ابن رشح بغيره في سماع يحيى اذا وفد الامام الشئ
 فلا يخلو من ثلاثة اوجه امة لها ان يقول الشئ في اذ ت ويقول المشتري
 وانه ملكت فيؤجله الامام في دور المال للمشتري بليانة به بليمن
 امة لها ان يبرق من التزمه ويبرق من الشئ ما قد مناه العتبية

قال

آخر

قال والوجه الثاني ان يوفيه الامام فيقول في اذ ت ويحكى المشتري ويؤجله
 في الشهر بليانة به في هذه ان جلب المشتري ان يبرق له في الشهر ملك الشئ به
 له وان احب ان يافه شفعة قال له انك واخيرا للشئ على المشتري وهذه الوجه
 في امة ونه والثالث ان يقول الشئ انا اذ ت وما يقول اذ ت فيؤجله الامام
 في الشهر باختلاف جه ان اذ ت بالثمن فيقول بجمع الشقص للمشتري
 الا ان يتبعها امة امضاه للشئ واتباعه شئ وقيل ان اراد المشتري ان يبرق
 الشئ لانه كان له وبيع ماله في الشهر وان اراد الشئ ان يبرق الشقص
 لم يبرق له انك وهذه اقول ان الفاضل واشطب ولا اوله ان يبرق لا ما اشار به
 عيب الساج ان انه يصلح ان يعصر به هذا المحل وقال ابن عرفة لا أعلم له
 المعنى الخ قال ابن رشح امة ماله امة له وبيع فيه وحين الغرابة
 على عاء ت في اذ ت كمال الغرابة للمة له لكانه موافقة اياه وهذه
 دور يبار لا ينبغي وقا لمر كلامهم ان المملوك باحة هذه الوموء هو
 بعض الامة بالشفعة لا بعض الشقص المشجوع فيه ورواية امة له
 واخذت بجهاد وان ملك الامة يعصه انا هو بثبوت ملك الشئ ليعص
 شابه ربع واشترى غير شقص اخر منه وهذه الوموء موجبة لاختلافه
 الامة ولذا يجلع الفاضل اذا جلب منه الحق له بالامة اشباته انك
 قال ابن قنوة ان يملك وغيرهما والبعة لا يفتو واذ جلب الشئ
 المستاع بالشفعة عنه المملوك لم يفض له بها حتى يشمت عنه
 البيع والشركة او يحضر البائع ويشيت عينه عنه ويقر للشئ بالبيع
 وبالشركة ويقر المستاع بالابتياع على الاشاعة ويشيت ايضا عينه عنه
 فيفقه عليه بالشفعة ثبوت الشركة والاشاعة ولا ثبوت البيع
 او اقرار البائع به ينظر المملوك بينهما مين بالشفعة ولا يبرق باقرار المشتري
 والشئ حتى يشبت عنه البيع على الاشاعة والشركة وملك البائع
 الشئ ان يشبت عنه البيع على الاشاعة والشركة وملك البائع

٩٩

وامانة وشيعة في ذلك كله وامانة جاسا امانة الجبر اربعة **قوله** كتبه المختار
 الا في قول به انه وثقة به في النسخ المأثورة ولو اشتهر ثلثة ما كان كراما وامانة او
 من ثلثة به صفة والشعير وامانة فيلزم له ان يات في ما امانة مع كون الاخر
 وله امانة الجميع اربعة في ظهورها اختصارا على ما ذهب اليه وثقة مستقر على ان
 يقول على الاثر بلوقال عرفان هذا كله ولو تفرع المختار لكان ايسر واوجز
قوله او امانة المختار او امانة المختار واما التبيين فلا يجبر عليه
 الشعير كالقسط **قوله** ومن حضر محضته او ومن حضر حاضر الاربعة
 الفقية ولو قال ومن فتح كتاب ايسر **قوله** وهذا العهد عليه او علم المختار
 او علم المختار فقط هذه اربعة بعض النسخ وبه تصح المصلحة على ما ذكرنا
 رتبة في المقدمات ان قال قال ان شهاب انما في الشعير الا وامانة اربعة
 جميع الشعير ثم جاء امانة الفقيه كان فخر اربعة كتب محضته ان شاء الله
 المختار واما مثاله الشعير لانه كان فخر اربعة الا في ظهوره فخر من المختار
 وان جاء ثالث كان فخر اربعة كتب محضته ان شاء الله الشعير الاول وان
 شاء عليه وعلى الثاني ففيل ان قول ان شهاب هذه اربعة ثمة ذهب ابر القاصم
 وانه لا يكتب محضته ان شاء الله من ذهب ابر القاصم لانه المختار وليس ذلك
 عنده بصحيح والصواب ان قول ان شهاب محضته لقول ابر القاصم بقول الله
 ولعل اللهمة عليه او علم المختار هو التاويل الذي اختاره ابر رتبة القاصم
 فخير ما وجه التغيير وقوله او علم المختار فقط هو التاويل الذي انكره ايسر
 رتبة ولا يحرم فقط علة الحق في النسخ وعلى هذه الصورة في التاويلين
 في التوضيح فليقل بعض من نسخ من المبيعة كمن تكرار امانة في الحديث فامضها
 وهذه اختلفت في مفتضاء ان التاويل الاول تعيين علة القاصم على الشعير
 الاول ومع اربعة فانه **قوله** في غير ولو افادته الا ان يصلح قبلها لا يجزى علم من
 ما روي احكامه في هذه المختصر ان هذه التشييع راو التاويل الثاني
 فقط وان قوله بغيره لا يتناوينا من اجل الاول كلامه **قوله** ومن قبل على غير ما

في الاخص على غير ما نرى في البردق واما قوله على القاصم فمقتضاها
 قوله بغيره كفي مطلع على وارث امانة على صاحب **قوله** وبه يصح عفة كرايه
 تروى في كتابه على الشعيرة لعل لها على استحقاق فانه الفرص ليس او لا يلم
 فانه الحليطيلون في القاصم للقاصم واليه الياء في بارهات وبنو جلد
 فيمنته قايها وللشعير النقص اما الفقية فتشيعه في القاصم وخيله او قاض
 عنه او تركه لكان به الشئ او استحق نصيبها في عرفة وهذا السؤال
 للوارث لها لكان وقع ان يعطى الله عنه بخمسة اجوبة **قوله** ان يكون امانة
 الشريطين امانة الشريطين غائب ووقوله في مفاصلة شريكه في بيع شريكه
 نصيبه ثم فاصح وخيله المختار ومع يات في الشعيرة فانيها لا يكون
 الشعير غائبا وله وخيل حاضر على التحريم في امواله في بيع الشريك فليبر
 التاويل الا في الشعيرة وفاضل المبتدع وفي اشارته له في ما يقوله
 اما الفقية فتشيعه ففاضل وخيله وثالثها ان يكون شريك البايع غائبا
 فيرجو المختار فيخرج المختار في الحليطيل يطلب الفصح والفتح على
 القايين جاز في فصح عليه بغير الاحتفاظ وضرب الاجل في لا يخلو ذلك
 شعيرة القايين واليه اشار بقوله او قاض عنه ورايه لعل ان يكون المختار
 كتاب في الشئ فيرى الشعير الا في استقلاله فامضهم اليه اشار بقوله
 لو تروى لكان في الشئ واما ثلثها ان يكون في اختراع الجميع فانه
 وبني ومنهم من استحق رجل نصفه في ثمانية واليه اشار بقوله
 او استحق نصفها في الثالث والخامس في ثمانية اربعة ونص من ابر القاصم
 وبانيها في ثمانية اربعة من وزاد ما في وهو ان يقول ولو ثبت النقص
 لغير ثواب ومع اختراع في نصف الشعيرة علم امانة الراي في بيع مفاصلة
 ثم يثبت الشئ بما اجاب ابر القاصم بصحيا الا ان ابر عرفة قال في فصح
 القاض يري انه فصح عليه على انه شريك غائب فقط لا على انه وجبت له
 الشعيرة ولو لم يكن في ثمانية اربعة ففاضل عليه ان لو جاز فصحها لكان ففاضل

هو بفضله ١٧ يجوز ان يجعل الحاج من الغائب ١٨ يجب على الغائب فعله
 فلو جاز فقصه عليه مع علمه بوجوب الشفعة مما كانت له شفعة ومما
 تغزر لغائب شفعة لغيره المشتري على ان لا يملكها ١٩ اما اجوبة اس
 شامس فبطلانها بالحاجب وايضا علة الحكم وايضا ما روي واعترضها
 اب عروة بان الاول ان كان مطلقا انه وكذا في مفسدته بشرط ان لا يفسد
 ٢٠ مفسدته مطلقا بشرط ان لا يفسد ماله من اجابته لا من اجابته للفسخ
 عنه لغير الغاصم تحت ذيل خطبه وان كان مطلقا انه وكذا في مفسدته مطلقا
 بشرط ان لا يفسد ماله من اجابته ماله من اجابته تصوير المصلحة والشاء وان رجوعه
 ٢١ امة جوابه ان لا يفسد ماله من اجابته لغير الغاصم تحت ذيل خطبه
 والراية والعامة من باطلانها ان لا يفسد ماله من اجابته من اجابته
 الكثيرة ٢٢ عروة الذهبية يصير مطلقا في بناءه كغاصب بغير عروضة
 فينبى بها بناء وهو بغيره ان مالك فبان انه غاصب بحكمه في بناءه
 حتى الغاصب المعلوم فقصه ابتداء وفيه استحقاق في التوضيح فليس
 الجواب ايضا فيقال وانخرى في جعل الحكم المشتري ان لا يفسد ماله من اجابته
 صفة ونحوها في تبين خلافه في كماله في قوله لا يفسد ماله من اجابته
 في حصة النفس ولعل كلامهم محمول على ما اذا كان الحظر ان يفسد ماله من اجابته
 غير المشتري وهذا الحمل لا يفسد ماله من اجابته في شامس وبغيره لعل ماله من اجابته
 وزاد ابو الحسن الصغير عوا بغيره فبان ففسخ من رجل زعم انه وكيل
 الغائب او تكون هذه الامة من شائعة امة ربح غائب في امة الحاضر
 نصيبه ففسخ المشتري مع الحاضر بغيره ان يفسد ماله من اجابته غير **قوله**
 كثير يرتب في مجاورته برغب مبنيا للفاعل ومجاورة يعمر الواسع
 فاعمل وهو كقوله في المنة لا ان يكون مثل هؤلاء المملوك يرغب امة لهم
 ٢٣ ان الاصل في هذه الفوائد وان نحل مشتري في الاصل في اوا ان فو ان
 ليس هذه امة معاملة اختلاف المشتري والشفيع بل علم اختلافها

اب يكون

والمشتري

والمشتري بغيره فقامل وامثاله لقول ابو يوسف قال ان المولى ان يفسد ماله
 البائع ان يبيع بما ليس ونحل المشتري لزمه الشراء بما يتيسر واخذهما للشفيع
 بما ية لا يفسد ماله من اجابته المشتري وقال ان البائع ففسخه واخذهما لغيره
 وقال ابو عبد الحكم واخبر في الواحدة بل يباخه لها بما يتيسر ابو يوسف
 لا المشتري يقول انما خلعت الشفع بطله لامة الثانية فصرت
 كانه ابتداء الشراء بما يتيسر لا لو خلعت لا تنفع البيع ومع تنفع البيع
 شفعة وقال الخوي فان الشطب عنه محبة ياخذه الشفع بما ية لانه الشطب
 الزاوية المشتري وقال ابو امامة بن حنبل واصبه عنه ابو حبيب بما يتيسر
 قوله ثم استحق حيا من المشتري هذه الامة في النفع التي راينا وهو
 حواب والجناد بغيره الجهم بموهبة كفضعة وفصاع وبالمثل الوفي

جميع

باب الفسخ

قوله الفسخة تهايلوا بزم من فسخ مئة عبة شهر او مكنو ار صنيص البعارة
 لامة غلة ولو سوما هذه فسخة الشافع والفا في حيا الزم ان لو كانت فسخة
 رغب لئلا تدار فلت فخر ابرر شة وعياض واب شامس ان فسخة المملوك
 ضرمان مهاييات في الامبيات ومهاييات في الزمان والضرب الاول ان يباخه
 امة الشريعيين ان لا يفسد ماله من اجابته الاخر ان لا يفسد ماله من اجابته
 يفسد ماله من اجابته وهذه الفاييز عها والضرب الثاني ان تكون المهاييات في غير واحد
 بل لازمة ان لا يفسد ماله من اجابته وهذه اشهر الارضايز عها هذه امة
 وهذه امة في فسخ في التوضيح كلام ابو الحبيب فباياله هذا افتتحر
 على الزمان ٢٤ و الامبيات حيث قال بزم فلت وفيه ان يفسد ماله من اجابته
 هنا على الفهمين ان الزم المعلوم لامة منه فيهما وعلم هذه اقول في فسخ مئة
 عبة اشهر يتناول صورتيين امة اهما ان يكون العبة الواحدة بغير الشريعيين
 يستتبعه كل واحدة منهما شهر او الثانية ان يكون لهما عبة ان يستتبع
 امة لهما امة العبة بغير شهر ولا في الاخرى في ولا تشتري محاورات

التيسر والما يشترط مصرها واجه مثل ذلك في الصلوات مواراة الفلانة منفا
 وما يزيه لانه اوضحا من افقة ابر عرفة ليعاين ان قال وفول مياض في ضربان
 مقاصدة الزمان ومقاصدة الاميال يوضح مر والثناء من الزمان وليهر كذا
 ومحل ان كان المشترك فيه واحدا فيقول الفصح بالزمان لانه واحد وان كان
 المشترك فيه متغايرا فيقول الفصح به بالقرن لان متعلقه بالان ان يقض
 واعاد المشترك فيه ولا بد فيه من الزمان ان يبين فقول لا انتفاع **سها**
 الاول فان وعية الوطاد من المذهب انما يجوز فصحة المهابيات وهي
 فصحة المتنازع في المرافعات لا بالاجبار والفرقة وعلى هذا انقصر ابر عرفة
 وبه قطع عياض والزم الفصحة انما يجوز بالقسمة على من ذهب اليه الفاسح ولا
 يجبر عليها من ابدانها ولا يجوز الاعمال المرافعات **الثاني** قال في المرافعات
 من هذه الباب فصحة الحبس لا غتال فيقول انه يفسح ويجبر على الفصح من
 اياه وينجى بينهم الا ان يجتهد فيفسح من الموت والولاية ما يغيره بزيادة
 او نقصان واحتج من ذهب الى ان يقولهم من حبس في مرضه على ولا يولي
 ولا ان الحبس يفسح بينهم اعني على علة الاول واول الولاية وبغير ذلك
 من التواكل المبرجودة في مصالحهم وفيل ان لا يفسح بحال وامتنع من
 ذهب اليه ان يقول مالك في الكما ونه ان الحبس مما لا يفسح ولا يجوز قبول
 لا يفسح الا ان يتراض المحبس عليه على نفسه فصحة امتثال يجوز ذلك
 لهم وهو في عزة ابر سطل هذه الاقوال كاشيا في الشورى قال ابر عرفة
 والا قرب حمل الفصح على ثمن المنفعة ومنعه على الربر المحبس نفسه
قوله وبارز صوف على تضرار جزوا لكصفه تضرار مضافا ان هذه القبار كجدة
 موافقة لقوله في الكما ونه ولا يابى بفصحة الصوف على كصفه الفصح ارجاه
 الا ان لو كان اياها فريسة يجوز بيعها اليها ولا يجوز ما جده وفي بعض النسخ ارجى
 يجزى كانه احاد من يبيع معناه **قوله** وخيار امة لها كالبوا في فتر
 زمانه والافاد تشيها ظاهرا لغير ما يابى **قوله** ومهلت في كبر كفايته

عل

في القوم ومن تخرج على شجرة ان وجهت مسعة اشار به لقوله في الكما ونه وانه
 كمنعت نهري مهلت على صفة البلى في كبر الكفاية بارك الطرس
 بقضية في تخرجه في كبر افشارهم ان احببتا ونظام خفيته متصفا فان
 في يجر فيس الشجر فان حاق من في كبر حرمت جوف شجرهم انما كفايته
 بله في كبر وكبر انظر من ما قيل ابر الحسن الصغير واما ان تفسر تلك فتفسر
 فقول رب انظر من له حيث يضر **قوله** ووجهت غير بله فصح ليع ارجاه غلته
 على الثلث والانه بت كذا فان ابر رتبه في رصع شك من صياح ابر الفاسح من
 كتاب السلطان ما نصه واما غربة الفصح من التيسر والقلقة عنه اليسوف في
 واجب ان كان التيسر والقلقة فيه كثير ايقو في اكثر من الثلث ان يفسح على
 ما هو عليه من القدر ومحتجب ان كان التيسر والقلقة فيه يسيرا **قوله**
 يقال الفلت بالقياس الى جهة وبالقيس الى هيلة فانه عياض في كتاب الفصح **برع**
 في رصع ان خرجت من صياح عيسى من جامع اليسوف قال مالك لا يامان يحصل
 في الخلل الكما لا يابى الا به قال ابر رتبه وكذا في كبر يحصل في اللبس من خيرا
 فريسة فانه مالك في رصع من صياح اشهد من كتاب السلطان **قوله** ومهم
 بزولو كصوف ومير مطهوف على جامل بازي عياض البز يفتي ابا اهلغه
 في الكتاب في كل ما يلزم كان صوفان خزا او كنانا او فطنا او من سراجيها
 او غير ذلك **قوله** وثمر او نزع ارجى حجة ان كانه اشار بهذه المبالغة فوله في
 الكما ونه ولا يابى بفصحة البلى الصغير بالتحرر على ان يجره انما كانا اخا فلهذا
 حتى يجر ما من وجه الخطار وان تفسر حاجتهما اليه وان افتصها كان
 وحفل اما لها صاحب بمر وفضل ما نزهة وكما يجوز في البلى الصغير
 بلح نخلته بيلح نخلتين على ان يجره انما كانا لها وليلهم فوله قبله ولا يابى
 بفصحة النزج قبل ان يجره وصاحبه بالتحرر على ان يجره انما كانا لها
 يستلحان ان يجره ان يجره في قصه تحريا وكذا في الفصيح والتيسر فان تركا
 النزج حتى صار جبا اشغف الفصح وقصع فوله كذا **قوله** او فمكة الى

اول
 7

امة وانه الزرع والبا والعتان في النوازل من مشرب لا يقتل فصح ان كانا قتل
 وزر بقتله في اوسه زوالها حتى في ما يفسد ومنه انما اقتصر بمرقة ورا
 وفي حوب الفطس قبل زوال مبه كذا ان نضروا ما هو منعه وفي النوازل ايضا قال
 ابن مبيد يجوز فصح العتات فابها في حوب ومنه انما قبل ان قاله ابن
 وفي اخر اجده وقبل بقتله وفيه على التعميل والتعويل والتعويل بالتعميل
 وقال النخعي قال مالك في كتاب ابن حبيب علميا يجوز فيه التجايل فكما بان بقتله
 في مجرة على التحريم وبما يفسد او ما كان حبرا مثل العواكد الرخبة وشر الجاسر
 ومثل القات والخبث والنوى والتيس تحريما وان كان العتات او اختلفا فيهما فيلزم
 جميع اوسه ما جمع قال ابو الحسن الصغير والنظر هل يفوق جواز فصح العتات
 فتاى قوله في امة وانه وكذا في القطب والنسب **قوله** ما يفسد الكبير هو كذا الاستثناء
 من قوله وحده بقتله وكذا ان كان هو كذا ابن الحبيب فله ابو الحسن الصغير
 وفنا في بعض بقتله فان ولله انما شره الحبيب هناك لكونه يجوز تأخير
 في الفصح انما يصير تحريما ولا يبطل الفصح وانما هنا البطلان انما لا يتركونه
 الى الحبيب وقبله في التوضيح وما يبرزه بيان انه قال هناك في امة وانه في
 بعضه يبيحه وهذا انما قال ياكذ هذه الجنا وببيع الاخرى فلما ارا
 بعضه يبيحه في جز فصح علميا **قوله** كتابه العتات ثمرته هذه
 تجوز في العبارة اذا الحكم بوجوب بقاء الشهرة اما بوجه البقاء **قوله** اوسه تراجم
 انما يقبل هذه الاستثناء للنهي فان كان هذه امة لا بد منه ولا يتجوز في الغالب
 ان تكون فيه الا ان يرضوا ابن عروة كذا هو الروايات فصح التعميل في
 فصح الفرقة بالعين قوله كقتله بقتله فان في المقات وانه اقتصر
 الشريك الا اروي في شتر كما ان يفيها بينهما ما جزا فلا يكتفي به في عليهما
 ويقال من في امة انما لا يقتل بقتله في حقت ان ثبتت وان اشتهر
 نوره في جده امة من نصيب كل وامة منهما نصيب بناء الجدة ارا وان كان
 امة لهما اقل نصيبا من صاحبه وكذا في تكون النجفة بينهما بالعمراء

ال

انما يملك ماله العتات امة بقتله في امة وانه اقتصر في هذه امة
 وانتقله المتكلمين ومن يترك عليه وفان النخعي الصواب ان يجعل كل وامة تجزى
 يقتصر به من صاحبه ولا يجوز الرضى بغير تجزى فان فيه كذا تحريمهم في
 نصيبهم وفي قول بعضهم على بعضه واما الجدة ارسن الرجليين يصفى
 يحصل ابن رشة في بناء امة اقول وتكلم عليه ابن عروة في باب العشرة
قوله في صلبه ورشة امة ما يفسد العتات الصلح الواحدة امة افسهوا بقتله
 الورشة ولو افسد قوله ورشة ما ضره في قول اوليها المفسوح واعلم
 كذا كل معطوف على رضى ما له كتب العتات **قوله** فان تجا حشر او ثبت
 نفقت النكاح مقرر ما ظهر لغير المهر والعقوبة والثبوت شهوة اهل المعرفة
 بالتفاس فان ابن الحبيب الصغير **قوله** كلاما فاحات ان امة فلا مقرر ما
 كذا قال ابو عمر **قوله** واجبر لها كل ان اتبع كل مائة مرة التوضيح ما
 فيها من الخلاف وفيه الخلاف بوجهين امة هما ان تكون الا باللفظة
 او من ميراث وان كانت للعتاة في بعض بقتله فان فيهما نكاحا للشهر وهو
 كلام ما في عليه وشا بينهما ان في امة امة فصح الفرقة واما فصح
 الامراضات والسيئات معا فلا يجزى عليهما من اية لهما لانها امة امة
 والامراضات ولا يجزى امة عليهما في الشا فاهم ولاول فانه النخعي ومبا في
 مثله في البيوع واية ان شاء الله تعالى **قوله** والبيوع نفقت معة فصح
 معة لا تجزى معة او اشتهر بعضا فاهم انه يجزى على بيوع ماله ينقص
 لنفس معة فصح معة ولو النزع اداة في النقص فصح معة على ابي
 معة فصح معة مة قول النخعي في كتاب الوعايا الاول ما نصه وان اوصا
 بينيه الصفار عبة في عا الكبار امة ابي عا رضوا ببيع انصا بهم
 خاصة بازي في العبة على ماله في الوعينة وان عوا الى بيع الجميع لا يبيع
 انصا بهم بانهم امة لها نصف كانه في امة على قول مالك الا ان يرضى امة بقتله
 محصر نظر اوية في امة العتات فان في امة النقص فلا يبيع على الصلح والنكاح

النز

١٤ ويرى عليه ابن عرفة هنا في قوة ما رتبته وانما امتثالا في القوة وهو يقول
 ابن رتبة ونصب في الاجابة ولا يملك بيع ما لم ينقص انما على التي في القوة الا ان
 الخ في هذا كان في التشارك فيه ضرر من حاله او الحاجة او ما شئت الحاج والزم
 ومثبه في ما هو للقلة فلا قال في التنبيهات كان شيخنا الفاضل ابو
 الوليد يقول في ربيع القلات وما لا يعتد به في السكنى والنفقة والاراء في مثل
 هذا هو نصيبه او ما ومثبه في جبر شريكه بخلاف ما يراى في السكنى والنفقة
 بالمناجم والسكنى فيه ان ربيع القلة انما امرها من القلة وفيها يحكم
 ثم مضى على بيع ممتلكها بغير ما كان الراغب في شراء بقوله اكثر من
 الراغب في شراء جميعها بخلاف دور السكنى وما يربى في الاموال لا يختص
 به من جهة ما لا ولا يربى نصيب ابن عبد السلام بقوله ما فدان انما له بالاعلاق
 وانما ابن عرفة في نقل ما في التنبيهات ثم قال المعروف مما في ان شراء البهائم
 اكثر منها في ربيع القلة وغيرها الا ان يكون في ربيعها من يلائم لغيره ان كان
 بطلونا في ربيعها على مقتضى قوله لا تشقة فيها له ووجه في نقلها بنا
 شيخنا الفاضل بن حبيب الحريشي في كتابه في نفاها من كتاب ابن
 حجة عبد الله التائي في الموضوع على الاموال في كتابه في النسخ الحنفية
 بفتح بار الشريك انما قال انما او في النفس التي ينال شريكه في بيع نصيبه
 مجرد اية له ولا يقال لشريكه ان القلة في ان يبعث باثره الضرر منه
 بالنفس التي يناله في بيع نصيبه له ومنه يظهر انه لا فهو صيد عنه النسخ
 للعبة الوصي المتفهم الذي كان كتابه يحتمل ان يحضه ليلا يكرهه لا يبيضا
 بل بالمال قال وكان الشيخ عبد الحميد الصافي يفتي ان الجبر على البيع انما هو
 فيما كان لغيره الشئ كالارواح والنيت ونحوها وانما الرباع الشئ لا انما
 عالجه في الجماعات التي يبيع النصيب افضل والربح عنه الناصر من شراء
 جميعها فانه لا ينبغي ان يختلف في افراد بيع نصيبه منها خاصة ان لا
 يناله في ذلك يخص لاد كثير من الناصر بربح في شراء النصيب من الجماع

والبيع في القلة ثمة ولا يربح في شراء جميعه لثمة ثمة وتعذر له وانما امتثالا
 من اشترى بعضا فقال في التنبيهات يجب ان يكون هذا الجبر فيها وشرا واشترى
 الاشراك جملة وفي حجة بانما لو اشترى كل واحد منهم جزءا جبره او يفتق
 بعد بعضه في جبر احد منهم على اجمال اليه هو صاحبه انما في اليه لانه
 ثما اشترى مجرد اية له في بيعه جبره واجبة له هنا في شخص الشئ في بيع
 نصيبه مجرد لانه في ان اشترى فلا يطلب الربح فيها اشترى باخره شريكه
 من ماله له ومنه نقله ابن عرفة في كتابه في يبيع اليه لانه قال فيله والمعروف
 الحق يبيع ما لم ينقص بعد معرفته شريكه فيه في كل على الشراكة وفيه
 غير واحد بنقص ثم مضى مجرد اية ثمة في بيعه له وقال المصنف في كتاب
 الشفعة من اوصى بثلاثة للمساكين يبيع الرضى ثلث ارضه بالشفقة
 فيه ان يبيع الرضى ثمة اميت قاله سمعون وقال غيرهم في الشفعة للورثة
 قال ابن الرضا وهو لا يخفى لا حول الفرر على الورثة ورهباء ان لا يخرج احد من
 ملكهم انما في حشرهم في ان مفاصلهم في يمتل الفصح ابن
 عرفة في تعليقه نص في قبول عود اليه من كل على الشراكة له ورايت
 بخط بعض المحققين وانهم شيخنا في الفاضل التتبع في ما نصه طريقة
 عياض اشترى انما في كل في عود الشريك ان اليه وطريقة النسخ
 فلا ذلك او انه لا يشترى لانه جمل الاصل فيها جعلت له الشفعة
 ما لا ينقص فود اية عود الشريك للبيوع والمشتري انما في كل وفيه جعله
 في عود اليه وتقرر له ان كلامه في باب تنشا في الورثة والشرا من عتس
 الشفعة له من ان ابن عبد السلام عن قول عياض في النسخ فينا منه **في**
 في دفع النسخ ان الخا في الفحمة التجارية انما هو ان كانت الار ميراثا او للفقيرة
 فان كانت للتجارة لم تنقص قولا واحدة الا في دفعها للشئ وهو فلا في ذلك
 عليه قال عياض فيقول فود النسخ ما اشترى للتجارة لا يجبر على فقصه من اياه يجب
 الا يجبر من اية يبيع عليه لانه على الشراكة في كل فيه حتى يبيع جملة قال ابن عرفة

١ قوله من يبيع حيلة مؤنة لقبول ٢ مواء يبيع حيلة بغير قوله ولا يجبر
 من البيع من بابا وانما يبيع اعتبارا ما عفا عليه من شرا به للتجربة الاختلاف في
 تحصيل بيله وتأخيرها والقواب في ذلك اعتبارا مهتاه وقت بيله الحيلة من
 محصلها ٣ قوله في الفراض من امة ونه لا ومن تمام ككاح عياض ومافاله الخ
 فيها اشترى للتجارة **حجج** **برهان** الاول قال التيمم في البيع ان كانا
 شرعة بين جهات في حيلتها بفضلهما ويغفل عن غايرها بما اراد الخارجون
 تصويها وبطلانها وكذا في الفاضل في ذلك وعاصا كنونها ان يخرج كراها على الامة
 للتصويق وابن الخار مود باقتباس من كتاب ومضى فتوى شيوخه بافلاها
 في ذلك ان يوجه من يشتريها من غير الشركاء بشرك التصويق وشركه من
 بيله لبعض الشركاء وليس من ناهية بفضلهما وقال ابو عمرو بن الفطار بقا
 الورود فراء ضرر في التبع بغيرها مثلها والحوال ان ثبت ان تصويها للبيع
 خالية افضل منه محسونة واولدتها اغلبيت والافيل له تفادوها
 ليحفظها بفضلهما ان ايتى اغلبيت واشتدلت الكرا بشرك التصويق واذا
 وقعت على كس قبل اراد من كانا منها افلا في ذلك الا ان يري عليه بعض
 من شركة ابن عبة الصالح واخبره بعض ففلا في ذلك ان لا يبيع بالافلا
 في الحوائت وشبهها ويبيع به في الورود ونحوها ان عرفت مكانة بعضهم
 فصر الافلا في ذلك ولو لم يهون ككاح الامة لتيسر **البرهان** الثاني قال ابن
 عبة الصالح انه ذهب في هذه الى ان المبيع انما او ففلا في ذلك ان اشتدوا جميعه
 جهرا اراد من الشريك في افلا في ذلك الشهر افلا في ذلك ككاح الامة او
 ككاح التمسك وقال في الاول وعليه حمل مسألة الكاونة انه لا يكون اصق
 بالمبيع منها الا ككاح التمسك ومعه ونفى ان يكون امة قال غير هذا
 في الفاضل في الكاونة وان امكن امة الشريك في القضية ثوب بطلانها في نفس
 وفيل لها تفاديا في بيلتها او بطلانها الاستغناء عن بيلتها ان البيع
 افلا في ذلك والايه قال ابو الحسن الصغير مطلقا في ذلك ثرا في ايه يري برضاها

ومضى بيلها عرضا للمعاومة وبيلها ايضا ١٢٠ عامه الا في اشراك في نفس
 ما ينقص من ربه او حيوان او عرض وشركته بمرت او غير ايجر على الفصح
 من بابا في ان ينقص ١٢٠ من ٢٠ عامه اليه ايجر عليه من بابا في ان
 الجميع بما يملكه فيه فان ايد معرفة باخه وانتهاب بيلها اليه ايجر افلا
 الا بزيادته على ما وقف عليه من الشهر ومثله قول الباجي ان ارادوا الفاضل
 يار ولا يجبر عليها من ابي ربه ٢٠ من ان البيع ايجر عليه من ابي وفيل في
 مطلقه بما اعطى والايه ماله ويجتهد ان يكون الشريك في الافلا في ذلك
 المبيع من الشهر سواء قوله في الكاونة من ابي البيع الا في ذلك ان
 اياه او لا وياه في بلوغه الشهر الكاونة وهو ظاهر قوله ايجر في كايه مانعه
 وما كان مثل الامة والقبض والعقيدة وما لا يكره في الشريك
 ايجر اولى للتفاد او البيع وصاحبه اولى به بافلا في ذلك ان اراد
 في كايه بافلا في ذلك من فاضل في ذلك ان يبيع ايجر في ذلك ولا يبيع
 عنه فليح له افلا في ذلك بافلا في ذلك من الشهر وان يبيع في ذلك افلا في ذلك
 قال في اول كلامه انه ظاهر مضافا في ذلك افلا في ذلك ان يبيع في ذلك
 الفاضل في ذلك الفاضل في ذلك اجمالا حاصله منق ما ذكرته في كرون
 الشريك اولى بما يملكه الشريك المبيع مطلقا وان يبيع في ذلك افلا في ذلك
 ثالثا ان يبيع في ذلك ايجر في ذلك لا في ذلك غير واحد منها وياه عمر وفيل
 عياض في ذلك وعلا في ذلك من الاولين وما ذكرته من ايه عمر هو نصه في باب
 جامة القضية وقال في ذلك ان امة هي البيع وابل الاخر ايجر في ذلك
 البيع وفيل له اما بعت واما افلا في ذلك ان يبيع في ذلك من الشهر
 فيل امتنع في ذلك وابل ايجر على البيع حتى يحمل الشهر فيقفا صانه وكان
 المتيقن افر القضية في ذلك ونة المتفهم اختصره بيلها وان كان مالا
 ينقص بيم عليه الا ان يري من كره البيع ان يافلا في ذلك بما يملكه فيه فيكون
 قوله له في ذلك قال قال الباجي في وثا بعه ويكون امة في ذلك افلا في ذلك

بلا علة توميه بل بحسب شري التوفيق وتحويل الاموال الى غير هذه الاموال
 فيبطل حق صاحب الاموال في ميراثه من جهة من جهة ذلك للورثة واما اوجوب ان
 يفيض في الغايب مما يوجب له من الاموال موقفاً في متناه الاموال الموقوفة
 له كان امراً ان يؤدى اليه من الميراث من تركته لو مذهب اهلها ان الميراث
 في انقضت في متناه والثاء ان الحمل لا يجب له في التركة حتى يولد هيما ويقتل
 صارها ولومات قبل ذلك في يورث عنه نصيبه والغايب منه واما في الاموال الموقوفة
 ولومات ورثته عنه ورثته فانه لا ينتظر الغايب من وجود الاموال التي يورث منه
 الغايب الا ان كان امراً لا ينتظر الحمل الا ان يجب له في التركة حتى يولد في ميراث
 الفاضل في الاموال ونحو غير ذلك من اشبه بمقابلة صغير فله به عليه ولا يحمل
 للصغير ويحمل في حاجته عنه في ذلك فانه افضى على الصغير منه وضعه من غير ان
 يفيق له ويكيل بلا معنى لتنتظر وقوع الحمل بناء على ان الميراث في هذه الاموال
 يسر ان يتاخر فيه ولا اشكال وقد نقله ابن عمر في الاموال من غير وجه منبذة
 في ذلك للورثة ثم تنفذ فيه بغيره في تطبيقه ابا ايسر وقوله لا حجة له في ذلك وهو
 لا يظهر به الهمل عنه ناو دليلاً من وجهين الاول ان الاموال لا يجوز فضاها في الحجة
 فاض ومكة متوقف على ثبوت موت الميراث وعده ورثته ولا ينتظر
 عده ورثته الا بوضع الحمل في الحجة متوقف عليه فضاها الاموال متوقف على
 الحجة والمتوقف على متوقف على امر متوقف على ذلك الامر الثاني ان ملك
 الحجة بالانبياء متوقف على الامانة لكل الورثة والحمل من حيثها ولا ينتظر
 الامانة في هذه الاموال او مفعول وكلاهما يستحيل قبل وضعه في الماهل
 ومن تمام كلام ابن رشد فانه انما هو الرميل وله زوجة وميراث لا يحمل نصيب الميراث
 حتى يولد الامراء هل لها ميراث ام لا فان انا حامل وقعت التركة
 حتى تضع او يخطرها انما يفيض بها مهمل بانقضاء امة عمة الوفاة وليس
 بها مهمل فخطرها وان كانت لست بحامل بل فولها وقسمت التركة وان كانت
 الاموال من تركته حتى يتبين انما يفيض بها مهمل بار تفيض حبيضة او

بعض

بعض امة العدة وليس بها ميراث من ميراث ابن عمر في كفاهاه لا يشترط في
 عمة الوفاة في عمة الحبيضة حبيضة العدة وقد تنفذ ما فيه من الخلاف وفي
 بعض التتاليق ان الفاضل ابن عمر في عمة ابيه الفاضل ابن الصليح بحسب مذهب
 وزوجته له التركة انما حامل وانما بها العصبية فان ابن عمر في مقلت لها
 اتفق الله وانما عمة الحمل وليس به مهمل واما حاش علة في الجوز ونحوه
 الاطباء والرحمات كل المرأة انما حامل وليس بها مهمل فقلت انا حامل وما
 ارسلنا اليك ابن الصليح الا لعل انك في فيه لعل انك تحبب في حبيبتك
 فاما حاشا ومجيبات من عمة لها وتما حاشا لعل انك الحمل انما هو الفاضل
 ابن الصليح وولييت الغطاء بهمة وتما حاشا عمة في امرت ان ينتظرها الفوا بل
 في خبرنا بقدر ما حمل ففضيت بفصح الميراث فيل له ويجوز ان ينتظر
 الامانة قال نعم ان الامانة في هذه الاموال منبذة في ميراث ابن عمر في واضح
 هذه العلة الرحمة مشاركا لاسر رحمة الحجة في اللبقة في الاموال في ميراث
 ثانيا لبرقة الحراة وغيرهما من نصيب الحب وقال ابو الوليد في ميراث عاصم
 في ميراثه يعرض للنساء في الاموال يعرض الرمي واصله الجصا
 من ورثه طلب ميراث الرمي وبالله تقي التوفيق

الفراش

قوله ولا يرهن او يودع في ربة كفاهاه انما هي في غيبها علة
 واما امر ما به الرهن في ما راينا ولو لم يذبح فانه ينبغي ان يحمل غاية ما به غير
 الامانة فيسبها ما في بعض المواضع ان معناها ولو كان فاما ما به في ربة
 فاجر مثله في توليته ثم فراض مثله ان قوله او ما يقل حشمت على العرف
 والنظام لتعلم المنعومة في قوله بعضهم
 لكل فراض باحة اجر مثله صور تحفة في بطلت بيان
 فراض في او عرض ومبهم وبالشرك والتاويل او فاضا
 ولا يشترط لاجل في حشمت بنف واربعة عمة بلان

انصار

المال فيسرى به **قوله** جمع شهنشاه على الفراض وهو فساد ما نفل النخعي عن الفرض **قوله**
 المال يلزمه نفعه **قوله** ما نفل به عليه يلزمه الخلف كغايه بعض النسخ التي
 وقعنا عليها والعلل جوابه لا يلزمه الجبر وخمير الجبر للعلل يكون كما بقا
 لقول ابى الحنايب اما لو اشترى بجميعة قبل ان ياضه باطلعه بجمهر
 الثالث وفيه قال في كتابه انه وثقه وان نفل به راب المال كان مانعة الاراض
 ماله **قوله** انما ذهب ابى يونس انما قال ذلك وهو يضعه الامام الاول
 لانه لما خاض راض المال الاول كان انخفضت المعاملة بينهما باربعه اليه
 الاراض المال شيئا فهو كالبنية افراض ولو انه انما خاض بعض المال فاجتمع له رب
 المال فبقيت من المعلة في كتابه ان يكون راض المال جميعه ما بعده اليه او لا وانما
 وايضا في ما ذهب له المعاملة بينهما بغير فائده لا يتجاها في كتابه وهو
 بخلاف **قوله** انما ذهب الى ان النخعي كان ضاعفت فهو راض المال ما يده كان
 صاحب المال بالخير ليس ان يخلعها ويكون راض مال الفراض ما يده
 وفيه من او لا يخلعها وفيه فرق في ذلك القائل ويكون شريكها بالانصاف
 وقد علمت انما يقر بغيره تجزئته وكما هو حاله انما علمه على ما في النسخ انما
 تملك جميعه بيلزم القائل فيقول الخلف لانه فراض مؤتمن وهو ما روى
 قوله ولزمته بتامه مؤتمن قيل ابى يونس المتفهم **قوله** ولا يعرفه
 ثمنه بمباراة غير بغير راض المال وهو ليس **قوله** ولو لم يكن في المال
 بطل هذه المشهوره الموسر كما نفل في التوضيح **قوله** وللغرض فيهمته
 يومه **قوله** لا يجد هذه بعض النسخ لا يجد باغات الامتثالا ابوا والعقد
 وهو الصواب والضمير يرجع للعامل واثاره لقول طه طه مات وان
 كان موسرا باشترا الفراض ثم اعتقد عتق عليه وغرم له المال
 فيهمته يوم العتق **قوله** لا فرق منه ان كان فيه بطل **قوله** كبره ان تزوج
 لصبره ويضعه في اكتبه بعضهم يا صفاة واوالنهاية ليلا يكون فيه
 بعض تكرار مؤقوله وقد بعثه قبل عمله **قوله** او من قبل العمل خلفا ارضيه

كانت الامارة في غير ذلك ويشاركه في هذه المسئلة الرضيع **قوله** وبما مضى
 او غيره من نفي في يتصور او غيره في التطبيع والمعلقات في الكثرة قال ابراهيم بن
 ولوقال ان بعضه كله ولك نصفه في قوله كما مضى وان كان ذلك نصف القطر
 بالواو وشبهه من ان المراد الجمع بين الامرين **قوله** واعمل من ١٢ سنة وما مضى ذلك
 نصفه انما مضى من ثمن او اجرة في لانه قوله بعد وجاز ينصف ما يحتطب عليها
قوله وبما مضى ذلك نصفه اشار به لقوله في الامارة وان قال فما مضى او
 لفكته ذلك نصفه جاز له التردد حتى مثالا لا ينفك وكذا الراجح في تنزيها
 النقص بخلافه ما مضى من النقص وما مضى من النقص في العصور فانه منوع كما قال اقبل
 هذه او بما مضى او غيره في نصفه او غيره اما خارج الزيت في الاشغال في بعض
 صيته واما ساقه الزيتون فقال اخر كتاب الجعل والامارة من الامانة
 قلت ارايت ما لك في كره ان يقول الرجل للرجل ان بعضه في يتصور هذه اما بعضه
 منه من ثمن ملك نصفه قال لانه لو قال مكرى تجر هذه اجما مضى من ثمنه من ثمن
 ملك نصفه وهذه الامارة لا يجر في نصفه منها شيئا انما ينصفها في الامانة
 النقص تحريك وهي اجارة فكانت عمل بالايدي ما هو ابى يونس قال ابراهيم
 مهمل اب الفاسم النقص على التحريك وليس كذلك قال ابو الحسن الصغير وهو
 كريان ورواها في التحريك في طرد لا يجوز والمفك في طرد يجوز والنقص في المسئلة
 جعله اب الفاسم في التحريك وابى حبيب في اللطف وقال ابو عبد الله في اللطاف
 معنى النقص هنا بديه واما بالنقص في اجارة في الحاصه بالتمثيل والمفك وهو
 بعينه ان النقص بالايدي غير هنا **قوله** ومنه نقل في التوضيح وقال في ما هو المقرر
 ومثله اما ميل الفاضل بالخير تحتل بالعلانية وليس في ذلك ما يفسد
 منها وفيه يكثر وهو غير **قوله** واستيجار روميرا ومشتتة منجعة ما ذكر
 اشار فيه من الامانة في معناه في قراب عبد السلام في هذه ابراهيم قال
 ولا اول اثر في النقص وبه فطر في التوضيح **قوله** واسترفاع اء وجاز استرفاع
 وان كان هذا مستيعا ليس حقيقة لنص الفراء وللضرورة وهو ما يقتضيه

نيتون

مثله

م

من قوله بلا استيعاب عيسى فلهذا قال اب الحاجب واستيجار المرفق وان كان
 ليس مبيعا للضرورة **قوله** والقرو في عفضل خرفه اء وجاز اعتبار القرو او اعتبار
 القرو **قوله** وبما مضى ذلك نصفه من ان يتجر ثمنها سنة اشرك القرو في نصفه
 اوله في مسئلة في كتاب الجعل والامارة ونصها من يبيع من رجل مسئلة
 ثمنه من ان يتجر له ثمنها سنة كما يجب واجرة من ان يتجر له بهذه الامانة
 الا في رخصة او يبرح له ثمنها في ثمنها سنة فان شرب في القفة فلهذا ما مضى
 اوله منها جاز ولا يجوز **قوله** فرائب اء فما يجب فلهذا الرابح اذا تضرع روميه
 ويبيع في القراء وسيفون ومشتتة بتلف ما يستوي منه **قوله** لا يميز اب
 الامانة في ارضه اء الا ان يكون الميزاب كنزك بجر ارضه فالاجل للعتيق في
 فالجاء للبر من بعض النسخ لا يميز اب في ارضه اء الا ان تكتل بميزاب
 في ارضه فالاجل للعتيق **قوله** وعلى تسليم فرائب مشاهرة او على الخافى -
 لعل لمة ونة او على الخافى للفرا في ذلك عياض بحة فلهذا الفراء ان يحفظ ملك
 ويحصر عليه لملح ابو الحسن الصغير والخافى التي كانت عنه لملح الختمه
 واما مئة ناليوم بطي على الاجزاء الا انه معروف **قوله** وقال الفايص في امكان
 المعاملين والمتمتعين في الحق **قوله** في كل الفراء ونظر افرا تده المصود
 ومحل الحق في المحور ما تقرر به عرفيا مثل كى يجر وعم وبنار والفتح
 والصافات فان ابراهيم في ثمنها في الحق **قوله** في عرفة في الفايص
 في اعطية القية ثبتت بالقرو وقول محذور في تلزيم الحق في الالة فتح
 الفراء وميرها بفضل معناه اء في ثمن عا **قوله** في غير هاهنا وفيه اختصار
 عرفه في يوانه القرو في ثمن الفايص هذه او هو كثير البوا في جليل
 به ومما عا اشتهر ونواز محذور **قوله** وامة لها وان يكثر في الضمير
 لا جرة اء وجاز امة امرة التسليم وان يكثر في ثمنها فلهذا قول اب الحاجب
 ولا ياب بما يافه المعلن على تسليم الفراء وان يكثر في وفيه يجهل ان
 يلو الضمير على الحق في العرفية لانه الحاد في بعضه المحتاج عليها فيكون

وكل ما يوصف فيه
بعض النعم وبعضها
وان يوصف ببعض
رموزهم جميعها على
ان البناء على الجدار لا

منها **قوله** وعين متعلق ورضيع ودار وحانوث وبناء على ان يكون الاربعة
فان في التوضيح الحمل يقع اليه الاول وكسر الاخير وعكافه العيب في القفس
وعمل به في الخبيك ونقش الرجا والبناء على الاخير بصر وبها في الة ونه
واما الاول فبالله اب شامس قال اب معرفة هو كقول الة ونه في الة البناء
قال وعرفنا في الاخير لا خبيك عليه وفي العانم الخبيك عليه واما اب عبة السلاج
فقال لا يختلف في اعتناء القوابع والعامة عندنا بنوع من الخبيك على الخبيك
والان في ان الشوب بالحرير فيكون على مالك الشوب وفريق منه في التوضيح
في معرفتهم به **قوله** ولا يفهم به ان واد لم يكن عرف بفعل ارباب الشاء المصنوع
من شوب وفيه وجه اربعة مقتضى كلامه بالاول فانه اب شامس وتبعه ايس
الحاجب فبالله ما به النسخة الصحيحة والخبيك على الاخير ما لم يكن عرف في النظر
من غير ياد بعد الجيب والثالث ضرورة في الة ونه فابا على ان يكون الة منته
بالله البناء على رب الار وما الاوسك فقال فيه متطابقة او نقض الرجا على رها
فلعل معرفتهم ان رب الرجا هو رب الة فيق كالا فاقب بقباض الة فيمن يفتت جرد
البحاير وكثير من مكان الفصير الكيس من تكون له رجا الية ويحتا جبر
من يمكن له بها والافها هنا فبالله ونه والة تفعل اعمل **قوله** وعصر اكاو
ونشبهه له بار كان فيه عرف عمل به والاف هو على رب الة اية بالفسخ حيث
ما عرف ولو كانت حيث ما عرف على اكثر مما يصلح الشارو لكان محسا ويا لها
قبله ما عكس له فانه اقفر من ان يظهر منه الة على ما لم يكن في اب شامس واپس
الحاجب وعول على ما اتيه من قوله في كتاب الروايل والابواب من الة ونه لا باران
تحت من رجل ايا على ان عيب رملتها فبالله لولا الشراء لكانه لكان
رب الة ايل مكانه اب عبة السلاج وان كان في بحث فيه واما الة جارتها وبعده
خلاف قول اب الحاجب وعلى رب الة اية البرزعة ونشبهها والامانة هو الركوب
والنزول ورجع الامال ومطها بالعرف ان جطوع قوله بالعرف انه لو لم يكن عرف
لكانه لكانه اكثر وانظر كل مثال اسع الرحلة لرجع الامال ومطها ايس

من

من تناول له لاداع ونشبهه ان هما صوا وفع بهما ابو الحصى الصغير الرحلة
بجل الابل ورجلها والقيام بها وزاد في اب معرفة افامته اخرى من قوله في راحل
المة ونه ايضا واما اعتربت من رجل الة في راحل الجبال وترعها في عيك فبالله
عليها بطل الرموز في نه وفي نه اب اعتربت من رجلها رجعت بقراب
على ان ابا الحماي الشونج النفا وتا ولها با انا احاش الفاة اب راب الابل هو الذي
يرحلها قال اب معرفة ولا تفهم بفتحة القوابع اربل من اكثر البرزعة والعرو
ونحوهما الامانة الخبيك والحمل مما في صياح عيسى من اب الفاصح فيهم اكثر
منزله على والاصح له فقال له اجعل له حلاله فتا وناوي ينتجع به اكثر
حتى مضت العنة انه يحضره عنه ما ناب المعلق من الكرا قال ابرش لانه
باع منه من ايو الة ارجو ان يحلها له واحلا له المعلق هو يحل
الحمل له والكرا في هذه الخفاء الشراء اب عربة بالصلح للفقير البرزعة والعرو
ونحوهما قوله كنز الطيلصل فبالله اء وليلا وانما صكت عند لانه احصر
قال اب معرفة وقول اب شامس انما احتا من ثوب البصر نزع في اوفات نزع
كاليل والقابلة حواب كقوله في الة ونه من احتا من ايسر الخفاة استعمله
على عرو الناس من فنة اليل والنظار اب معرفة وبارا فتلد العرو
في البصر نزع ببار وقت نزع او لم يصبه **قوله** قال اب عبة السلاج ومما
يرجو فيه الة العرو في هذه الباب في الحماي كجارجو اليه كناية الزمان
قاله بعقر الشبون من اعترت على متاع **قوله** واب الة موضو في الطريق نهر
لا يحول لالاعل المركب في عرو نه كالبيل ونشبهه بجواز المتاع على ريد والاب
على رها واب كات يخاض في الخبايف باعترضه حمار به يحلج به ليجل المتاع
على صاحب الة ابنة وتلك جالحة نزلت بسهم وكذا في الة الشرف فتشربا
يجل بلا مقار الال يكون وقت الكرا في علم ابريه وعلم نه كذا فلو
فيكون كالبصر الة ابع لا ونفله اب عات من الاصفنا من بعض شيو
الفتوة قال اب معرفة انظر هذه الاصل من زيادة ونه ان اية بالحل ينضج كل

صل

ابو حنيفة ان قوله ان من دونه لا يفتخر التيسر وله الخرو وولده اخراجه متروشا
 مثل قوله كل سنة وان ما فخر الكتاب من هذه انا هنا سنة مهينة وقاله ابن
 لمائة وغيره قوله وارض مصر اعثر اليه في سنة واحدة ما مونة كالنيل او لمعينة
 اء وباركر ارض مصر عشر سنين ان يفتخر النفع بان اشتركه لم يجر وان
 سنة واحدة من العشرة الا انما مونة م ارض مصر كالنيل تحثيه لا تمثيل والمعينة
 بالجر عطفها على النيل وله في ان انما الهين يجوز انما يفتخر عنه بقوله
 او لا يجر ليبري بين الجاهل والواهب ولهذا قال ويجب في ما مونة النيل ان يرويت
 ان يفتخر به لرب الارض على المكتسب واشار به لقول ابن رتبة في الكف مات بما ارض النيل
 فيجب النفع بها عنه ايد الفاسح ان اروييت لا نظرا لا تحسب ان النفع فيها
 يستفيد مما لرب يقول المكتسب فابضا كما اشترى واما ارض العفى والمطر ما يجب
 على المكتسب فيها دبر الكراحتن يتم للزرع ويشتغلن عن الماء واحترز بقوله
 ما مونة النيل من ارض النيل غير انما مونة كما اذا كانت بعبعة او مرتفعة
 يملؤها انما مونة الوفا ومرة لا يملؤها ولا يحول مقامه عليها وتفيس
 الخ في هذه الباب عجيب عليك به قوله على ان يجر ثلثا او ينزلها
 ان عرو في هذه الامور فانه يروى نص يريه ان كانت ما مونة لا يراى ان الحرت
 والترجيل منبوعة تنقي في الارض ان يجر زرعها يصير نفعه اشتركه
 في غير انما مونة قوله وارض حنين في شجرها حنين مستغلة في نفع النفع
 في بالقاء وبه فوضها في باللاء فان كان بالقاء فارض منون وحنين فخر
 والكان مشتعل على جرمين محتبه به ومحتبه فاما المكتسبه به فكانه ان في
 قوله وارض مصر عشر ابلين بتكرار هذه لشمول هذه الجزاء الارض للمفرد والبناء
 بخلاف الاول في ليل انه يصل في النفع في الاول في هذه ا واما المكتسبه به فمعت ما
 اشار به اليه من نعم الله وتو ان كان باللاء فارض غير منون وحنين فخر
 اليه وفيه فاد حيويا لافاقه تقع با في حبيب وحنينه في الكلام مشتعل على
 جرم واحد وهو نص الله وتو الحشر اليه وكأنه يقول وباركر ارض حنين ما فيه

تميز

حنين مستغلة لمن غرس بها شجرة في الحنين ما فيه وفيه قوله
 وان لغيري لاشد انه اشار به لقوله في هذه وتو ولو اشترى ارضها عثرتها من
 غيرك بقرصها ثم انقضت مدة البناء وفيها غرسه فليد ان اشترىها من
 ربه حنين مستغلة في ارضه الفار من والفقو غرسه وان كان له في
 اشار به فانه يقول على حيل الاغيا وان كان الشجر لغيره ياد الشجر فيجوز
 في اخلاق في الشجر على ما لو ايج من غرسها والتفت فجا حيد بعد ارضه
 بصيغة القية ولا ينجى ما في ذلك وعبارة الشار واهس ان فاعل كراها
 في شجرها وغيره حنين مستغلة وفيه في الفير لا ينجى والحق سواء
 وان لم يجر في هذه الامور وتو والتفلك اعلم لا زرع اشار به لقوله في هذه وتو
 قال ابن الفاسح ولو كان موضوع الشجر زرع اخضر في يجر لرب الارض في شجرها
 ما اجم زرع يطلو الزرع انما انقضت الكا جارة لم يجر لرب الارض فله
 قوله وشركه كنفه من ماض اشار به لقوله في هذه وتو ومن اشترى ارا او ماما
 وشركه كنفه امرا حيف والتراير غمسالة الحجاج جاز لانه معروف ومطهر
 بقا هذه انما على المكتسب حنين يفتخر به لرب الارض فله وفيه ومن
 اشترى ارا بقل ربهها من ممتها وكنفه امرا حيف بفيل خلا وفيل ما هنا
 فيها حث وما هنا في فيها حثي مكانها عياض نرا انما يطي فيل ما هنا في غير
 القنادي وما هنا في القنادي فمما في معاذ ايزية في ارمية وتطيين
 من كرا المرمية الا صار والتطيين هو جعل الطين على صخورها والشرط
 هنا من ربه الارض ان قال من كرا بخلاف التي قبلها انما المرمية بفال في هذه وتو
 ومن اشترى ارا او ماما على ان ما احتاجا اليه من مرمية رملها المكتسب فان
 اشترى ارا في ذلك من الكرا جاز واما التطيين من الكرا فليجصر به في هذه وتو
 وانما قال ومن اشترى ارا على ان عليه تطيين البيوت جاز في هذه
 من تطيينها في الصفة مرمية او مرمية او في كل حنين مرمية لانه معلوم
 ابو الحنفى الصغير فله ان هذه زيادة على الكرا فيكون اشترى منه بها

فتمت بالتعليق اورد من الكرا ما تنفع **قوله** وفيه ما لم يحجب هذا
 الفية كره اب فتعوض فقال ما زاد على الكرا على النفع بالشركة او العرف وبه فيه
 امة ونه في جامع الضرر فقال معناه ان الكرا على النفع او كانت مستطاع
 النفع واللام يجوز ان لا يحل عليه بالهدم واما المخرج فقال قال ما لم
 فيه اشترى ارا منته بهتيرين ينار على احتياج ان الكرا منته بهتيرين
 من العتيرين ينار بالباس به ويرى وان كان الكرا مؤجلا وان كان الشركه
 بقصة الفقة لا الفقة في ك ما جئت به القاب ان اصاحه مثل فقيمة نهتير
 او ترفيه ما يرك وما اشبهه في ما يقل فطبعه ولا يؤمن تحجيلة الى غير قوله
 وان عارت عيس مكنة سنين بقدر نرمة ان بدفت حصة حصة مكنة مكنة
 اسع مفعول وسنين متعلق والقاهر في نرمة انه حصة مضاف للمفعول
قوله ار اشبه ومار اشبه راجع للبروع الاربعه بخلاف ما كانا اكملة
قوله لا بنا يجوز فتح باب وفتح نونه وكسر ياءه وتخييف نونه **قوله**
 والا فبجوت المير والمير في المسابة بفك ان اشبه قوله بفك اي اشبهها واشتد
 وان ي ينتفع منه المكنة ونزع الجمل ما قال الا يجعله على ما ادعاه فله حصة
 المسابة على عود المكنة وفتح الباء وان ي يقتبها قلب وفتح عود المكنة
 فيها مكنة كذا في بعض النسخ وفي بعضها ولا فليكن في المسابة بفك ار اشبه
 قوله بفك وفتح على كذا حال اختصار الافعال الاربعه التي ذكر اب يونس على
 الاول اشار كما ان اشبه قوله المكنة بفك فبجوت المير وعلى الثانية
 تركه في المفعول واما الافعال الثلاثة الباقية ففتح ضرر وبهاء النسخين
 وفتح كاه في غرض عن ان يفوز المسابة بفك لانه فرض المسألة **قوله** وان قال
 اعزيتك للمعينة بانيته ولفظها وقال بل مكنة بافل بار انفعه بالفول قول
 الجمل فيها يقتبها امة في امة بها يقتبها وهو كقول ابن الفارض في المكنة
 ولو قال المكنة اعزيتك امة في امة بانيته وفتح بلفظها وقال المكنة بل مكنة
 بجاية قال نفعه امة في الفول قول الجمل فيها يقتبها ابن يونس معناه امة

اشبهها

ان اشبهها فلما لا يسميها ابراهيم الصغير واما ار اشبه قوله اشبه خاصة فانه
 يجعل على عود المكنة ويكون له امة في امة قاله فيها ياء امة في يافة لولا
 قال امة بقدره وان اشبه قوله المكنة بفك بالفول في يمين **قوله** وفتح
 ابن يونس وهو كقول امة ونه ويجعل المكنة في امة في الثانية ويجعل
 الجمل ان يجره الى مكنة يمانية ويتبعها **باب الجمل**
 قوله حصة الجمل بالتزام الهد لا جارية مفعلا امة في امة بالتزام التناهل
 لفقة الجارية ثمنها بظاهره ان الشرط قاصر على الجمل **قوله** ويجعل على وليس
 كذا في اية لا يفتح في كذا في الامن الرشيد او من الجمل ريان وليه كما قال
 ابن حبة السلام وقال ابن عرفة مشرك اهلينة المفاوذة فيهما ابراهيم وابن
 الحبيب فشرطهما اهلينة الامتياز والهدل ابن حبة السكاح يفتح بقوله والعمل
 ان عمل الجمل في يمينه بعض الناس كما لو جمل على امة على طلبة مكنة
 فانه لربه وفتح في الجمل في امة اخيض امة عربة في الامتناع اما هو شرعي
 ولا يتم الا بفقر الجمل على الجارية ثمنها والاكه لمر اعتبارها من حيث
 اتمتها ويعبر الامتناع بالامتناع القادح كجماعته من الجمل في الفوم
 على ربه من فخر مير كثيرة الماء كويطة في بيتنا **قوله** علم منه بلفظ
 ما ذكره ابن عرفة انه لو قال ارجيتك بفتح الهمزة فله عمل كذا امة مكنة
 مشكرا فان جعله باصة الجمل موقوف له وهو مثل قوله في امة ونه وان قال
 من ما به فله نصيب في يجوز ان لا يفتح ما في فله وما لا يجوز به الجمل
 ان يكون ثمنها جارية او جعل **قوله** وان استحق ولو جارية كذا في النسخ بالاعيان
 واشتد انما طلت وجهت الالبق ان يقول ارا متحق بالعطف على المكنة من
 مفعول التمام **قوله** في كل ما جاز فيه الجارية بامكنة في امة مكنة قوله في امة ونه
 وكل ما جاز فيه الجمل جازت فيه الجارية وليس كل ما جازت فيه الجارية يجوز
 بهد الجمل في الجارية امة ويقتبها ان يكون امة كتب في المكنة في كل ما جاز
 فيه جاز به الجارية على ان يكون باعمل جاز الاول ضمير الجمل بضم الناصبة

2
حيث

بالملوك والاضطرار الثاني وفي نقله الحكم بالماله نظر الان الجبس اعطاء منبذ
 في ايام واهية الاجارة خاص بالزيادة عليه يتصلق به الجبس لصلافته من انما فرض
 في لغير جيبه احدثا جرابه للجبس فيقتضون حوزة بقا اما الاجارة وحقته يستحق
 من جيبه عفاة قولان يخرجان عن قول اب القاسم واشتبه به مثلها من الطلبة
قوله ولو جيبوا انما استدل لهذا التخصيص وتبعه المتكلم بقوله هذا الله عليه وسلم من
 جيبه جرسا فيميل الله ايماننا بالله ونصه فيا بوعه فان تشبهه ورثه فيميزانه
 يوم القيامة اقرجه البخاري فقال اب عروة هذا الامانة قال وله تشبه فيهمه
 ان فيك باء جيبه بالتخييل وفي رواية ان ضيقها بالتشديد او يشترك
 فيعل غلته من نأخره ليصرها او يشترك فيحزن عطفها على ما به ان لا على ما به
 وفي بعض النسخ تسليم بصكون العيس وكسر اللام ويا بعد لها وفي بعض النسخ
 تسليم بفتح العيس وفتح اللام الكسرة وهو انصب **قوله** او عا ليعتد حركته
 قبل عام عرس او من مسماع عيسى من كتاب الصدقات والهبات فيلزم
 تصدق على ولد وله صفار يلبس به او واشتبه الله وكاد يغير هذا اللفظ بلما
 بلفوا الحوزة بضرها واخرها منه فبات فيها فقال لا ارادها لا اجازة اذا كانوا
 في بضرها ومارزوها وانفكوا بالاجازة واشتبه منها فيلزم له وكذا في ذلك العنة
 والحنثان قال اربعة ذلك وما اشبهه قال اب رشة هذا مثل ما مضى من احداث
 من ان رجوع التمساق الى حلتى الارالت تعلق بها بعد ان ميزت عنه ميازة
 بينة من هذا القام على ما نص عليه في هذه الرواية لا يطل الصدقة ومثل في ربح
 الكراء والافضية من مسماع اصبح من كتاب الرهن بخلاف الرهن ان لا اختلاف
 في انه يبطل برجوعه الى الراهن وان طالت مدة ميازة المرتضى اياه لقوله
 عز وجل هو من مفضضة ومثلها المحسنة يد او اخ انه لا يورث الركنى
 الا اربوبه صفار يملك الهبة وان كان في انما لها ومارزها الله بالكرامة
 الطويلة فتعقر في هذه احيارة البدار ان جيبهم من ميازة الاب للصفار وفي
 نص على ذلك في الامور **قوله** او جلد بغيره ان كان على محجورة ان

يتكيس

كار

كان الجبس من محجورة والشرط فاصرك هذه في ما قبلها قال في كتاب الهبات
 من امة وتقوم وله لرجل هبة لغير ثواب في ٢٤ من رجل الله او عطاها الوا
 وما يبيته بقاء الموطوب يربح بضرها بالمتبايع امة بها وانه يقول
 مالكة الى جيبه على وله صفار جيبا ومات وعليه في ربح قبل الجبس
 او يصد فقال البنون في حوزة الجوز الاب علينا ما اذا مو ابيته ان الجبس
 كان قبل الاين بالجيب لله ولا يبر للفرما وكذا في الهبة لغير ثواب
 وفي اشتوبها المتكلم في اخر كتاب الجبس **قوله** او على يمينه ولو بشر في
 موقوفه على قوله على معصية او لانه انظر له في ٢٢ في ربح هذه في قوله
 وفي ان نقله الجواهر من كتاب في ربح جيبه غلة في ربح حخته على
 المتكلمين بخلاف على عليها من مات وله يمينه انما ميراث قال وكذا في
 لو شرع في جيبه انه يمين في ربح يميز له اب القاسم واشتبه بقوله التوفيق
 انظر قوله في الموازنة وكذا لو شرع له المراد انه يملك جيبه وهو ظاهر
 ليقه ويؤيد في اشتباها مع فيها اذا جعله يمين غير علم ان يتصلح منه غلة
 ويصرها ولا يشك ان البطلان لهذا الفوق او معنى قوله لم يميز له اب القاسم
 واشتبه لم يميز له الشرط بل يرح ويخبر وانه غير في ولا يظلمه معنى
 ما في الموازنة ان الجبس مات ولم يميز عنه ولا اشتبه البطلان مع قوله واما
 ان كان حيا فانه يرح الوفاء ويخبره لينة تفت يستحق الحوزة وكذا بصر ايسر
 عبد المصالح واذا كان لا يبر يشرع الخيل في الشرط اول الا يبر في لا يبر
 والعفة معه في ربحه علامه هذا بان يتكلم الجبس في مات قبل الحوزة والافان
 مخالفا لله اب عبد السلام وفيه ما يمينه واما البرع المختلف فيه التي اعتضه
 به في فله في قبل بالحنة اذا كان او يشترك في تسليم غلته من نأخره ليصرها
قوله الا محجورة اذا اشتهت وحرد الفلته له ومن تكن مكنها في طهر هذه الامتناع
 ان تحبس الرجل على محجورة لا يقتصر الحوزة اذا توفرت هذه الشرط الثلاث
 يربح الحوزة الجبس واما الحكمي فلا بد منه والى في كتاب الطلبة من امة ونه ولا

يكون الواهب ما ينزل الموهب / والاول او وصي اوس يجوز امره ابو الحسن الصغير
فالواهب مقدم الفاضل به اخر كتاب الرهبان من كتاب صفار والاول
او وظيفها له ارتضاها على طبعه جازة له وموزة له يجوز ان يكون كتابا
في كلهما او جملتها حتى مات به كل جملتها وتورثت له من اهل البيت
واما الاثر البكر في ايات المصالحين يفسر اقلها واكثرها له في طبعه لا جازة
له في مصاحبه وفيها يحسن ولو كان الجمل واكثره لا قل بكل الجمل وكذا
في ريبه واحدة منها او اكثر ولها اقل جملته او اكثره على ما وصفتنا قال
ابن مريم في باب الهبة الخوز الحكي مكنون ومنه في الاول جواز الوتر
في جبره في كل العبر الصبي في هذا الواو لولة العبد والاول لولة الوال
تكون عليه وصيته ومضا عمل الموثق على كتابه وتولي / في فطره
الاهة في من نفعه لينة واحتارها له من نفعه وكتبه المتكفي في الوثيقة
صريحها له من ماله وابانها من ملكه وجبرها من املاك ابنه ثم قال ولا تملكها
بعضه فتم يفتي من الجواز واعضار الشهود له في هذا الاصل والاول
وكذا في الفاضل ابي عمر في كتاب الاهة في الاحتراز لك من نفعه بما يجوز
الاية كما يكون عليه من الاية وما ان الصكوت عند امس لا الهة امهت
انه الفاضل له ونفله اب عتاب له وكلا المتكفي عليها في كتاب الجبر او غير
من هذه افعه عليه اب عتبة السلاج وليف من اهل اب الجواز تصفط هنا وانما
مرا له اب الجواز في هذه اعد وجد فخاله لغيره لا وانما اخره اعد ارسنائه
لانه لا يحج تفسيرها / في ما بينة الينة اياها بارعة من شواغل الجبر وفترنا
لهذا ايتنا عن قوله في باب الهبة وجبره وانما بلا ان في قوله كونه على الامم عليه
افتصر اب الحاميه وهو فساد كراهية ونه او تبيد له كان يفتا وان
خلة ثار عام ابي يغل من خلة كل عام اشار به في قول المتكفي في كتاب الجبر
وانما قال يجر من خلة على كان كل عام كذا وكذا في كتابه في سنة خلة كثيرة
ويجوز له في سنة اخرى خلة جازة يعطى في في العام الثاني من خلة الاول وان

يجري عليه من خلة كل عام كذا وكذا في كتابه في سنة خلة الاول
والاول المتكفي في كل جبر من المتكفي في كتاب الوهاب في سنة خلة
بالمعنى له اخذ وصيته على كل عام ما يفتي من خلة العام / الاول في رتبة
شبه جازة الا على الاخذ منه لكل عام مضي ثم يافتة في سنة خلة في سنة
مكتفي على العبريين فونه او ان تصور عليه فاض او غيرهم لولته اشارة في قول
المتكفي وانما اخره العبري في جملته انما في فاض او غيرهم في التصور في جملته
هذه والنظر في جميع جملته راجع اليه ان كان مينا او لا ورثته ميراثا في جملته
او في سنة مبتولة على كان له شرطه عارض موقفة كما نشر ابو الحسن
الصغير في سنة خلة في السنة في كل ما قال قالوا في فوج منهلته لا يجوز تفسير الارض
المتكفي في سنة خلة في السنة في كل ما قال ابو الحسن في سنة خلة في سنة خلة
في سنة خلة في السنة في كل ما قال ابو الحسن في سنة خلة في سنة خلة
الربو الخرب ومن هذه وقعا عليه اعدته في السنة في سنة خلة في سنة خلة
ونفله اب عتبة السلاج رابها رور عفا ان اب عمر في سنة خلة في سنة خلة
كل سنة خلة او مشهور ولا اعرفه بل كراهية رتبة الوهاب في السنة في السنة
مطلقا في سنة خلة في سنة خلة في سنة خلة في سنة خلة في سنة خلة
منه له ملك واجابه ان فيه وفي سنة خلة في سنة خلة في سنة خلة في سنة خلة
بناء مثله وفي سنة خلة في سنة خلة في سنة خلة في سنة خلة في سنة خلة
قال وهذه اعدته في السنة في سنة خلة في سنة خلة في سنة خلة في سنة خلة
وتبنا فيه هو انيت للعلة وهو في سنة خلة في سنة خلة في سنة خلة في سنة خلة
الحسن او غيرهم في سنة خلة في سنة خلة في سنة خلة في سنة خلة في سنة خلة
ويلا في سنة خلة في سنة خلة في سنة خلة في سنة خلة في سنة خلة في سنة خلة
في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة
عمر في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة
لا اب له لا يزوج ثبوته في سنة خلة في سنة خلة في سنة خلة في سنة خلة في سنة خلة

في استظهر من كل طرف من قبل الامم عليه بغير قول وولع وولع
 قولان فلما نصر بدينا القاد الى قوله له اير الحمايين بقوله وولعهم بغير الحمايين
 وعليك بالحق ما ت قول واقرارا فارب بهتية مطلقا وانصوا الى بقوا
 وفي بعض النسخ وان نصره ان في ميس وفي امر من ذكره فلما وهو جرح على جواز
 الوقوف على الاما وبه فلو ان قال ان في ميسولة ومن تيقنا ان في شاهد وابل الحمايين
 وابي عبد السلام قال ان في ميسولة وما عرف بها على التفت ميس وابل الحمايين
 على مع الوصية في صهاج اب الفاسح كراهة الوصية لليلولة والنصر في وكان
 قبل ان لا يجوز له وكان في يقد على ما يواز اب الحمايين من ميس على حكاك
 اليه وابل النصارى جاز قوله وقومه عصيته فيك ان الرمال في ود النصارى فانه
 اليها من عرب تطلبان ويح يحك اب عربة فيبر

له مد في غير اء اء ان فير انا فيقتله المحب عليه على ملك المحب من المحب
 يقول عليه من يجوز في المحب والمحبة عليه فلهما ويجوز له في عليه مياته وفي
 مياته ولا كمال في مده وهو مثل ما صرح به الياء في هذه في غير الصاجه واما الصاجه
 في اخلاص ان ملك المحب في ارتجوع عنها فانه القراء في ميس الى خيسرة
 ومشهد في الفرق الناصح والقبض من فرعة ونصه الوقوف على يعتذر الى
 القول او لا في خلاف من في هب والعلما وشخصا الخلاف في الوقوف في انفسه
 في من المناجاة في الموفوف فيكون في كالعق او هو تملك من ابل في الموفوف
 للموفوف عليه فيعتذر للقبول كاليسر والظبية وهذه في ان في الموفوف عليه ميس
 اما غير الميس فيا يشتره في قوله لتفكر في هذه في من ابل الموفوف اما اهل مله
 في اعتل في يخط او على ملك الوقوف وهذه في اهل مله لان ما في ارب
 الرخاء في الحمايين الموفوف على غير الميس في القراء والمصاحف في اء اء في خمسة
 اوصى بناء على ان على ملك الوقوف فيزكي على ملكه واما الحمايين على الميسين
 في يشتره في حصة على وامة من ميس خمسة اوصى وان في العلما في الصاجه
 انما من باب الاضفاء كالعق في ملك اامة في قول تعلق وان الصاجه في
 بلاتة عوام الله اء اء لانها تقام في ابل الحمايين والجمعات لا تغور في ابل
 لاصيها على اهل ملك في انما لا يعلوها ارباب الحمايين في موانعها لابل ملك
 والمحب في الصاجه في الفوا في المقصود منه اضر وفي قبل ابو الفاسم ابس
 النشاط في ميس ويشتبه له ما في صهاج موسى في معاوية الصا في ميس
 في كتاب الصلاة في ابل الفاسم في ميس في فوج شارعوا في واقتصر في ميس
 وضربوا في ميس في ابل فيكون مؤ في ميس وامة وامة في ابل الفاسم
 ليس له في ابل في ميس لانه في ميس في ميس واما في ميس في ابل في ميس
 ولا يجوز له في مؤ في وامة وامة في ابل في ميس في ابل في ميس في ابل
 في ميس في ابل في ميس في ابل في ميس في ابل في ميس في ابل في ميس في ابل
 في ابل في ميس في ابل في ميس في ابل في ميس في ابل في ميس في ابل في ميس في ابل

في
 كالوقف

قوله والاب والابن هذا كقول اب الحاميه وتبعه هيبه الاب وبنيته كقبضه في الرطس
 احواله على قوله في باب الرطس وقبض الاب في الاشهاد واليهوس في الفريسيين كان
 على غير الرطس بصيغته او بغيرها الصيغة لغة الهبة وما تصرفه منها
 ومجربها في عقيده ربه لتدريجها في كمال اب الحاميه في توضيح **قوله**
 فتعطيني وانه بالحاء المهيضة او الباسه اعلى واشارة في قوله اب عمه في باب العدة
 من الداء وان احمل الرجل او المرأة ولها صغيرا حليا واشهد انه في ذلك ما
 الاب او الام بما تحلى الى على الصبي له دور مساير الورثة **قوله** وحيز اوليها
 حيا في مناه في قوله **الانحجور** واشهد وصرب الفلة له ولم ينفك مسكنا وقول
 به **الانحجور** لا ما لا يعرف ولو فتح ودار صغناء التي اخره وفيها صبر الحاميه
 حول هذه اذ قال وشرك احتفارها لا لزومها الحوز كالعدة في الاب في صفة اب
 على صغير ومدة في علمه المينة وهو في ذلك متبوعا برشاش في اب عرفة
 ترك هذه الاحتشاشا غير من ذكره لا فتا به العيون في عد عكبة من غير او مثل او
 معكس وايضا في صفة على العدة وعلى الصغير وهو العبيد ومن **الاب** و
 الوصي والفاضل وفيه هو فو الناضر فيه في خلافا حشر ولاجل هذه او نحوه
 كمره كثير من ملة في الشيوخ وما خربطه وحيد اب عبد السلام نحو
 هذه المناقشة وزاد ايضا باحتشاشا ويوهج اب الحيازة تصف في عتبة الاب
 ابنه الصغير وليه كذا وانما الاختص به **الاب** ومن شرب منزلة في هي
 الصغير والصغير اب يعقوب ما ينرا كماله في هذا في الاشهاد في روية الملك
 ووضويع الحوز **الاب** ومنه في معناه لا يكون ما ينرا هذه انعم الحفوا **الاب** بالاجبة
 في هبة دار مسكنا في شربوا ماينة الشهود في ارفالية من شواغل **الاب** وزاد
 في التوضيح **الاب** ارعنا شوب لياحه وقال تبعا **الاب** الحسب الصغير نقل **الاب** في
 حاج لانها على انه اء اشهد على ربهته **انحجور** ولم يرد على قوله اشهد وان
 ولبسته كذا بانها حيازة له ومن بناه بعض الجبال اربا راحة الفحص وله
 بعض تماثيل لولده وتتميد عن كظمه التصنيع ولا قول كما يفرضه جملته

المو

انوشين رموية الملك ووضع في الحوز **قوله** وان بالاء في كقول اب عمه والى
 لغو الشجر في الحوز وعقاب الهبة من الة ونة ومن وهب لرجل هبة لغير ثواب فيفسد
 الحوز بغير امر الوهاب فان قبضه ان يقضى على الوهاب في ذلك اء استعد لياها
 عبد السلام يشترط **الاب** الوهاب على القول الثاني فيلزم لزوم الهبة باللفظ والاشتراك
 ان هذه جملهم لتفصيل الة ونة واما قوله ولا ينفذ في حيزه على انشور من اجتفاره في
 الرطس حيزه بغيره بقا ملك الرطس وبطلت اذ امر له في حيزه انما في قول
 ان تاجر الرطس تلويها منه على ما قبل في التوضيح من تحرير اب عبد السلام او قال
 قود اب الحاميه ويشترط حصوله في حقة جسمه ومثله وفيما حصة كما هو خلاصهم
 في غير هذه الموضعا فيما الوجد على السلامة من التبليص بالحق ومن فيلج القوا
 في يد **الاب** الغريب والوي يملك الفاضل بعلمه واما هذه الموضعا حكمة
 للاب بما له مانعة من الحيازة فيما الوجد ان رهنها هو السلامة من الية الحيازة
 وفاد اب عرفة اما طاعة الاب بما له قبل العتبة تبطلها انتفاقا وبكون اما طاعتها
 بلع لها قبل حوزها كذا وحقة حوزها هيمنة فلهذا الباع من الاخيرين واصبوا قبله
 بناء على اعتبار ربيع الحوز والعقد **قوله** وفيه يبرجوا للمسايل الثالث
 او استحب هذه او رسلها ثمان او العينة في اربع يشهد اء وبطلت الهبة
 التي عجبها الوهاب في حيزها ليوصلها للموهد او رسلها في غير ثمان هذه
 الوهاب الى هو مستحب ومرحل او مات التي عينت له الهبة استحبها
 او ارسلها **الاب** في يشهد الوهاب في الصور **الاب** في هو في الشرب انه اء اشهد
 يهلك تبطل الهبة في هذا اربو صور اخره في جملهم الصفة في قوله المعينة له
 ان من تعبير له اء وبطلت اليه استحبها او ارسلها ثمان قبل فيضها تبطل
 في ثمان حوزها اخرها في مجموع ما اشتمل عليه الكلام نفا وبطلها عشر
 حوز وفيه حصة لا فتار من مة معروفة القبي فيلج يتصل قوله من قال وابرز
 مختلفا حيث تكا ما ليس معناه له محصلا **قوله** لا اباء والهاب قبل علم الموهد
 كذا هو بلع النسخ يا اء في النسخ والشرب ويصنف في الكلام ولا يمين منه عطف

او من وما بعد ذلك المشقات والعائد بفتح **نونه** او من يفتح بها الالف موحدة
او في اتج اللفظة التي يفتح بها الوطو في حياته قبل ما تفتح بها ورشته بفتح
الغياض بها على الراء الجحج وفجوزة توضحه اذ يفتح على هذه اقول ابر الحاجب
بفومات قبل عليه بعد بطلان فوهان في اذ فاما اعترضه بفتح الشراخ واخذه الكفا قدس
وعلى هذه ايتبعها يضبط بفتح اليا، وفتح اللام مبتدأ للمجهول واما في السج
يفتح بها الوطو الالف موحدة الوطو فانها تتصل على ما في الامثلة
والقول الاخر ان كراب الحاجب بالفتح في حية جاب امها اوراق بها
الضمير المستكن في الجليس الموصوف مجوز بنا، الشاء للفاعل كالأول **قوله** كاعمر
او ووارثك في ايتبعه ان يكون بوا والقطف بفتح او او كاعمر بفتح او او اعمر
ووارثك بفتحها لا **قوله** ورجعت للمهر او وارشه فبحر عليهما وهو في كرا
ملا بفتح ملكا منصوبا كماله ضمير الفاعل في رجعت واثار بالتثنية
لقوله اخر كتاب اللفيات من الامثلة ومن فاعل لم يفسر عيسى هذه اجبص عليهما
وللا فز منشا بارزة له وهو لا فز بفتح او يصنع به ما شاء **قوله** ولوتيتش
على المختار بفتح او بفتح النسخ بالفتح كفاض الالف موحدة واثار بفتح الالف
وهو في غاية الحسن اذ يفتح لاجل ان يكون بدنية او فصح في بعض
النسخ وهو الصواب **قوله** ولم ينج اوبه ايب لها ابل اللفظة وهو ابل للنكاح
والامثلة **قوله** او يزول المرفع على المختار اء مرفا ب او لاف **قوله** وتغيب جارية
او مبة للضرورة على اعتصارها من قوله وللا ا متصارها من وللا
قوله واد لفرس اء واخاف اللفظة لفرس بفتح على الثواب فاعلى ابر العفار
والبا هي وللا انجلاد ماء كرسية اللفظة للفاذ من صجر **قوله** وايب ما يقض
عنه يبيو ولم يفسر اللفظة مغيبة بفتح السج وكسر الالف في ناخية عن
الكسرة ثم با، موحدة م باب العيب واثار به لقوله في كتاب اللفيات من الامثلة
واد وجه الواطو عيبا بالقوض بار كان عيبا فاذ ما لا يتها وفيه مشد كالجذام
والبرص عليه رد، وافق اللفظة اذ لم تجب الا ا ب ي ع و ه و ا ر ج ي ح فاء ما تقرر في حية

بالعيب فان كانت غيبة اللفظة باختراع يجب له غير ما لا يمازى على اللفظة تطوع
غير لان في كاد و فمشتها فاذ له اللفظة بفتح و بفتح الواطو في القوض لا ان
يا ب الوطو اذ يفتح له في حية فاذ على ما يعوضه مما يجزى بين الناصب والاعراض
يلزج الواطو بقوله وان كان مغيبا اذ كان فيه وهذا باللفظة وبالفتحة والتوبيخ
باب **اللفظة بال معصوم عرق**
اللفظة فاذ عياض اللفظة بفتح اللام وفتح الفاء ما التفت فاذ ا ب عه السلام
بها ضبها لاكثر من غلا والفتحة من منفتح من انشرف في الفاء وزج انشا بالسكر
على الفياض بفتحها الصاكر العبد انه للمجهول ومنفتح من فتر الوطو في حية
وان علبا كذا ا ب شاص و ا ب الحاجب فاذ ا ب عربة يخص بالما ورد فيه ويصح كونه
في اللفظة اللفظة حال مر به فيه او لفظية صنفه ا ب صيا والالف في قوله في عتاب
الفتحة ا ب م ونه من فتل علبا من كتاب الالف في حية في حية في حية في حية في حية
يفتح ولا يترك وان كان ما دون ا ب م عليه في حية في حية في حية في حية في حية
بها النفل نظر لقوله في الامثلة من مرفق علبا في حية في حية في حية في حية في حية
عليه وفتح مرفق حية في حية في حية في حية في حية في حية في حية في حية في حية في حية
ما في كراب علبا الصاكر فاذ ا ب الحاجب وفي الامثلة والفتحة والفتحة والفتحة
فيها في حية في حية في حية في حية في حية في حية في حية في حية في حية في حية في حية
ان قيل به لم يرب امانه ا ب م في حية في حية في حية في حية في حية في حية في حية في حية في حية في حية في حية
لهذا الكا يقول **قوله** على الاعص وله اكل ما يعصم ولا ضار في حية في حية في حية في حية في حية
النسخ وهو **قوله** وان اشدت ممرقت ارضه بحاجه اللفظة وكر ا ب قسر
وتحوطها علبها كرا ا ب مونا طغا هو الصواب من باب الالف في حية في حية في حية في حية في حية في حية في حية في حية في حية في حية في حية
قوله وغلطها وور نعلها المراد باللفظة هنا لبنها وزيد لها وسمنها وور
هو لها وور الفراء في ليل انه في حية في حية في حية في حية في حية في حية في حية في حية في حية في حية في حية
منه مثل النسل في ليل قوله في حية في حية في حية في حية في حية في حية في حية في حية في حية في حية في حية
ثم ا ب فاذ ا ب عربة نعل الفناء المعروف وهو صلا مثلها ومعل في لبنها

وزيد لها وصحتها حيث تدنس اربعة اقوال امة لها انها مثلها لا غير رواية ابو طيب
والثاني جواز اكل ملتفتها مثلها لا في الفم والفتحة من رواية ابو نافع والثالث جواز
اكل ما فيها من غير قيامه بها لقليل من ابرشع وهو صبي او شبيبة او نافع او ابر
لهذا في غير حلتها لا في حلت من مظهر قوله والملتفت الرموز عليه ابر على الحكيك المتفج
الآخر وهو الثاني في يديها لا اذاعة منه فيمنها ان عيش يكون له النيار اذاعة فيمنها
والثاني اذاعة لها فصة بها التصاق وهذه النيار رواية جرد به كما فعل ابر الحامير
فعلوا ما خروا من قوله بقية وادفعت بقية تبة تدهنها فليس لها اذاعة لها او فيمنها
من باب اخر قوله اذاعة جرد تحت مظهر على نافع يوجه ولو نصب حاله مظهر
على مظهر لكان اجوزا ونه بر اذاعة ابر على يفرق يفرق ثلاثا والجور متعلق
بنافع او مظهر الصفة له قوله ولا يجهل اذاعة يطلق بقية للصحة فجاءه لا بل وكذا
الذات ونه وغير هذه التبصير بقية لا اذاعة ابر منه واد مرتطنا الوجه
كحصرها مرتطنا على انه حال من الضمير منه وهو عابده اذاعة العبة رطنا وقيد
النوع الحصر في البدي لا متناه لا اذاعة ابر اذاعة ابر منه فحصر
العبه رطنا اذاعة ابر منه مظهر عقول ابر الحامير وبه لبر الجلالة
وبعضها قوله واذاعة ابر على ابر عوا اذاعة نه هذه اذاعة نه ونه واذا
اذاعة ابر على نه ويقيم بينه اذاعة نه العبدة اذاعة ابر على ابر يونس يربح اذاعة التلون
وبعضه اياه **باب الاغذية**
ابن عرفة مال العقيه من حيث هو فقيه كحال عالم بكبر فيام التثقل الاول مبدك
ومال الثاني والمعتبه كحال عالم بها موعده بصفراء واغنيا اذ العلم بهما اشق وافضل
من العلم بالكبر فقط وايضا يعرفها الاضواء والجنون متبنيان على اعمال النظر في
الصور الجزئية وادراك ما اتممت عليه من الاوحاد والناينة فيها جلف طريقها
ويجهل معتبرها ومن تجا لعل او قال ليدينا كذا قال ابر مربة في الغشون
توليته ملزومة كما لا يجل من تغليب نفعه من الجمل نفعه به للعثلة فانها
مثلها نافع ما له امل به قوله كورع غني حليج نزه الورع الشارح للعثلة

يلابغوا الحرام والنزاهة الكاملة المروءة من تعذيب او معروف النجس لها عبرت
ابن الحامير فانه التوضيح من لا يفرق ابر من ولد لعل او زرع من غير ما يكون
له في يفرق الناص فيسرهية في واحد لا يبرشع الاول قال ابن عرفة
المعروف ان كونه معتقفا غير مانع ومنعه منحنون خور استغفانه بلفظ
فان ابرشع من غفانه المستعينة كونه من لعل البلية فان ابن عبة السلام ابرو امقبوليس
من المصنف طيس من الشهوة ويعرف من حال الحقوق البطل ما لا يعرفه غير
البطل وامرا، مضرنا يذمة من ان كبر جميع غير البطل على البطل لا اقل الحصة
المتعلمين في اعراض الناس املهم من المشار كرس النافذ غير بلق
فل ماسة ومن قبل كلام الناص فيه وفان ابن مربة ففاته بلهنا يجلون كونه من
البلد البلية في فضاء الكون موجود للزينة عنه لبعض الغفلة باكمل الى فراش
وهنا مظهر قوله وزينة في ان لها عطف على ابر با واحد او عطف زينة في ان لها
وانا ضحك زينة سكار اياه من غير الف كان مضرنا مظهر على مضرنا فليحتم
النافذ يسرعة والمنقوت فان الطرطوش الزينة في عطفه البضينة اذ ان لها
والعمر ممة ممة فقه عزل عمر بن الخطاب زينة بدعمية وفان حررت اهل الناص
على فضل عطفك وكان من انكاهات وفان ابو عمره الاثني عشر كان عمر بن الخطاب
في استعده على بعض صافات البصرة او بعض اعمال البصرة وقيل بل كان كاتبا
لا موت فليسا شطه من المغيرة مع الشلاشة ومن ينفطه العثلة في عزله فبال
يلامير المؤمنين اخبر الناس انك في نغز لن نغزته فالبعض لعل الاضواء انه فاسد
ما عزنته نغزته واختر حررت اهل الناص على فضل عطفك وهذه النغز
ابن عرفة انكار ابر بمس السلام لعل الحداية وبطانة سوء كذا في ابر الحامير
في الصلوات المستعينة كونه سليبا من بطانة السوء فبالا ابر مربة الزينة المعروفة افق
من لعل او لعل لا يمتطير لعل الاية والامانة والنزاهة يستعين بهم في
افق من كونه سليبا من بطانة سوء واما بعض السلامة من بطانة السوء
فقتضى اصغر انك من الشروط الواجبة فان ابو حجة همنه ينبغي للامام

ان يقول من ففاته من يفتي عليه الضعف والوهل او كفاية السوء وان عليه الجور
قوله ولا تغفل شفاهاً ته به ان قضى بكذا الحق ان قال اب الحاميد قال ابر معة
 مظهر قوله به الفزل انه قبل الفزل يغفل قوله مطلقاً وليس كما في
 مباءة اصغر فلهذا انما فيه بقاء فرض به وهو مغفل او غير مغفل لا تغفل ابر معة
 في هذه المصلحة مكنى غير وهو ان قوله الفاضل قبل عزله فضيت لكان بكذا لا يغفل
 ان حار على معنى الشهادة كتحاصر وليس منه فاضل فيعتبر احدهما باقاً في ذلك
 كذا افضله بكذا وثبت عنه بكذا ايجمل اليقظة من ان يكون بقاءه من معة
 بكتابه ان مكنت لكان بكذا وانه ثبت عنه لكان بكذا ايجمل لان
 شاهه ولو اتى الرجل انما للفاضل فقال له فاطم له فاطم بكذا انما ثبت
 له عنده على لكان او بما مكنت به عليه فحاجته به لك لقبل به لكان فحسب
 انما شاهه اب عبد السلام واما به الفزل فلا يغفل كان على سبيل الاقرار او الشهادة
 وما زلنا من مختلف او خاص بنوع او بنا حينة امترز بها المستغل من
 المختصر الى لا ينفذ حكمه الا بما وافقه شرعه قال الكانز يجوز تولية فاضل على
 ان يخص كل واحد منها بما فيه اوجع الحكم فيه لا هذه الواية يحسبها
 التخصيص والتجزئة وقد روى عن التخصيص من استقال كل منها بنوعه
 حكمه ومنعه بعض النام بمقتضى الحياسة خود شازج انحصر في
 يحكم بينهم مقتضى اصول الشرع جواز ما لا يخفى احو استنباطه من شاء
 على مقتضى التناسل مرتبة ثقة باعتبار قول الطالب وامتناعه من جواز الشك
 بالقيام على تولية الواحة لبقاء حكمه لا مانع له ويرى بغيره من التناسل عن
 اختلاف حكمها بغيره لا مانع فاضله وتنفذ عزل امة الفاضل الاخر واما مقتضى
 بشره وهو نجوة حكمها على اتقانها فبمقتضى اب شعبان وفلان لا يكون الحكم
 نفع حاج ونعلا به الباطل يادى على الاجتماع على منعه واجاب عن الاعتراض بقوله
 حكمه الصبي والنساء بانهما اذا اختلفا اشغل لغيرهما والفاضل لهما بولاية
 لا يجر التنقل بينهما انهما لهما واختلافهما يوجب تخصيصاً لا مانع والظاهر

اختلاف

الاختلاف المقتضى ان كانا مطلقين بولاية المصلحة منوعة فان المانع ومنع انه لا يقوم
 دليل على انهما ان اختلفت في مصلحة وعتا اليه ضرورة في نازلة يبرأ للمانع انما
 ترجع الشهادة والرياسة لا يفتقر الى دليل فيهما بل اختلفت نظرهما في ذلك استظهر
 بغيرهما ابر معة من اباج واب شعبان في تولية فاضل وولاية مطلقاً لا في
 مصلحة جزئية فاجزاه المانع في غير اباج انه وان به بعض الحكم الالة لغيره لاشك في فضا
 معة هذه الصفة ولم ينكره من كان به لك البلية من قبلها وقال ابر معة قبلها
 الخاتم في الفضا واما في نازلة معينة فلا اختلفت فيهما فوجه جعله على
 ومعارضة في تحكيمها ابا موسى وعمر بن الخطاب في قوله ولا افرع كالا افرع لهما
 يفرع به الا معة وهو التمسك عليه بقوله به ولا افرع والابا الجالب ولا افرع ورتب كتابا
 على امرضيا كذا ابر معة في النسخ مرضيا اصر معقول من الرضا اشار به بقول ابر الفاضل
 في الامانة ولا يتبع الفاضل كتابا من اهل الذمة ولا فاسدا ولا عبيدا ولا مكاتباً ولا يتبع
 به شيء من امور المسلمين الا العذر والمرضيين كذا ابر معة في نسخة من الشهادة
 وبما نفذه في التوضيح في كتابه في قوله مظهر وارب اما مقتضى واصغر ومروا بما
 القاب على كتابته اولى يغيب ولا يحرر الا ما اهل الذمة له والرضى وفوقه العشر
 نسخ هذه المختصر شرها عوف مرضيا واخذه تصحيحاً في ابر معة من كتابها بالخط
 في الشريعة واما قوله في النسخ في وهو في الذمة قوله جزى ان يكونه لا رضى مظهر
 بقوله في الرسالة ولا يغفل في التزكية لا من يقول من رضى بجموع بين الايتير والشهادة
 قوله عدل منكم من شروط من الشك اعد وله اية لعله ان شرها تصحيحاً مرضيا ولا شك
 انهما في الحكم شيهما وانظر القلم او شاورهم المانع ينبغي ان يستشير ولو
 كان عالماً وان كان مضوراً لم يوجب معة في نفسه وان كان بولاية ابيه لا
 يمكنه مطلقاً قول التخصيص وتصور حقيقة عواصم لا يختلف في مظهر اياه
 وكل منة فاف اشتهرت بل الامار نزلته برمو الى تحاضير من مظهر حال
 فيه النزاع والاثبات والتجريح بما ملئت انما ضرورية فمما تنظر ان التخصيص
 متفقان في المعنى فمقتضى في العبارة ويظهر ان ذلك منى بطلانه لا يخل منه

الفرار وتبويه / كان من ان الشهاة هي الخبر المتعلق بجزء والرواية هي الخبر المتعلق
بكل جزء من الرواية تتعلق بالجزء كثير لقوله عليه السلام ليس بجزء من الخبر - **الصفة** و
الضموتين من الصفة وما يشتمل على الآلة الصفة التي لقب الخبر بطلع حشر الفتلح
بجزيرة ووجه رايها الرصد الجسر بالمال في غير ذلك من الاما - **المتعلقة**
باسور عزية ولا بد لهذا تجد طبع يقولون اختلف في الفضايا العينية هل تقع اول
قناة تبت يد الله لقلب ونحوها كثيرا واما بعض شيوة توضع فبالعلم على ما ذكره
ابن عربة فيجب بفتح ما تحرك قلب القوي ينقلها وحرمة كونه ايقصر القلب المتكلمة
من الحسنة يس وهو شبيه ابن بشير قال في كتاب الصياح منه كما كان الفياض
منه المتأخرين تبوت الطلال ان الفرق بين باب الخبر وباب
الشهاة ان ما من المتشكوك عليه باب شهاة وكل ما مع الفاي من ما يلزم
المقول له في باب الاخبار جملوا في القلوب فلو يقبل قول الواحد في الالها والنجاة
لا في النذل مما يثبت عندها ما كان يتوقف عليه مكانته من بعضه مثل
قوله في الفرق بين علم الجنب وعلم المتخصص انه من كونه الجزولية في فقه من
بقية هذه النقول في ما كتبتها وتاملها وقد علم ما في كتاب علم الجنس في كتابنا
المسمى بالتأليف في الاستغفار في بعض مراد وزوايا اصحاب **قوله**
وجه من وارتاوت كخارجي وفقر امره ان اتهم او جعل بطله كقول ابن الحارث ولا
يعرف بطله ولا تاريل كالفيل والخارجي قال في توضيحه تب فالاب عبد السلام يجتهد
ان يكون الفيل مثالا لجاهل لا اكثر شبه طبع عقلية وانها يطأ بضمير مبتلا
والخارجي مثال للمتاول لا شبه طبع سمعية وانها يطأ بضمير تاريل لا يجتهد
ان يربط بالجاهل المقلد من الغير فيفسد ولا متناول المجتهد منها **قوله** ومروءة
فقد نحر او لم يحره **قوله** بئر غير راي من مباح ومباح عناء في الالها
الحكام في كتاب الفطرونية اخر كتاب الرصد بآراء افاج عليها **قوله** وصرقة نيسة
بح باعثة ومياكة اختيار اشارة لفول ابن جرير ولا تدر شهاة في الحرف
الابنية كالكناص والفاغ والجباج والما بعد الامر في اختيار امر اتلي

بلا شهاة لعل قبل في عقد ومنه نفعها اب شاهر عليها انصراب مرة في حشره
ونقل عنه البرزخية كما يقول المصنف في حشر البطلان وهو ما يليق امر بنية من
الضمانات المرسفة يستعملها وموه الناصر فاذ ابرمة السلام وقد الحق بعض
الفضلاء من اهل القلوب وبعض الابية حار في امره **قوله** في الحرف
من نعمة يا منيها لها تبعد ومباها منها **قوله** في الحرف
في الحرف استظهرت من جماعة قوله واما شطره قال ابو عبد الله في كتاب الحشر
في الحن العامة يقولون شطره يخرج الشين وحق ابن حنبل ان الصواب في حشرها
ليكون على بناء جرة قل وانه قيل في ان يقال في القيس والقيس انما هما مشتق
من الحشيرة او التصد من وفيه هنا بكسر الهمزة نقول في قوله اول شهاة ان
الساوئة ومن ادس القلب بالخطير يخرج شهاة وان كان انما هو الحرف في
الحرف في شهاة في جرة ان كان عا وعمره ما كان القلب بها وان قل وقال في
اشد من النور فان الالبس في تعليل هذه الالة لا يخلج الاتصال من يصير للوقوف
قال بعض الشرح ان اية طبعه امه و باجعة راحة في حشر وعلمه بفتح م الحشر
ولا في الالة امهية الحشر بفتح في حشر ما يعطي الطلاق من الحشر
وبه التثنية في امر اية بنصره في القلوب بها في الحشر اكثر من مرة بفتح حار من حشر
قوله الاول قال ابن عرفة لا يجوز شهاة من يقتضيه بطله علم اليقين وافتى
الشيخ الطالع العفيف ابو الحسن المتعصب بآراءه في حشر بفتح حار من حشر
على تقي راحة وموه لها بانقلاب الاعيان فيهما من الحشرية في الامهات
وانهم يظهر ببالفاز مع الضمانات بها وانما فضاءهم التضرع من حشر بفتح
الساوئة في مباح يحس العبد من الزمعة من الضعف مرة ومن علمت توبته
منه وكلمت فبطلت شهاة في الارادة والضعف في القلة كما قال الله تعالى قال ابن
رشد وهو يبره وقال بعض الناصر بغير بغيره فانه ابن عربة تحفيق توبته بحسب
الانطالات في الاستشهاد وعما جداره نية وانظر هذا العبد من الضعف
مرة مطلقا او ما في بعض من حار القلوب في حشره بفتح حار من حشر

بهرار من مخرج الفقه وهذه اهلوا المختصون استفادوا به بعض من جرد لهزيمة اهل المختص
المرتبين ونهت كبريت من الغفلة التي فانوا من كثرة انما اجمع الله الصلبي
قوله وانما نجه الى التمييز من الباطن التعديل يجوز به عدل في الامور وغيرهما وقال
احمد بن محمد الحنفى ما تقرر عن الله في الامور وليس يفضى به وما تقرر اوله وفاته
ما تقرر عن ابيات من الله ونهت ونبهه ابي مريضة وروى من نقله بنو ابي ابي و...
فان ولو يما كان اول من معروف الا القريب اشار به لقوله في كتاب الفقه من
الله ونهت وان شذها قوم من جهة لهم قوم غير معروفين فقال الله لم اخرج
فان كان المشهور غريبا جاز له وانما اجماع الله الباطن لا يجوز له الا القاص لا يقبل
عن الله على عمالة اذا اجماع الله الباطن حتى تقرر الله على المشهور انما يقبل
عن القاصي قوله لا يصح وهو يقول ابي الحاجب ابا الحسن من مسوفه او محلة
ولا تفرق بين المجرور متعلقا بصاحبه وانما هو من جملة تركيبة جرد ومقادير من
اهل حوفه او محلة وكانه قال وتركية حاصلة من مصاع حاصلة من معروف وحاصلة
من بصر حاصلة من الله مسوفه او محلة واشار به بما ذكره من التمييز انه يقبل تعديله
من الله مسرانه والاهل حوفه ومحلة لا غيرهم لان قومه على تعديله من
كونهم اقلية بمرتبته في تعديله فان لم يكن بينهم عمل قبل من صايرهم وقال
الحنيفي ما نصه وايزر في الشاذ الا اهل محبة ومسوفه ومسرانه الا ان يكون
مشهورا بالعدالة او مروا اشتهر عن مالك وبه قال مسوفه واهل محبة وقال
ابن عبد الحكم واحسن او يتصور من قوم مبرزين في العدالة وانظر
وفد وقوة عبارة التوضيح قال الا ان يكون معه لواء اهل
برازة في العدالة والعدل وفي بعض النسخ الا ان يكون عرفا من قوله لا لا تفرق وكانه
اشاره لقوله لا يكون مشهورا بالعدالة او لقوله لا لم يجوز معه لواء اهل
برازة فاما قوله **باب** في ابي مريضة ما تقرر الا مبر ابو الحسن الحسيني ابراهيمية
فان تقرر بوجه التمييز الفقيه ابي عبد السلام فانه مشهورا بغيره انما يميز
لتفريقهم لامة الشهور بغيره بل في وثيق كلامه ما اومى الى ان القاص لا يشر

بوتقلم الامام الجاسق الاعرج فانه قد علم بغيره بغيره وقال وفيهم نوعان
حتى صلى بعضهم على يد من كان يتفرع للشيخ ابي عبد الله الصلبي ارجل السلطان
عسى ان يجوز للمفاتيح من شاء منهم وكان السامعي ومنه الواضحة بار يفتح معه
اذا وقع التبرع من قبله على الشيخ الصلبي السلطان وجوز للشيخ ابراهيم السامعي
فتح ولد السامعي ومن شاء وان يفتح الواضحة فيفتح الشيخ الصلبي ارجل السامعي
وكلمه بتوجيهه بما روى به الواضحة وان يفتح عنه الشيخ ابراهيم السامعي في تفرع
فاتا عنه وقال يقول الحكم في تفرع منه وقات احباب الحروف انما كانت الشيخ
الصلبي تفرع عنه شذية ما جاء به جواب الله في تفرع انه قال له قل هذا منك
مبعدة او امتنع قال اما تطلع المنصور انه انما يفتح لرجل الله محلة ومسرانه
وغيره ما تفرع من نقل النعمان والصلبي وقال هذه التي طليت من تفرع يله اثنت
عالم بل مفرق به من يشة ملاقة بغيره وليس من بلن وهو فاطر وهو مخالف
لكن كماله غير مفرقة متميزا بغيره ابي جواد الا ان القول بالعلم لا يبر
نور ديانة انصف قوله وان لم يعرف الا الاسم كذا في النوار عن ابي محمود عرابي
ان من علم لرجل لم يعرف اسمه قبل تفرع يله ومثله ابراهيم كمالا في القول مسنون
في نوازل لا ينفق لامة ايزر في رجلا الارحافة خالطة في الامور والاعطاء وسائرهم
ورافقه وقول النعمان عن ابي الحواز لا يفرق حتى تقرر الخالطة يعلم بالحق
كما يعلم كذا هو قال يري يعلم بالحق في غلب الامر انه لا يفرق في ذلك قال اس
عزقة وانظر فيقول مسنون تركية من يعرف اسمه من تفرع بغير اهل الزمان
وتركية الشاذة بعض الفواح مشهورة في غلب بالتعريف بعد تركيته اياها
او ضواها بغيره والاهل اهل التمييز وتجوز تركية من يعرف اسمه اذا اثار مشهورا
بكنيته او لقب لا يعرف عليه كذا في وري رجل مشهور بكنية لا يعرف له اسم وهذه الاشبه
ابن عبد العزيز ما ينادي الحشر الناس يعرفون اسمه محضين ومسنون من صفة اسمه
عبد السلام وفي غلب عليه مسنون في ميانه وبعده ميانه وبه كان يخاطب عن بعضه
قوله بخلاف الجرد يفتح الجميع في نوازل ابراهيم واصل ما ذكره من ان يفرق القاص عن اهل

هذه او يقول انه لا يجوز له **الزنا** والفرق ان لم يمتنع هذا قال ابو منصور ما اريد به من ان يعرف
فانما بامال وهو من يحب عليه زكاته اب معرفة **الزنا** ان يكون من ماله كثير لا يقتصر
على ما كان له تحقيق في الزنا **الزنا** امر اريد به معرفة قهره وهذه اية الغير له
انما ضيقه والزنا امر اريد به من يتحقق اشتراكه في كل ما كان له من باب امر
الزنا مبيح لواعجها من حق النكاح من عيب الوطأ من اشتراكه في كل ما كان له من باب امر
الشهادة فان اب معرفة كفوفه في الزنا وتجاوز شهادته اب من شتر منس وانما ما كان له
في هذه الشهادة عليه كما بقى من اب الحايج من انما اشار في التوضيح للاختلاف منه
بالتميز ويعين بظاهره ولا يفي ورجوعه ولا تجزئهم **الزنا** تظهر من الكذب
فيقول شهادته من مرد به منقح قوله وانما النظر للضرورة انما في القول كتاب
الرجوع من اب وتة قيل فان شهادته اربعة على رجل بالزنا فيقولوا انه لا ينظر اليها لثبوت
الشهادة فان اب يدعي شهادته الشهود انما كانا فيها فشهدا اب هذا ورجوعه اجازته
في اختلاف الزوجين في عيوب البر والنظر انما اليد يشهدون بما راين من ذلك
وكذا اراختلافه لا طاعة ولا بكراهية تصدق ولا ينظر النساء اليها قال ابو العري
يسر في ذلك بخلافه واراد اب عيب السلاح واجاب بقوله ان كبري الكذب هنا مخمرة
في الشهادة ولا تقبل الا بصحة الشاهد وكبري الحكم في تلك غير مخمرة
في الشهادة بل لها غير ذلك من الوجوه التي ذكرها البغداد في محلها فاني في
ان يرتجى حق وهو النظر للضرورة من غير ضرورة اب معرفة يرد به صورة النقص انما
هذه اذا لم يتحقق اثبات العيب الا بالنظر وكان يحل لنا الجواب بشأته او بعد الاول
اب الحايج قوله وثبوت العيب على الادلة وعلى الدلائل **الزنا** في قوله انما وانه في
صريحه وفكاهة من رجل عمة ايقظ للضرورة ويجفك الفصام الشاء ما اجله
النظر وهو الزنا في حق الوجود او راجحه وثبوت العيب محتمل على العتوية الثالثة
لا ينظر اليه في الزنا انما هو مذهب الحقيقة ولا يحتلج في ذلك من الا مائة بالنظر
ان العبر ما يحتلج من النظر ان العيب النجس فوه ويجوز يشهد الشهود لا هكذا
يريد تعذر النظر لا بطل الشهادة ان كان المراد اقامة الحق وهذه اية من كان معروفا

بالجسد

بالجسد واساس من لم يكن معروفا به ان يمينه نظر صحيح ان يقال لا يشترط من ذلك ولا
يطالبون بتحقيق الشهادة كما انما يوا اليه من النظر لانهم لو تبين ذلك لكان لا يشترط
لهم ان لا يلقوا الشهادة ويصح ان يقال لا يشترط من تحقيق ذلك فان قد جاءه
بذلك **الزنا** بطلان الشهادة بطلان الفاد والنظر ان لا مراعات في بطلان الشهادة
والقول انما وانه في ذلك وهو بطلان الشهادة من انما في الفياح بطلان في بطلان الشهادة
نظر البينة ليعمل الزنا فها هو المذهب انما بغير منوع لانه لا يشترط الشهادة الا بطلان
ونظر البينة لا يفي يحصل بها ما تشبه به الشهادة ومنعه بطلان الناصر كما انه عليه
الشرع من احتجج بالنظر وقال الشيخ عز الدين بن عبد السلام في فوائده انما
يجوز للشهود ان ينظروا من ذلك ما يحصل وجوب الحايج وهو مذهب الحقيقة فقط
والنظر للضرورة من ذلك حايج اب معرفة وهذه اية ان عجز الشهود عن منوال الباعين
من تمام ما قصده وانما في ذلك جعل ولو فاداه من ذلك يعقل او فاداه يعقل
بطلت شهادته انما ليعين انما بطلان الشهادة في تفسيره في الكذب ان يكون بطلانها بحيث
لا يفيقه التفسير ليعين انما بطلان الشهادة في تفسيره في الكذب ان يكون بطلانها بحيث
انما في انما بطلان الشهادة في تفسيره في الكذب ان يكون بطلانها بحيث
زوجة تمثيلا وما كان في تفسيره لانا في الكذب او فاصح من مرد مطلقا على شرط الزوجية
وكانه في معرفه لا يشترط ان يكون له ما لا يجرى به لانه لا بد له من ان يكون له موت
او صغيقة او موت ولا زوجية ولا ما يجرى به لانه لا بد له من ان يكون له موت
وما لا يجرى به لانه لا بد له من ان يكون له موت وما لا يجرى به لانه لا بد له من ان يكون له موت
بغيره بل لانه لا بد له من ان يكون له موت وما لا يجرى به لانه لا بد له من ان يكون له موت
والنكاح له وعليه بلا يمين يجب ان يوصل بقوله وما لا يجرى به لانه لا بد له من ان يكون له موت
وتحريم الزنا واستهلاله حايج عبارة اب الحايج وفيه في التوضيح بان النكاح
والكبريات يشترط بشهادة امرأتين بالولادة ولا امتثال للمولود وعليه فاشهد
انما امتثال ومات به امه وشهادته ورثته وارثه وقال اب معرفة في تفسيره انما
عبد السلام لعشر قول اب الحايج وبطلان النكاح واليمين له وعليه وفرد

اب معرفة

ابن الهادي قوله بعض فظان امر غيبه لا بد من زيادة انه وضعها ليس من انما يجوز ان يقول
حضر وقطعها صفا في القوم بها غير يسوي ووجهه في قوله قد من قطع من القوم في قوله
قوله لا اول قال ابن مريه **ابن عبد السلام** يد شرف الشهادته على الخطم فذكر
ولا تنح عليه غيبته صواب وهو ظاهر تحصيله في التوثيق المتيقن ونحوه واشتراط
التحقيق في الشهادته باستيفاء الدور والكره فيس **قال ابن مريه** لا تقبل الشهادته
عد الخلف الامم البغض العار بالخطوه وجماع مستلها وانما يشترط فيه ان يكون في ادق
صاحب الخط وحضره يوم ما يحضر فظان **ابن عبد السلام** يجاء الامه عن اول تونس
ليروى عن خط ميت فذكره وقال له لم نعرفه في البيت فلهذا انكره وقال انه اقبله
ان غير عار بالخطوه وليس معجرا انه ما نقا انا امره خطوه كثيره من
في ذكره في خطه القتل وليس وابر محبور و**ابن النقيب** سئل عن ابن العاصم في الشهادته
على الخط بالخطه وما قتل مثله ان يعال لانه الخط على مرقه الامه عليه الشهادته
عد الخط انظر قال **المازني** في سوال من نسيه وغميس سنة وشيوعه القيس
متمم وروى وهو ابن ميس غريبين الامه على طابعه بمال فليد بانكره
بما حرو الامه عن عتبا بانه اقرار الله على عليه فانكره فخطه ووجه مريه
عليه بطلب الامه عن كتيبه باقر شيخنا ابو الحسن النخعي انه يجبر على ذلك وعلى
ان يقول فيها يفتب كوا لا يفتب فيه ان يستلها فخطه فخطه واقتصر شيخنا على
الحكيم بانه لا يجبر على ذلك ثم اجمعت في ذلك بالشيخ **ابن الحسن** واخذ عليه
انكار ما اقتصر به صاحب الشيخ عبد الحكيم فقلت له احتج به في هذا انما اجماع الامه على
عليه سنة بغيرها فخصه عليه وهذه الاكراهه بانكره على هذه او قال **الشيخ**
لواتي بها الامه على لكان الامه على عليه شهادته على بالزور فلا يلزمه ان يصح فيها
يعتق بطلانه بخلاف الذي يعتب خطه **ابن مريه** لا يظهر ما قاله عبد الحكيم
ومقتضى قولها وظاهر صياغ المازني انه لو شهادته سنة عن ليق
معتبر بشي لا يفي الامه على انه يخط الامه على عليه وهو مما تل خطه الكتاب
الامام به انه يشهد به لك الامه على عوا ووجه نظرائه لا يحمل للشهادة

ابن الهادي قوله بعض فظان امر غيبه لا بد من زيادة انه وضعها ليس من انما يجوز ان يقول
حضر وقطعها صفا في القوم بها غير يسوي ووجهه في قوله قد من قطع من القوم في قوله
قوله لا اول قال ابن مريه **ابن عبد السلام** يد شرف الشهادته على الخطم فذكر
ولا تنح عليه غيبته صواب وهو ظاهر تحصيله في التوثيق المتيقن ونحوه واشتراط
التحقيق في الشهادته باستيفاء الدور والكره فيس **قال ابن مريه** لا تقبل الشهادته
عد الخلف الامم البغض العار بالخطوه وجماع مستلها وانما يشترط فيه ان يكون في ادق
صاحب الخط وحضره يوم ما يحضر فظان **ابن عبد السلام** يجاء الامه عن اول تونس
ليروى عن خط ميت فذكره وقال له لم نعرفه في البيت فلهذا انكره وقال انه اقبله
ان غير عار بالخطوه وليس معجرا انه ما نقا انا امره خطوه كثيره من
في ذكره في خطه القتل وليس وابر محبور و**ابن النقيب** سئل عن ابن العاصم في الشهادته
على الخط بالخطه وما قتل مثله ان يعال لانه الخط على مرقه الامه عليه الشهادته
عد الخط انظر قال **المازني** في سوال من نسيه وغميس سنة وشيوعه القيس
متمم وروى وهو ابن ميس غريبين الامه على طابعه بمال فليد بانكره
بما حرو الامه عن عتبا بانه اقرار الله على عليه فانكره فخطه ووجه مريه
عليه بطلب الامه عن كتيبه باقر شيخنا ابو الحسن النخعي انه يجبر على ذلك وعلى
ان يقول فيها يفتب كوا لا يفتب فيه ان يستلها فخطه فخطه واقتصر شيخنا على
الحكيم بانه لا يجبر على ذلك ثم اجمعت في ذلك بالشيخ **ابن الحسن** واخذ عليه
انكار ما اقتصر به صاحب الشيخ عبد الحكيم فقلت له احتج به في هذا انما اجماع الامه على
عليه سنة بغيرها فخصه عليه وهذه الاكراهه بانكره على هذه او قال **الشيخ**
لواتي بها الامه على لكان الامه على عليه شهادته على بالزور فلا يلزمه ان يصح فيها
يعتق بطلانه بخلاف الذي يعتب خطه **ابن مريه** لا يظهر ما قاله عبد الحكيم
ومقتضى قولها وظاهر صياغ المازني انه لو شهادته سنة عن ليق
معتبر بشي لا يفي الامه على انه يخط الامه على عليه وهو مما تل خطه الكتاب
الامام به انه يشهد به لك الامه على عوا ووجه نظرائه لا يحمل للشهادة

في الاول المطلوب في الشا...
بالوقوف...
اربعة اقوال...
البطل الاول

ان يعلو المشهور عليه فان نقل النزج الجبض الرابع...
وغيره...
تراه...
فيه...
يحل...
الثاني...
تجريد...
اور...
معه...
يتخذ...
يحل...
اب...
فان...
الاول...
...
ولعل...
الفاعل...
منصبا...

ع

عن...
فان...
فان...
اب...
ام...
شرح...
وان...
وم...
والك...
له...
بال...
ابو...
نم...
وق...
وق...
ب...
س...
ف...
ب...
على...
ب...
في...
الت...
ف...

الشهود والتمسك هو عليه السلام بالكذب في هذه الصورة يخطئ ويخطئ من شدة
 عليه السلام فيهما ويتيقن ما يقال في شدة عليه السلام في الحامية ثبوت
 فيهم على الامكان واليه يعود هذا الشرط لا الرغف الحكي وسرعة الكفر في الشدة
 على رجل بالزنى ثم تبين انه مجنون فان ابى امرته هذه او لم ينشأ اعتقاده
 محض كظهوره عليه السلام ويرى ما في معصية بما اقربه اخيرا من مسئلة الجبر
 ومسئلة من شدة بقتله ثم في حيا وبما يات من نص الله ونه وكل ما يات من
 عمير والحق الواضح من انعدام الشرط راجع الى نفس الحكم لا الى ظهوره في بطل
 لا نفسه في لا يمكن كظنونه محققا بظهور او قتل وفروا فيمكن كونه باستحقاق
 ربيع ونحوه وكفوله في او اخر كتاب الاستحقاق من الله ونه فيس ثلثة بيعة
 بيوته يبيقت تركته وتزوجت زوجته ثم في حيا بما كان الشهود معه ولا
 في حيا بما كان معه في جمع ثلثة الكذب مثل ان يروى في حيا بما كان الشهود معه ولا
 انه ميت او كافر بل يتبين له ان به حيا او ثلثة واما في حيا بما كان الشهود معه ولا
 في حيا بما كان معه في جمع ثلثة الكذب مثل ان يروى في حيا بما كان الشهود معه ولا
 بالثمن او وجه فلا يما يتغير من ماله قال ابى الفاضل ارا دما في تغير
 اليمين وليس له افضى حتى في حيا بما كان معه في جمع ثلثة الكذب مثل ان يروى في حيا بما كان الشهود معه ولا
 من حيا بما كان معه في جمع ثلثة الكذب مثل ان يروى في حيا بما كان الشهود معه ولا
 كحل من اليمين او حيا بما كان معه في جمع ثلثة الكذب مثل ان يروى في حيا بما كان الشهود معه ولا
 باربع ثلثة البيعة بما تقرر له من شدة في حيا بما كان معه في جمع ثلثة الكذب مثل ان يروى في حيا بما كان الشهود معه ولا
 في حيا بما كان معه في جمع ثلثة الكذب مثل ان يروى في حيا بما كان الشهود معه ولا
 اعتق من حيا بما كان معه في جمع ثلثة الكذب مثل ان يروى في حيا بما كان الشهود معه ولا
 ولا في حيا بما كان معه في جمع ثلثة الكذب مثل ان يروى في حيا بما كان الشهود معه ولا
 واما بطلان ابى امرته هذه او لم ينشأ اعتقاده محض كظهوره عليه السلام ويرى ما في معصية بما اقربه اخيرا من مسئلة الجبر
 ومسئلة من شدة بقتله ثم في حيا وبما يات من نص الله ونه وكل ما يات من
 عمير والحق الواضح من انعدام الشرط راجع الى نفس الحكم لا الى ظهوره في بطل
 لا نفسه في لا يمكن كظنونه محققا بظهور او قتل وفروا فيمكن كونه باستحقاق
 ربيع ونحوه وكفوله في او اخر كتاب الاستحقاق من الله ونه فيس ثلثة بيعة
 بيوته يبيقت تركته وتزوجت زوجته ثم في حيا بما كان الشهود معه ولا
 في حيا بما كان معه في جمع ثلثة الكذب مثل ان يروى في حيا بما كان الشهود معه ولا
 انه ميت او كافر بل يتبين له ان به حيا او ثلثة واما في حيا بما كان الشهود معه ولا
 في حيا بما كان معه في جمع ثلثة الكذب مثل ان يروى في حيا بما كان الشهود معه ولا
 بالثمن او وجه فلا يما يتغير من ماله قال ابى الفاضل ارا دما في تغير

منه

مسئلة بطل

بطل بطل وحق في الفاضل عليه السلام في الحامية ولو علم الحامية في بطل بطل
 ولم يشر القتل في حيا وبما يات من نص الله ونه وكل ما يات من
 عمير والحق الواضح من انعدام الشرط راجع الى نفس الحكم لا الى ظهوره في بطل
 لا نفسه في لا يمكن كظنونه محققا بظهور او قتل وفروا فيمكن كونه باستحقاق
 ربيع ونحوه وكفوله في او اخر كتاب الاستحقاق من الله ونه فيس ثلثة بيعة
 بيوته يبيقت تركته وتزوجت زوجته ثم في حيا بما كان الشهود معه ولا
 في حيا بما كان معه في جمع ثلثة الكذب مثل ان يروى في حيا بما كان الشهود معه ولا
 انه ميت او كافر بل يتبين له ان به حيا او ثلثة واما في حيا بما كان الشهود معه ولا
 في حيا بما كان معه في جمع ثلثة الكذب مثل ان يروى في حيا بما كان الشهود معه ولا
 بالثمن او وجه فلا يما يتغير من ماله قال ابى الفاضل ارا دما في تغير
 اليمين وليس له افضى حتى في حيا بما كان معه في جمع ثلثة الكذب مثل ان يروى في حيا بما كان الشهود معه ولا
 من حيا بما كان معه في جمع ثلثة الكذب مثل ان يروى في حيا بما كان الشهود معه ولا
 كحل من اليمين او حيا بما كان معه في جمع ثلثة الكذب مثل ان يروى في حيا بما كان الشهود معه ولا
 باربع ثلثة البيعة بما تقرر له من شدة في حيا بما كان معه في جمع ثلثة الكذب مثل ان يروى في حيا بما كان الشهود معه ولا
 في حيا بما كان معه في جمع ثلثة الكذب مثل ان يروى في حيا بما كان الشهود معه ولا
 اعتق من حيا بما كان معه في جمع ثلثة الكذب مثل ان يروى في حيا بما كان الشهود معه ولا
 ولا في حيا بما كان معه في جمع ثلثة الكذب مثل ان يروى في حيا بما كان الشهود معه ولا
 واما بطلان ابى امرته هذه او لم ينشأ اعتقاده محض كظهوره عليه السلام ويرى ما في معصية بما اقربه اخيرا من مسئلة الجبر
 ومسئلة من شدة بقتله ثم في حيا وبما يات من نص الله ونه وكل ما يات من
 عمير والحق الواضح من انعدام الشرط راجع الى نفس الحكم لا الى ظهوره في بطل
 لا نفسه في لا يمكن كظنونه محققا بظهور او قتل وفروا فيمكن كونه باستحقاق
 ربيع ونحوه وكفوله في او اخر كتاب الاستحقاق من الله ونه فيس ثلثة بيعة
 بيوته يبيقت تركته وتزوجت زوجته ثم في حيا بما كان الشهود معه ولا
 في حيا بما كان معه في جمع ثلثة الكذب مثل ان يروى في حيا بما كان الشهود معه ولا
 انه ميت او كافر بل يتبين له ان به حيا او ثلثة واما في حيا بما كان الشهود معه ولا
 في حيا بما كان معه في جمع ثلثة الكذب مثل ان يروى في حيا بما كان الشهود معه ولا
 بالثمن او وجه فلا يما يتغير من ماله قال ابى الفاضل ارا دما في تغير

مني نخل الصنعة وبغيره هو قوله ان يكتفي ان يطلب الفضايلة في كل شيء منها لا يفرط
 ان قال ابن عرفة يقول ابو الحاميد ولله الفضل في كل شيء من الفضل عليه وهم
 لا يفرط في كل شيء من الفضل عليه ولو لم يكن في كل شيء من الفضل عليه لم يكن في كل شيء من الفضل عليه
 ابو حنيفة الساجي قال من اين نعلم ان الله تعالى في كل شيء من الفضل عليه ان الله تعالى في كل شيء من الفضل عليه
 البقرة لا يلزمها الرقة لا بعد غيره الفضل عليه مفرطها حينئذ مشروط بغيره الفضل
 عليه ويلزم تاخير الشرط عن الشرط وفيه منافق لا بد من حصوله في كل شيء من الفضل عليه ان
 يلزمها بالانفصال قبل غيره لا يفرط في كل شيء من الفضل عليه ان يفرط في كل شيء من الفضل عليه
 غيرهما ما بها لا مفا وهو باطل فقال ابو حنيفة وفيه من غيره انما هو في غيبته
 لا مع حضوره ولا يتوهم تاخير الشرط عن الشرط في كل شيء من الفضل عليه ان يفرط في كل شيء من الفضل عليه
 غيره مع لزوم غيرهما بغيره في كل شيء من الفضل عليه ان يفرط في كل شيء من الفضل عليه
 غيرهما بغيره في كل شيء من الفضل عليه ان يفرط في كل شيء من الفضل عليه ان يفرط في كل شيء من الفضل عليه
 يلزم تاخير الشرط عن الشرط في كل شيء من الفضل عليه ان يفرط في كل شيء من الفضل عليه
 ابو الحاميد هو مفتي الفقه لا الفتوى غير ما في الفقه ولعله في هذه النسخة
 فلما وما كان ينبغي له في كل قول والارجح فيه الملك خفيق وتنازع في كل شيء
 امة في البيهقي من الملك في كل شيء من نجي ثوب وشاوي حيوان وغيرهما
 خفيق كتاب واصطلاح ومثل ومثله في كل شيء من نجي ثوب وشاوي حيوان وغيرهما
 الحبيب مرجحة من التهمة في كل شيء من نجي ثوب وشاوي حيوان وغيرهما
 وفان في توضيحه كما اذا شئت امة انما انما في كل شيء من نجي ثوب وشاوي حيوان وغيرهما
 الاخرى بالملك المخلوق له وفان في مثلها ان الله تعالى في كل شيء من نجي ثوب وشاوي حيوان وغيرهما
 جاتي امة في كل شيء من نجي ثوب وشاوي حيوان وغيرهما انما في كل شيء من نجي ثوب وشاوي حيوان وغيرهما
 الاخرى في كل شيء من نجي ثوب وشاوي حيوان وغيرهما انما في كل شيء من نجي ثوب وشاوي حيوان وغيرهما
 لهما في كل شيء من نجي ثوب وشاوي حيوان وغيرهما انما في كل شيء من نجي ثوب وشاوي حيوان وغيرهما
 وانه في كل شيء من نجي ثوب وشاوي حيوان وغيرهما انما في كل شيء من نجي ثوب وشاوي حيوان وغيرهما

مفا وفي قوله بغيره ما هو لغيره في كل شيء من نجي ثوب وشاوي حيوان وغيرهما
 الامر على انما كانت له من نجي ثوب وشاوي حيوان وغيرهما في كل شيء من نجي ثوب وشاوي حيوان وغيرهما
 التوضيح قوله او تارة في كل شيء من نجي ثوب وشاوي حيوان وغيرهما في كل شيء من نجي ثوب وشاوي حيوان وغيرهما
 رجوع الحكم المذكور ايس من رجوع الحكم المذكور قوله ونحوه انما في كل شيء من نجي ثوب وشاوي حيوان وغيرهما
 ومع منازع وموزن حال في كل شيء من نجي ثوب وشاوي حيوان وغيرهما في كل شيء من نجي ثوب وشاوي حيوان وغيرهما
 ما يفرط في كل شيء من نجي ثوب وشاوي حيوان وغيرهما في كل شيء من نجي ثوب وشاوي حيوان وغيرهما
 وبغيره تصرف الوقت والوقت في كل شيء من نجي ثوب وشاوي حيوان وغيرهما في كل شيء من نجي ثوب وشاوي حيوان وغيرهما
 من حضر رجلا اشترى صلعة من الصوري فلا يشترى انما في كل شيء من نجي ثوب وشاوي حيوان وغيرهما
 بالملك لا يجوز الجواز وهو يفرط في كل شيء من نجي ثوب وشاوي حيوان وغيرهما في كل شيء من نجي ثوب وشاوي حيوان وغيرهما
 في كل شيء من نجي ثوب وشاوي حيوان وغيرهما في كل شيء من نجي ثوب وشاوي حيوان وغيرهما في كل شيء من نجي ثوب وشاوي حيوان وغيرهما
 الا ان يشترط في كل شيء من نجي ثوب وشاوي حيوان وغيرهما في كل شيء من نجي ثوب وشاوي حيوان وغيرهما
 ذهب الشهاب في كتاب الخلال والخراج عن بعض المتأخرين يجوز المشاهدة بالملك
 كما في نسخة قوله وتاوت على الكمال في كل شيء من نجي ثوب وشاوي حيوان وغيرهما في كل شيء من نجي ثوب وشاوي حيوان وغيرهما
 بغيره في كل شيء من نجي ثوب وشاوي حيوان وغيرهما في كل شيء من نجي ثوب وشاوي حيوان وغيرهما في كل شيء من نجي ثوب وشاوي حيوان وغيرهما
 ابو حنيفة في كل شيء من نجي ثوب وشاوي حيوان وغيرهما في كل شيء من نجي ثوب وشاوي حيوان وغيرهما في كل شيء من نجي ثوب وشاوي حيوان وغيرهما
 عبد السلام وابي حنيفة في كل شيء من نجي ثوب وشاوي حيوان وغيرهما في كل شيء من نجي ثوب وشاوي حيوان وغيرهما في كل شيء من نجي ثوب وشاوي حيوان وغيرهما
 الظاهر عن ابو حنيفة في كل شيء من نجي ثوب وشاوي حيوان وغيرهما في كل شيء من نجي ثوب وشاوي حيوان وغيرهما في كل شيء من نجي ثوب وشاوي حيوان وغيرهما
 موقوف على كل شيء من نجي ثوب وشاوي حيوان وغيرهما في كل شيء من نجي ثوب وشاوي حيوان وغيرهما في كل شيء من نجي ثوب وشاوي حيوان وغيرهما
 يفرط في كل شيء من نجي ثوب وشاوي حيوان وغيرهما في كل شيء من نجي ثوب وشاوي حيوان وغيرهما في كل شيء من نجي ثوب وشاوي حيوان وغيرهما
 يفرط في كل شيء من نجي ثوب وشاوي حيوان وغيرهما في كل شيء من نجي ثوب وشاوي حيوان وغيرهما في كل شيء من نجي ثوب وشاوي حيوان وغيرهما
 يفرط في كل شيء من نجي ثوب وشاوي حيوان وغيرهما في كل شيء من نجي ثوب وشاوي حيوان وغيرهما في كل شيء من نجي ثوب وشاوي حيوان وغيرهما

الحق عليه وعلى هذا يكون من نوع قوله وان شئت باقرار استعجاب **قوله** وفتح على العسوة
ان لم يكن بينه امة لها على القول كذا ان شئت من النسخ بالشرط الجبر من الواو واليحيى غير
ولهو في غاية التعرير والغيبك المشهور ان الالم يكن بينه امة لها يتناول صورته لا يكون
بينه واحدة منهما وان يكون باية يحلها معاً وخراب الحاجب واستيعابه الانتجا في الارض
ونقصه اب عن رتبة بانه خراب حارث من خلاف هذه الملة ويحتمل وبما انوار من كتاب
يحتوي من اشطه **قوله** ويحيا في كاد شئت ان طاسية **قوله** مختصر من قول ابن الحاجب
ولو شئت ان كان بينه الملة على احد في يافة **قوله** قال ابن عبيد السكاج لا يكون بينه
لا يعل عمل ان ماله ولا ان مقتضى لوفقه عليه وهو امح من ذلك علمه ولا في لا يشتر
بلا ضم عليه بين الا مطلق الحوز ولها طوط في **قوله** لا من يجوز **تكميل** قال ابن شاس
ولو شئت ان اشترعه منه او غصبه او غلبه عليه بالثبته على هذه الجازمة ويجعل
الملك على صاحب اليد يعرف بينهما وعفا بقل ابن الحاجب واعقل امة طوط في
الثانية وخراب عربة ان لا يعرف بينهما فاما قبل ابن شاس من اهل الملة
مع امة في الثانية في النوار والكمال له سبحانه **قوله** فاد بكتاب الصرفة
من الملة وثمة ومن شئت عليه بينة انه مروق هذه الملة من **قوله** افعال السارق
المطبوخة انه ليس به بانه يظفر ويحلب الغالب ويافة **قوله** فان نعل ملد السارق
وافقه **قوله** اختصره ابو سعيد في التنبيهات استبها به قال ابو الحسن الصغير
بهاء اليه بين على نقي عروء السارق وليست يهين فضا لا اليه بينة في شئت
له بالملك **قوله** وان قال ابراهن موكلك الفايب انضرة القرية وفي البقية في حلف
الوكيل ما علم بقبض موكله ويقضى له بان مضر الموكل ملد واختصر الفخ
والاملد المملوك واسترجع ما افقه منه اما ملد الوكيل ما علم بقبض موكله بملد
قوله ابن كنانة وقال ابن عبيد السلام انه يهيبه في الاله يملك لينتجو غيره واما
ما به من الكتاب واما ما قد ابن عبيد السلام فولا اخر قال وقبل يقضى على المملوك
وترجمه اليه بين على الموكل باذا الفيه الملبه وان نعل ملد المملوك واسترجع
ما به من **قوله** يزدج توضيحه من فضيلة هذه القول لابر الكوازي ان تراها هنا

الخير

رب هذه العترة من الفوليس بتأمله واما ابن عريضة على في قوله هذه القول لا يفسر
وانما اختصر بنقل الامثلة بفتح عليه **قوله** او افاته بينة يجهل بالوجود بيقية **قوله**
الاخلاق اخر النصارى ويحب ويحل في قصوة **قوله** يجهل بالوجود بالعمى لا يشا له
وان **قوله** بينة بكذا الصوى وفيه الفاضل عنه **قوله** وان نكل في مال وفيه استحق
به يهين ان مقل او وان نكل من توطئت عليه اليه بين **قوله** او مقل مال في حيا
استحق خصه بحسب الطول في يمينه ولو بشرط ان يفتي بينه في معرفة اخترا
من عين التهمة وفي صرد بالمجهول **قوله** بعض النسخ فقال ويحسب تهمة بغير دخول
وفي فطر في بطة التفرير انه غير مكرر **قوله** لا فضية فيه على مملوك مختص
قال وكذا اثنا وتقدم الكلام عليه جراحه **قوله** يجهل **قوله** على عليه الترمطان **قوله**
في اهلوه جبل النسخ وهو احوال **قوله** وان كان اجنبى **قوله** اخر الباب مختصر
كلام ابن رتبة في رسم يريه من سماع ابن القاسم من كتاب الاستحقاق بعلية **قوله**
وباله تعد التومى **قوله** **باب**
قوله لا القيلة في كقوله في الملة في الاا يفتله فيلة قال ابن عرفة هو احتشانا
منفكو لا نبال كرامة **قوله** لا القيلة كرامة **قوله** افاله فيها ارفطرية **قوله**
ورمليه فيلة مع عليه بحق الحمار **قوله** على الانقطاع جعل في توضيحه كلام ابن
الحاجب **قوله** معصوما القتل ولا طابة كانه يفتل لقتله في البقرة لا طابة
في الحجر **قوله** مع النوار لو جرد مصلح محله جازية الحجر ووثم ترايد فيات باجتمه
الناس على ان لا قوة لانه طار له ما اهل **قوله** اشطه لوفطه مملو به مصلح ثم ارتد الى
فقطعية فيات مرتة او قتل شئت الفصام **قوله** فطه ابيه على الجاه وليه لو رشت
ان يفسهوا على الجاه فيقتلوه لالهوت كاه **قوله** وهو مرتة **قوله** ولا فضا مة ان في
مقتله او مات مهورا على اصوم بينهما في الملة وبنع الفضا مة اذ احراف
ان في مقتله وقال في الشاة ومن ضرب فيات تحت الضرب او بفر مهورا على ياكل
وي يشر **قوله** وي يتكلم **قوله** يعنى حتى ماتت بلا فضا مة **قوله** فيا اختصرها ابو
سعيد **قوله** وهو هو ابق ما في الامثلة بتأمله **قوله** في توضيحه كذا طر الملة وثمة

قوله

يسهل الفهم فان في التفسير قال ابو حنيفة صالح وهو كذا في الكتاب من قوله بطلوا
كل القوم من مملكة النيس والبنات اذ اقامت وامة من البنات وتركتهن
ولا ينجى صالح وكان في مملكة صالح اشرار من مملكة النيس وهو كذا في التفسير
ان اشرار القاتل من مملكة النيس وهو كذا في التفسير وهو كذا في التفسير
وارثه كمال اء وارثه كمال اء كمال اء كمال اء كمال اء كمال اء كمال اء كمال اء
ورثته منزلة من غير موصية للعصبة منهم من نجا البروفه يورثه البنات
والامهات ويكون لهم القوم والقاص كمال اء كمال اء كمال اء كمال اء كمال اء
كان في له في اقول اب الفاسح وفي مملكة النيس وهو كذا في التفسير وهو كذا في التفسير
من امة ونة بعد الرمح من قتل وامة وعصبة فباتت الام بورثتها مكانها
ان اصبوا ان يقتلوا او قتلوا واما بعد للعصبة منهم كمال اء كمال اء كمال اء كمال اء
الايات ارمات من وامة النج رجل وورثته رجال ونساء فليكن من القتل
والقبول للرجال لانهم ورثوا الام كمال اء كمال اء كمال اء كمال اء كمال اء
ابن الحامد ان مراد اب الفاسح بالنساء الوارثات ما يشمل الزوجة وكذا الزوجة
في الرجال ويبر الامر كذا بل لامة كل للزوجة الام به النوا من الموارثية ان
نرى القليل من ابا بيمية اما وبنات وعصبة فباتت الام او البنت او العمة
بورثته في مقامه الام الزوجة والنزوجة ما اختل ورثته كمال اء كمال اء كمال اء
اوليا القليل بلا عمو الا باجتها منهم وفي كتاب رثته بالاجوبة ان لامة الماتة
غير مقرر وهو اب الفاسح بوجوب ممل لامة ونة من كمال اء كمال اء كمال اء
الوهابية وامة نيسها او ثلثتها او ثلثها اء اعاقبها كمال اء كمال اء كمال اء
ما يمكنه التفسير علم يغير كمال اء كمال اء كمال اء كمال اء كمال اء كمال اء
وان قيل ميسها يمينه تفتيح المبالغة ويعود كمال اء كمال اء كمال اء كمال اء
بالكلية ميسها يمينه تفتيح المبالغة وتعد في الوهابية كمال اء كمال اء كمال اء
او ثلثها اء اعاقبها كمال اء كمال اء كمال اء كمال اء كمال اء كمال اء
في كتاب الايات من امة ونة كمال اء كمال اء كمال اء كمال اء كمال اء كمال اء

في ثلثه جاد يمين له مال وارضه من كمال اء كمال اء كمال اء كمال اء كمال اء كمال اء
في ثلثه جاد يمين له مال وارضه من كمال اء كمال اء كمال اء كمال اء كمال اء كمال اء
كان في علم ان قتل الخلفاء وعنده لو ارض بثلثه قبل ان يضرب وعما شرب
الضرب ومعه من عطفه ما يعرف به ما هو عليه بل يغير الوصية وهو كذا في التفسير
بالقاص الموت حتى يحصر من الام الموت لانتهاها الفايضة وقاد عفا التفسير
وبه بعض النسخ لا يبر الام التفتية او الام التفسير فان امة ونة جاد ضربه عموين
فبات منها في الفاتل منها يضرب بالقاص اء اعاقبها كمال اء كمال اء كمال اء كمال اء
ابو حنيفة علم النوا في اللغة وفي الامهات عموين وعلم اختصار ابن بونصر
وبانه تعد التومين **فصل في التفسير** وهو كذا في التفسير وهو كذا في التفسير
عشر امة ولوامه نفا او مئة مئة او مئة مئة او مئة مئة او مئة مئة او مئة مئة
الجماء وهو مائة نفا او مئة مئة او مئة مئة او مئة مئة او مئة مئة او مئة مئة
ان الجاني خير في مئة مئة او مئة مئة او مئة مئة او مئة مئة او مئة مئة او مئة مئة
بجسمه مئة مئة او مئة مئة او مئة مئة او مئة مئة او مئة مئة او مئة مئة او مئة مئة
بجسمه مئة مئة او مئة مئة او مئة مئة او مئة مئة او مئة مئة او مئة مئة او مئة مئة
كمال اء كمال اء كمال اء كمال اء كمال اء كمال اء كمال اء كمال اء كمال اء كمال اء
وقد علمت ان قول الام ولوامه نفا مائة او مئة مئة او مئة مئة او مئة مئة او مئة مئة
ابن وهب الوهابية مئة مئة او مئة مئة او مئة مئة او مئة مئة او مئة مئة او مئة مئة
قوله وان تلعن بضرب كمال اء كمال اء كمال اء كمال اء كمال اء كمال اء كمال اء
الراحم من التلعن والبكر على مائة مئة مئة او مئة مئة او مئة مئة او مئة مئة او مئة مئة
اب معرفة برواية اء كمال اء كمال اء كمال اء كمال اء كمال اء كمال اء كمال اء
او يمينها او يمينها يمينه اء كمال اء كمال اء كمال اء كمال اء كمال اء كمال اء
وي يقر اثناء اب الفاسح ومية مائة مئة او مئة مئة او مئة مئة او مئة مئة او مئة مئة
نفسا الحماية او ابر من يمينه مئة مئة او مئة مئة او مئة مئة او مئة مئة او مئة مئة
نفسا ومية مئة مئة او مئة مئة او مئة مئة او مئة مئة او مئة مئة او مئة مئة او مئة مئة

للعبة كالأية اشارة لقوله في ما مونة اللعبة وجاهدتم في كل واحدة ثلث
 فيهمته وفي منفلة عشر فيهمته ونحو عشر فيهمته وفي موخته نصد عشر فيهمته
 وفيها مونة في كل من جراحه ما نفعه **قوله** اللبابة وان يهور في ضربات وجه الكلام
 وان بضربات في جور كقول ابن شماس وان كان في ضربات الا انه في جور
 واحدة **قوله** ومن الصغير يمشي في الفوق والانتقار سنة في كقول ابن
 الحايب ومن الصغير يمشي في مظهره الا ياب من كالفوق والانتقار سنة
 وفي قوله ابن رافا الفقيه في معنى قوله والانتقار لها سنة وقوله في الفقه
 الكبير وقوله ابن رافا في السنة في قوله ابن رافا في السنة في قوله ابن رافا في السنة
 انتقارية السنة ووجبة الاية في الخطا والفصاح في اللغة ونسبه في التوضيح وقال
 ابن عرفة لانهم مظهر من امر الوفاء ونقد الشيخ في لغة رواية الجموع من ابن عرفة
 نبالها اخذ الصبي القفل يفتحه انه من مقلتها بناتهما ولا تظهر انه الاكثر
 من مقلتها او سنة في تجميعه في لغة النواحي في الموازية عن اشد ابن
 الصبي من فلقته سنة اشقر ونبتت امنا في مجمل له القفل في الخطا
 والفوق في اللغة فيقال ابن عرفة انتقار في لغة فاعية في لغة في وجوب الانتقار
 ونقل ابن رافا في الامام عليه بجهب مهله من انه فله في وجوب وجوب
 القفل في الخلو اشارة لقوله في الفوق في وجوبه وان اشكر كتابه في والالفعل في الفوق
 بالخلوات ثم لم يخلص ليكا يتجانر في الجواب في ارايته في نصيحتين منه بتعبه
 يتجانر والصواب يتجانر بل لا فلاح ولم يترك ابن شماس ولا ابن الحايب ولا ابن
 عرفة ولا الله في التوضيح قوله والسمع بار يهام من الحرف مختلفة في
 الصحيحة ونسب لسمع الامر والاعصية وسكولة نصبت له من في يخلو
 قوله والاعصية والبصر في الفوق الصحيحة في لغة فاعية في لغة فاعية في لغة فاعية
 بنفس بصرها في لغة الصحيحة في لغة فاعية في لغة فاعية في لغة فاعية
 بصر الحفصة في لغة فاعية في لغة فاعية في لغة فاعية في لغة فاعية
 في لغة الصحيحة في لغة فاعية في لغة فاعية في لغة فاعية في لغة فاعية

بها

ابن

ايضا حتى يفر وجهه في مرقبه وان في المرقوب ان يمشي فيهمته ووجهه في
 صفة في مرقبه فيهمته والقاء امي بالحمد عليه ويختبر ان في مرقبه فيهمته ووجهه في
 يونس في الشطب ولوا في انه نفس بصر عينية فيهمته اراية فيهمته في لغة فاعية
 بالبيعة في البصر والصوت في السمع في لغة فاعية في لغة فاعية في لغة فاعية
 بصر رمل ومثله في لغة فاعية في لغة فاعية في لغة فاعية في لغة فاعية
 او بصر في لغة فاعية في لغة فاعية في لغة فاعية في لغة فاعية في لغة فاعية
 ابو الحسن الصغير في لغة فاعية في لغة فاعية في لغة فاعية في لغة فاعية
قوله والشع برأية حادة في لغة فاعية في لغة فاعية في لغة فاعية في لغة فاعية
 ومنه النقص في لغة فاعية في لغة فاعية في لغة فاعية في لغة فاعية في لغة فاعية
 والاعصية في لغة فاعية في لغة فاعية في لغة فاعية في لغة فاعية في لغة فاعية
 شيئا في لغة فاعية في لغة فاعية في لغة فاعية في لغة فاعية في لغة فاعية
 بغير مرقبة في لغة فاعية في لغة فاعية في لغة فاعية في لغة فاعية في لغة فاعية
 في لغة فاعية في لغة فاعية في لغة فاعية في لغة فاعية في لغة فاعية في لغة فاعية
قوله وتعبه في لغة فاعية في لغة فاعية في لغة فاعية في لغة فاعية في لغة فاعية
 قال في لغة فاعية في لغة فاعية في لغة فاعية في لغة فاعية في لغة فاعية
قوله واما في لغة فاعية في لغة فاعية في لغة فاعية في لغة فاعية في لغة فاعية
 على وزن اعطاء وفي لغة فاعية في لغة فاعية في لغة فاعية في لغة فاعية في لغة فاعية
 يكون المعنى راجعة كاقامة وبلال في لغة فاعية في لغة فاعية في لغة فاعية في لغة فاعية
 المنقوص في لغة فاعية في لغة فاعية في لغة فاعية في لغة فاعية في لغة فاعية
قوله وفي الاصل في لغة فاعية في لغة فاعية في لغة فاعية في لغة فاعية في لغة فاعية
 ان السادة ان كانت قوية في لغة فاعية في لغة فاعية في لغة فاعية في لغة فاعية
 في لغة فاعية في لغة فاعية في لغة فاعية في لغة فاعية في لغة فاعية في لغة فاعية
 اية لا يضراد الهاشمية واستظهره النحوي بلو في لغة فاعية في لغة فاعية في لغة فاعية
 القوية عشر مظهر والاعصية في لغة فاعية في لغة فاعية في لغة فاعية في لغة فاعية

لا تفرقوا ولا تفرقوا بين الاخير من ذلك ابراهيم بن كثير القيس من اهل
ولا تفرقوا معكم ولا تفرقوا بينكم الا بالحق والعدل لا تفرقوا واما المسئلة
بالاخر ومنها من هو من اهل البيت وفيه فرق بين الاخير من ذلك ابراهيم بن كثير
من اهل البيت من هو من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت
ابن الحبيب **قوله** واستقيم بسلامة

بالعلم عليهم وهو من تعميم واليه
بجانه اهل **قوله** ولم يفرق بينهم قال في الاخير من ذلك ابراهيم بن كثير
الجوهري في ليل الوحيين
قوله ورد في معنى هذه كذا في النوار والافانل هو المتناويز ليل الائمة
وفهم منهم ما يؤيد من المتناويز ورد في الاخير من ذلك ابراهيم بن كثير
المتناويز ليل الائمة ليل الوحيين ليلهم يوم عيد احتفالهم وازداد السلطان
غير من ذلك وما جاوره واستقاموا ليل الائمة ليلهم ليلهم ليلهم
اب مرفعة ليل الائمة من جوارهم ليل الائمة ليلهم ليلهم ليلهم
خروجهم نفاضا ليلهم ليلهم ليلهم ليلهم ليلهم ليلهم ليلهم
لله ليلهم ليلهم ليلهم ليلهم ليلهم ليلهم ليلهم ليلهم
يتونصرا ليلهم ليلهم ليلهم ليلهم ليلهم ليلهم ليلهم ليلهم
نصبتهم واستقاموا ليلهم ليلهم ليلهم ليلهم ليلهم ليلهم ليلهم
وبالله التوفيق **باب**

قوله الردة بغير العلم اب مرفعة الردة بغير العلم بغير العلم بالشهادتين
هو التزام احكامها **قوله** ونحوه ابراهيم بن كثير بن كثير بن كثير
يخرج به غير العلم بغير العلم بغير العلم بغير العلم بغير العلم
في التوقيع ويلي بالقرن الثاني والاربعين والاربعين والاربعين
سحر بغيره وقاعدة ما يدرى في ذلك بغيره بالحق العجيب ابر

الخام

الفاصل بين الشك في علمه بالصواب واختصار من ذلك ابراهيم بن كثير بن كثير
قوله لا يمانته الله بما جازى الا بالحق والعدل لا يمانته الله بما جازى الا بالحق والعدل
في الخطيب قاهر يري ان ينطق بطلان الاصل فيقول له اصبر حتى ابراهيم بن كثير بن كثير
بانه يحكم بغير الخطيب لان في بعض النسخ انه اراد بهذا الخبر زمانا قال في حقه من شكا
الفرايد وم ارضعده وبع ارضعده الخطيب لغيره وعند نقلها في التوضيح
واما الائمة بما مانته الله ونحوه ففي الحال فيه الفرايد النقص في البقرة الثالثة
لا خيرة من فرائده بما حكام **قوله** عبيد واصل اب الشايط بعض ما شئت من
بعض والوفود من ذلك كله متاخر **قوله** كان ليلهم ليلهم ليلهم ليلهم
اب شامرو ولوقد مر عتبة ابراهيم بن كثير بن كثير بن كثير بن كثير
في ماله شيء ولا ينبغي على ذلك وميله من بل يوقف

يا تبي

وان قاب شحات كان لو مرتته **قوله** الائمة البقرة بن كثير بن كثير بن كثير
ابن لا يؤمن منه ما جنى عمة اهل من مصلح الائمة البقرة بن كثير بن كثير بن كثير
عقبه ليلهم ليلهم ليلهم ليلهم ليلهم ليلهم ليلهم ليلهم
قوله اراهم بد نفاضا وان جية نه او غلطة في اواخر النسخ وبع بعضها وان
فيه والتمه الشفاء او الحق به تقاضا بغيره او نصبه او بينه او غلطة من
فضاله فتأمل ما يليق به الا غلبا في كلام الله **قوله** وبيهم فان اهل الله على من
له عليه جوابا ليلهم ليلهم ليلهم ليلهم ليلهم ليلهم ليلهم ليلهم
وان سيب الخلاف ليلهم ليلهم ليلهم ليلهم ليلهم ليلهم ليلهم ليلهم
شتم الناصر لفرينة اللقب ولوقد لاصل الله عليه ولم يمتنع في قتله والله
على اهل **قوله** او تنبوا الا ان يحصر من الاظهر اشار به كما في ربيع من مهاد يحيى
من اهل الفاص من كتاب المرتبة بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
بقال ويجد يحصر في ذلك فليتب عوا اليه في الحصر قال في الائمة بغيره بغيره
ابن كثير بن كثير بن كثير بن كثير بن كثير بن كثير بن كثير بن كثير
ان اهل الله في الحصر ومجبة بالعلانية مع الزنديقي وهو قول الخطيب في

١٠ والحد والتوبة - وكذا المصنف في الفلا، **قوله** ارسيفه بفلا، على الاظهر
 كذا في بعض النسخ - في مرجع جامع من جامع يعنى من كتاب الفقه -
 مسالت ابر القاصح عن جامع يعنى زوجته من رجل افرت -
 فوكيها محشيتها فاد وجعت في محاسن بعض اصحابنا عن مالك وهو
 راي انهما ينفقان وتكون طلقة بائنة ويرجع عليه المحشيت بالشر فلت
 فلو لم يقر بها رجوع قال فخر اخر ان تحت وينحل زوجها وان كان من الحرة اجب
 ان كقول مالك فيمن سرق يجرع له يقطر ابر رشة لا تشبهه افرو من الجوع -
 وكونها طلقة بائنة هو ظاهر قول مالك في جامع يعنى من كتاب العتق
 وقيل في البتة ووجه التسمية انهم يجرعون بها جوع ان المحشيت يملأها بخرابيد
 ملك الامه فيجوع به وحبها اياها كالمكر لها وان كانت حابسة ان لو امتعت
 لفر عن اكرامها اب معرفة كون احد جعلها في اليوم الطوع ينحى كونها
 مكرهة ثم قال قول ابر رشة وعك قول ابى الحامشون من زواج ابنته رجلا
 فحبها وارحل اليه امته فوكيها فانها تحت الا ان تنع على انها كانت
 انما زوجت منه تحت هذه الحجة ان كانت لزوجها يبيعها فوكيها المحشيت
 الا ان تنع على انه اكرامها على الوكي وهو قول ابى وهب في جامع زوناد
 من خلاص العتق على من زواج امراته خلافا لابي ينيود قال ابر رشة لها
 عن محبة وتزوجها اياها كبيعها سواء **قوله** كان ادعى ثرا امته ونحل
 اباهم وعك الوالك في هذا المفتضى ما في اوله في ذلك **قوله** ان احاب
 به من مراده احابة التزويج التي يفوق بها الامه الا احابة الزنا التي
 يوجب الحق ويرى احابة صحيحة كما قال في الاحكام حتى يولد بالزنا الحقة
 بلا مانع **قوله** وتخصر كل ذرة صاحب زاده بعض النسخ بالعتق والوكي
 به، واصفا كل ذرة ليتناول الكلام كل تخصيص يمكن في احدهما من المحشيت
 كالعتق او من امه لها خلاصا **قوله** فيمن سرق يجرع له من حين سجنه كما
 في امره ابى الحامش في امر العام قبله في التفريق خارج **شبهه** كاهل المذهب

والله تعالى اعلم ان العجب من التفريق فلا يجزى عنه عيب وامراته كما لم يقر علىهما
 تفريق وفول القاصح ان تفريق التفريق في المرأة لعنه الله او الرقيقة المأمونة
 لم يصفك العجب فلا او الزنا وفيه من في هذه الايام في مدينة باصر كاهل الله
 تعالى بيمين المرأة الزانية ينفق لها بعد اربعة اجل في بناء مله **قوله** وان عاد اخر
 ثانية هذه عبارة ابى شامس وله عزاء لها ابى معرفة ولم يزد اياها عيب الصلاح
 وطرق في مضاهي الاحتمال واستظهر **قوله** في النجى ان ينفق لها ما قبل
 تمام السنة ولا افتصر على الاخير **قوله** اخره ولم يقل امية زيادة فاجعة
 لا لبعث امية اخبر من بعد اخره لانها تنزل على الاعادة الى المكان الذي
 سجد فيه او لا وفي لا يرد الا ما في خصوصية في المكان كما يتبين له من عيب
 مصانته فيسره ابى يسمي عليه العتق في بلد امه من الاول وتبعه في التوضيح
قوله تناولات يعني عنه **قوله** **الفقه**
قوله ولا ادفع الزنا اخر جامع ابى القاصح سهل مالك عن منبوء اخر عليه
 فيبيل ابى الزانية فقال امره ان يفر بانه اكرامه ولا يملك على من اجترع عليه
 قال ابر رشة انما لم يبرأ من امره من قال منبوء يا بن الزانية من اجل ان
 امه لا تفر ولا يملك على من فقه ومجهول لا يعرف وفيه لو قال لبيبا بن
 الزنا لم يجره ولا يعرف ابوه وفيه لو قال ابى حبيب في الرواية انه لا يملك
 على من فقه منبوء يا بنه اكرامه وهو معنى قوله في هذه الرواية وامه
 على من اجترع عليه وامه لو قال له ياول زفر لوبس في الحجة لاقتها ان
 يكون لرفقة وان كان فقه بنة وامه القيس والمحمول فيجوز من فقه بابه
 وامه قاله ابى حبيب في الرواية له وانظر البقر بين المنبوء واللفظ
 في اخر العتق الشاة من التنبيهات وقال ابى عبيد الصلاح في قول ابى
 الحامش والنجى عن ابى او الحجة لغير المحمول اللام في غير المحمول متعلقة
 بالنجى وهو بالحاء المكسرة والميم ينفق لها وكانه زيادة في بدل المحمول
 لا تعلق تحت انسابهم الامم ابى يسمي بغير ليل انهم لا يتوارثون

بانه انما تعلم انما تعلم من نبي وامرهم من نبي بلاك مثلك يتحقق
 انه فكله من نبي بل يقدح ولا يجتازك هذه الزيادة له وانما علم
 معرفة فقال المحمولى لا نبي له يعرف ولا يتصور نبيه ثم قال اب عبد السلام
 وان قلنا هو انما علم انه ينبغي ان يقال بجه من نبي المحمولى من الابرار
 بخلقها لو كان لواحد منهم ليس له انما ينبغي انما علم انما علمنا له
 التوارث بالنسب بجهلنا بانما علمنا لانهم انما علمنا نبي
 المتعملة شفيق على المشهور ويحتمل ان يقال من هذه ايات
 من انما علم من ١٦١ اية غير المحمولى بانه لا يمتنع مع ما وانما علم
 في الحق بانه من كلام ابي رشة ومنه برأيه الفهمي لغير المحمولى
 بالجميع والهاء وعما به اب عبد السلام وقال في التوضيح احترازه من المحمولى
 كما منبهة واشار للصياح انما كور بعد عليه وتامله **قوله** او غير ان كلف
 وعرف من وجهه يوجب الحق بانه انما علمنا بانه من وجهه كلف
 ضمير كلف يجوز انما علم الاحتراز من وجهه قبل التخليص **قوله** ولو كان
 مع كلف توكيد ولو لم يقطعه ما ضربه **قوله** او محمولى كذا في النسخ ومصراته
 معطوف على قوله ان نبي انا وان كان محمولى ولا يجزى ما فيه والتمسنا
 تصحيحه وحرا به او محمولى كانه قال كان بلغت الصبيبة الوكي او صبي
 الفاء والصبي محمولى كونه قوله في التوضيح انما علمنا انما يشترط
 البلوغ في اللواك انما كان باعلا واما انما كان محمولى بلاك وذا او من
 الصبيبة بانه لا وفاته الشيخ ابو محمد طاح وغيره وهو ما تليفنا من نفاية
 ايمشنا الباصيين وكان قال انما نقل او ولي نبي كذا في النسخ ابو عبد
 الله بن هارون اما انما علم البصره انما قال ليرجل يانقل بانه بجه لا نه قد قال
 ولو قال الرجل لنفسه انما نقل بانه بجه لا نه قد دامة وذا لو نحب بجه لا
 انما علم او نحب او عشيرة غير بكنه ونسبه وعشيرة بانه بجه لا نه قد و
 امه لانه انما علم الجواهر وعملها نقلها ابرار معرفة وذا ينبغي فيك القيس

بالظن

بالمعصية وزن من راحة المحمولى يقال رجل يغفل ونقل ابرار فاحسن النسيب
 قال اب عبد السلام في تعليل وجوب الحق بانه فاء ولامه كسر هذه الابرار
 يا ولي نبي كذا في النسخ انما علمنا انما علمنا انما علمنا انما علمنا
 الا انما علمنا وهو مقتضى قوله في الحق بانه فاء ولامه كسر هذه الابرار
 لست لا يفتخر خبره حية الحق **قوله** انما علمنا انما علمنا
 قوله ونسب ليه اليه من راحة المحمولى لا يفتخر ليرجل اختيار فكله
 اليه اليه من راحة المحمولى لا يفتخر ليرجل اختيار فكله
 يمين شلاء فكله من راحة المحمولى لا يفتخر ليرجل اختيار فكله
 عليه فكله من راحة المحمولى لا يفتخر ليرجل اختيار فكله
 بقطر او صليح لا صرفه تفه من قال الحق ولا يفتخر ليرجل اختيار فكله
 الفراء ورده لا يفتخر ليرجل اختيار فكله
 فكله ولا يفتخر ليرجل اختيار فكله
 فكله بجه لا نه لو كان محمولى فكله
 لانها انما صرفت **قوله** في راحة المحمولى لا يفتخر ليرجل اختيار فكله
 اليه من راحة المحمولى لا يفتخر ليرجل اختيار فكله
 اليه من راحة المحمولى لا يفتخر ليرجل اختيار فكله
 بجه لا نه لو كان محمولى لا يفتخر ليرجل اختيار فكله
 الجارح وهو من باب الاستخفاف واما قوله او جلد ميتة فهو معطوف على
 جاز ونسبه باعله **قوله** في راحة المحمولى لا يفتخر ليرجل اختيار فكله
 لا اعرفه نصه الا بالامام شامس وهو نصه الفراء الوحيين ومقتضى محاسب
 انما علمنا بجه لا نه لو كان محمولى لا يفتخر ليرجل اختيار فكله
 ومنها قوله في الحق بانه فاء ولامه كسر هذه الابرار
 ابنه ومنها قوله في الحق بانه فاء ولامه كسر هذه الابرار
 افام بيته انه كان استودعه هذه الامتاع بنفسه بجه لا نه لو كان

٦
٢٨ خلا والفة
١١ الف الفة
١٢ الف الفة
١٣ الف الفة
١٤ الف الفة
١٥ الف الفة
١٦ الف الفة
١٧ الف الفة
١٨ الف الفة
١٩ الف الفة
٢٠ الف الفة

١٠

[illegible]

قال في هذا الباب الحزب والنقيب في قوله فطعموا ولا تؤنوه كان كثيرا من محققين
 شيئا في شيئا لا ينظرون قراءة اب الحاميد ويرون قراءة اب الجلاب وروى
قوله وقبل رموه ولو بلا شبهة ان كانا اذ احب نفسه وتصفيه شبهة
 بيينة فكيف قوله او ان لمية بالفرج بلا فطروا انرا العبة في الفحص
 كذا اذ الحشر النحبة التي وفينا عليها ولا يصح غيرك وقال في الامه وانه ارف
 عبه وما بر ومكانت اواع ولا بصرفه فطروا الا ايمضوا الصرفة واظفروا
 بد ادعى العبة انه ما له صفة مؤيمنة قال ابر عرفة في قول قوله في الامه
 نظروا وكان في يده على تفيية النحبة له بغير الكا تب زاده ابو الحسن
 الصغير ومك امانه ومك الاما تب وبالله تعال التوفيق
باب الحراية قوله والا اخل في ليل او نهار في زفا
 او دار فانتل لياخذ المال النحبة اذ علم به بعة اذ اخذ المتاع وغرو به فقاتل
 حتى قجا به بطلو مسارق الا فنتاله مينه لاجوعه نجسه واد علم به قبل
 اذ ياخذ المتاع فقاتل حتى اخذ كاه بخاريا عند ماله وعنه عبة الملك
 ليس بخارب وقال قبله في كتاب في الية في الرجل في الصخر او عنة القنصة
 ينتزع ثوبه في الخلوة لا فطروا عليه الا ان يكون لها او بخاريا بما في الية
 الرجل في الليل في كاه حتى ينتزع ثوبه بعد تظفيرة بلا فطروا عليه ولا قبله
 علمه اذ عبة المتاع واد عرفة **قوله** فقاتل بعة المناشدة اذ امكر ثم يملك
 فيقتل لهذا ابراهمة الا منتصار حيث اختفى في حر الفنتال عنة ذكر القتل
 الكبة وروى قوله تعال اذ يقتلوا **قوله** فاد النحبة يقتل البخارب بالبعد
 او الرمح لا بصفة تهذيب ولا بجارية ولا يرمي من مكان مرتفع واد طلب طلب
 فابها لا منكر مسا وتعلق به اذ وكذا هو الفراء اذ الصلب من قايح بنجسه
 كالنهي والمنة طلب اخافته للقتل ويملكه بغير المرافة قال يقتل او يطلب
 او يفتك او ينجى كذا هو الفراء **قوله** وسفك من الماء بايتيل الا كاهها
 او ترك ما هو عليه هذا لقوله تعال الا ان يرب تابوا من قبل ارتفعوا عليهم

من ملك

وفيه عليه المرتبة يحامو بخلاف الصارق لقوله تعال في كتاب من يبيع
 كلمه والحق بان الله يتوب عليه وفيه عليه الزنديق يحامو للاحتسار
 ويصطفيه في الكفايات **قوله** قال الباجي عن محبوب لا يجوز له يؤمن البخارب
 اذ صال الا ما من بخلاف المشترك ان المشترك يقرأ اا من على حاله وبينة
 اموال اعطى ولا يجوز تامين البخارب على ذلك ولا امان له في ذلك والامتنون
 البخارب بنجسه **قوله** اعطى الا ما من بخلاف فيه فيقول يتبع له ذلك وقيل لا قاله
 اصبو امتنوه عن امر عجب او غيرك امنه السلطان او غيرك لانه حتى
 الله تعال **باب الخمر** بشرى النبي وصح تبجيه مما اجتج به الفاضل لتبجيه
 قوله ولو **قوله** قال مالك ما ورد علينا مشرف مثل سجيل اما انه اخر
 ما عارفه عليه الا يشرب النبي وله ايفتضه انه يبقار فقبله ذلك عليه
قوله او شهة اشتهاء بشرب او شمع وان قولها اء وان قولها شاة القش
 لا ما اشتهت او لم من نهي وله افعنى قول الباجي اذ اختلج الشهور
 فقال بعضهم لهم رايحة مصغر وفاد بعضهم لهم رايحة غير مصغر
 فقال ابر حبيب ان اجتمع منهم اشتهاء على انها رايحة مصكرة **قوله**
 قال الباجي وان شك الشهود في الرايحة فاد من المل العبد نكل وان كان
 من المل القتل فاد حبيب وروا ابر الفاضل في الموازنة والقضية له و
 انوا در عبة الملك يختبر بقرائة الصور التي لا يشك في معرفته
 بها بانه يقرأها واختلط فيه شرب مصكرا وبجة **قوله** وجاز لا كراهة
 تصريح بجوار افعاح المكرة علم القشر وهو المرتضى عنه ابر عبة السلام
 اء قال المكرة علم شرب الخمر اما غير مواخذ علم ما دل عليه قوله عليه
 السلام روى عن امتع فكلوها ونصيا نكها وما استكرهوا عليه وهو
 الصبي واما ما يكون نكدا شبهة تصفك الحة عنه من منكر المكرة من شرب
 الخمر فان بعضهم يحجز للمكرة فعلا ما لا يضيف بخلاف القول وتبعه ابر

عروة يقال لا يجر لوضوء الشبهة او معك تحليجه وهو لا يظهر للمعنى اعتباراً به
الخطا ونحوه **قوله** جبراً ولو ما لا فامة ونزع الهامة وضرب بسوء او غير
لهة غير يشهد الامة والفضيب والجبل والية ونحوها فاداب عروة
عمل الفضاة من انواع التعزير ضرب القبا بجراد اعد حاتر بل القف
قوله وضرب ماصراً فاداب عبة السلاج في هذه اصغرية اذ الولاء والابا مامرون
بالتأديب والتعزير فتضيقهم ما يقصر اليه التعزير مما مر له به كتكليف
الايام واحدة من هذه الافاق منهم ما هو مثل هذه الحارة شيخ الجماعة ابو مطلق
يحيى بن علال ينقذ الفاء في اليم مكتوباً وقال له اياك اياك اياك تبتل بالماء
قوله او عطفه بضم ياء فاعلم احسانه قال اما في اختلافه المقصود اء
ببنة ياء فحفظت احسان العاض بما كمشهور عنه نانا فامر وقال
بعض المحابنا لا ضار عليه قال بعض الحنفية من شيوعنا انما ضمنه من
ضمنه من المحابنا لا يجرى النزع بالربى حتى لا تنقلوا احسان العاض
وحملوا الحديث عن ذلك قال ابو عروة وذكر ابي بختيار فويل بالبيعة المشهور
بـ وقال ابو عبة السلاج انشاد مسعود الضمان وهو الجار على قول القائل
يكيد ربه الصحيح لا يثله زاد ابو داود ان شئت ان تمكثه من يدي فحفظها
ثم شرمها من يمينه **قوله** او نظره من كوة بقصة عبيد كرامان منسلة
العاض المتقدمة من هذه المعنى لوروى انصار من ينظر اليه في
بيته باطاب عبيده فاقبلوا المحابنا باكثرهم على اثبات الضمان وافلهم
على نعيم لقوله صلى الله عليه وسلم لو ان امرأ الاكلو عليك بغير اذ فجعته
بحقها فبيعات عبيده يجرى عليك جناحاً وعلية افتحها ابي عروة
يزاد في التوجيه حمل اكثرهم الحديث على غير القامة لغير العيس او على
نفي الاثبات وهو الضمان **قوله** ولا يلا اشارته لول قول ابي الحاميد ولا نظر
من كوة او من باب بقصة عبيد قال ابو عبة السلاج ان قوله بلان
على ان بجراد الفضة ان عبيد الناحر لا يوجب معها وانه لا يجرى من الفضة ان يجرى

عليه

عبيده وان بقا عبيد الناحر فضة او انه لو فضة الزجر بحات او شيطها
بقا فية عبيد الناحر بلا فضة لا معنى للغة هنا انكاد عبيد الباني بيب
ففيه عبيد الناحر **قوله** وما اتلك البهاج ليلاً جعل ربهها وازاد عطفها
فيتمتها كذا قال الباج وغيره الواجب في فية واد كاتنا اكثر
من فية اما شية ورواه ابو الفاضل فاداب عروة ومثله في سماع اشهب
ابو رشة يريه وليسر له ان يعلم اما شية في فية ما اجبت بخا والعب
الجملة لا العبلة هو الجملة انه هو مطلق والما شية ليقتلهم الجانبية ان ليقتل
بما طبة وانما الجملة ربهها وقال ابو عمر عن يحيى بن يحيى انما علم ربهها لا فدل
من فيتمتها او فية ما اجبت في قال واكتف فاضله على العبلة الجملة **قوله**
فيتمتها على الرما والخوف ابو رشة ان ابو وهو صغير فية
يجل يسه على الرما والحق فانه في سماع يحيى ولا اختلاف في ان لا
يرجى عروة في لحيته ثم عدى الخطا في سائر من عروة وبالله تعالى التوفيق
باب القس **قوله** الا ان يهلج او يحول ينفي ان يكون
مطخوباً بايا ولا بالوا وبشهادته النقول والله تعالى اعلم **قوله** به وبك
الرفقة والتحرير اعر بلا اعتنا وبك الرفقة والتحرير بطور كقول ابي
الحاميد الصيغة العودية كالتحرير والاعتنا وبك الرفقة فضمير به
للاعتنا وبك مطخوب عليه من غير اعادة التاخير على قول الكوفيين
واير ما لك **قوله** بلا فريضة مع ارمط بفتح الحاء المعجمة ومكور اللام
بمعنى الخالصة والعصيان وكذا افر القصار بالكة في الامة ونه فقال قال
ملك يهي عجب من حمل عبة كاو من شيا رواه عنه فقال له ما ش
لا حرا او قال له تهلج يا حرا ويح يربقة ما هذه الحربة وانما اراد انك
تعصية باش في معصية اياي كالحرب فاشية عليه في الغضا والاب العتوة
وم ضبطه ملك يفتح الحاء المهملة ويحصر اللام ويصله بفتح الفصح بفتح
فحد اللبنة وتذهب عن المعنى **قوله** ولا ياتي بهير بملك او وكذا كرية فلانما

في لغة من املك وما يملكه في بعض النسخ والاشتر من املك والسفر واحدة واما
الاقتناء بالنون والفتحة وهو هنا ضلل ليس ملائمة لو كانت هنا امر الاما
لجاء في قوله من قوله قبل واح الولا وامرية انه ممول هنا على قولنا
في قوله في لغة الفتحة لتحويل النسخ اياه لقوله نظر وما كان في كلام
للغة وانه مجهول محض نقل هذه اللغة في ترجمته واما اب عربة فيقتصر
على قول اب يوسف قال اب محنون وفيه خلاف في لغة الانات في جميع **قوله** وجب
بالنظر في لغة لا يت معنى يشمل النذر المطلق والمعلق كما قال في التوضيح
واخر في البث من النذر غير مناسب كما قال اب عبد السلام لا كنه في حجر
لا حشنة المنطقه قال في اول الفتحة الاول من الة ونه الوحيه بالفتحة عمة
ان شاء رجوها وميت عتي عمة او حشنة لك في عتي عليه
بالفتحة ولو عمة بالفتحة او غير متقدم فيض عليه في لك وامر يقتضيه
النسخ من قال على عتي عمة لزمه بان لم يكد مهيئا لم يحسب وان كان مهيئا
فيقال ملك ما يحسب ولا شطب عن حجة ان قال لا اهل فضى عليه بان قال لاهل
ترك وار مات قبل ان يفعل لم يقتض في ثلث في غير كواب الفاص في الموازنة
من جعل شيئا للمصالح ولم يعينهم بانه يحسب فعل في اجبر في الفتحة
وان لم يعينه اب عمة في الفضا من فاعر الفتحة بدنا لثما ان كان مهيئا
اب عبد السلام وقول اشطب افسر لتعلق حق الا في في لك وهو
معين مع تحقود الشارع للفتحة **قوله** والولة وان جعل بنت امر وان جعلت
شيئا على **قوله** لها حجة الرصالة وغيرها في بعض النسخ لبنت
باللحم معان الكاوم كانه من تمام الانبياء وان كان الصا بل لبنت وضلا
عن اريكون لابر من جعل للمعنى الاول في لغة الولا على الولا فاص بالان في لتخيه
البنت به وهو على التاء شامل للثة كرو والاشي يكون لتجميع الحكم
في الاعلى والاصح ليس بتامه **قوله** وان واخذ خلفا لا يجاء وجر
على ما في الابواب ويمنع عطف ما بنت قبلو عمر في هذا الفار لوس

قوله

قوله غير مهيئ وعمة ودمه يمشي بره غير مهيئ انه باعل عمة **قوله** اريكون
القيمة يومه اريكون الحكم المتفهم في قوله وبالحكم جميع **قوله** وان كان الفتحة
محلى الالفة وان ايسر بها وجعلت من مشروك البطلان وان ممل عتق
باختياره وان ابنة الفتحة هذه في مشروك معطوفة على الشرط الاول
وهو قوله ان في القيمة يومه بمشروك التخييل في خمسة لان كبر ان
المعطوفات مائة الثالث ولوا مملها لكان احضر واپس واما قوله في
اشياءها ان بعضها فيا يثبتها بكم محتمل لراشيت فيه ان كان اولها
قوله والابلى مصحفا **قوله** اريكون اريكون اريكون اريكون اريكون اريكون
بفعل مصحفا اريكون **قوله** وان احمق ليعسر في في الولة النسخ الصحيحة **قوله** بمنعه
بمنعه في امانته والضمير المقاد اليه عمة على التفويض في هذه المختصر
من قول اب الحاجب وان احمق بفسر في التفويض في عمة ولا تفويض
في **قوله** فبذلك في ايسر اريكون الحكم بمنو التفويض في هذه قال اب
الحاجب ولوم يحكم في ايسر في اثباته واثبات في اثبات التفويض
قوله ومخر اللة معطوف على قوله اريكون اريكون اريكون **قوله** في قول ما
الغير اب عبد السلام ولا يلزم امة الشرط في قول ما في الغير باعتبار
اللة وممل على الفتحة ممل وقال اب راحة الفحص في في الولة ممل
الغير يقتضي به **قوله** وان اعتق مينا او برة حجر ومبركة اهل الصواب
فيكون تلقيبها مرتبة كماله ونه **قوله** لانزور من ممل عليها فلا فله مراد
ولا فله ممل **قوله** وبنت وان حبس الفتحة في ثا اهل الصواب في قولنا
الانكابة على ان وروى الفتحة على العا عليه ونصب فينا على البعولية ونه في ابواب
نم الة ونه **قوله** وروى وايستثنى ليو او عتي اريكون **قوله** في الجنيح التي بنت
امه للذي ولا يستثنى الجنيح من حيث الجملة لا ليو امه هذه ولا
لعتقها في صورة اخرى فان من اعتق ما كان مينا لاهل الصواب **قوله**
ويجزا اشترا ما يقتضي على صغير بما لم امفك ولا او يبيع الور لا اب

ونسبها من المميز ولو كان صغيرا وهو مشغل ان غير المكلف لا يلزمه شيء من
 التزاماته وانما لزمته الوحيية اذ اقامت استحقاقا وكما روي عن الماهج
 فيها وان لا الرجع عنها ولا يرجع له من التمسك بها الزمته وفيه نص في
 الملك على ان تسمى من يملكها لا يجوز وكل من ارادته من يملكه
 عليه ينكر هذه الامور من علاج اب الحايب وكذا الاستحقاق ابراشا
 الفقيه اب هارون وتبطل في التوضيح وقال اب مرتبة هذا الاستحقاق
 واضح ان ممل فوله ينبغي من المميز على لزوم وان ممل على محنة دون
 لزومه فيصير على الوحيية فيصح وفيه يوجب اب الفاضل في غات الزمته ولا
 محنة لزومها انما لها وصية وقال الباجي في تزجية وصية الصغير قال عيسى
 المكلف لا يجوز تسمية من يملكه وفوله عيسى المكلف في النوازل وما قبله اس
 مومة من عزوه لنقل الباجي انفس مما قبله اب راحة الفقيه من عزوه
 بحاية بعض من صنفه من الفقهاء عن الرجع اجماع **قوله** او بعد مائة اربع
 يرد في ممل فله ابر وعنه ايجمل على الوحيية انما قال ان حريته مائة بغير
 الشرط ليس ولهذا اقول اب الفاضل هو وصية اب احتج به ان اراد التمسك
 شيء قال يمين قال ان علمت بلانا فانت حريته مائة بكلمة لزمه عنقه بغير
 موته كما لو حمل بالعتق ويحفل بغير مائة بغيره فانه يلزمه فان وعنه
 هذه يلزمه ويعتق من ثلثه وصار حنته بعد العتق الموت تشبهها
 بالتدبير يعرف في قوله انت حريته مائة ليس غير المعلق بجعله وحيته
 المعلق بجعله تسمى **قوله** اول الحمل مطلقا وكونه ما يبرم اتمه بغيره
 ان حملت بغيره ان يبعث التمسك بغيره بغيره اب يونس امة ونة بفال جمل
 ما في ظهر امة بمرور قبل التمسك بغيره مائة بغيره قبل التمسك بغيره
 تجزؤم النطقة من امة بمرور مائة مائة مائة كحيلة امة التمسك بغيره
قوله حيث كان ابر وان تعالونه لا ملاك وبالله تعال التمسك
باب الحائض **قوله** ويرجوا ان يعتق على الا ابرو

انز

ونسبها من المميز ولو كان صغيرا وهو مشغل ان غير المكلف لا يلزمه شيء من
 التزاماته وانما لزمته الوحيية اذ اقامت استحقاقا وكما روي عن الماهج
 فيها وان لا الرجع عنها ولا يرجع له من التمسك بها الزمته وفيه نص في
 الملك على ان تسمى من يملكها لا يجوز وكل من ارادته من يملكه
 عليه ينكر هذه الامور من علاج اب الحايب وكذا الاستحقاق ابراشا
 الفقيه اب هارون وتبطل في التوضيح وقال اب مرتبة هذا الاستحقاق
 واضح ان ممل فوله ينبغي من المميز على لزوم وان ممل على محنة دون
 لزومه فيصير على الوحيية فيصح وفيه يوجب اب الفاضل في غات الزمته ولا
 محنة لزومها انما لها وصية وقال الباجي في تزجية وصية الصغير قال عيسى
 المكلف لا يجوز تسمية من يملكه وفوله عيسى المكلف في النوازل وما قبله اس
 مومة من عزوه لنقل الباجي انفس مما قبله اب راحة الفقيه من عزوه
 بحاية بعض من صنفه من الفقهاء عن الرجع اجماع **قوله** او بعد مائة اربع
 يرد في ممل فله ابر وعنه ايجمل على الوحيية انما قال ان حريته مائة بغير
 الشرط ليس ولهذا اقول اب الفاضل هو وصية اب احتج به ان اراد التمسك
 شيء قال يمين قال ان علمت بلانا فانت حريته مائة بكلمة لزمه عنقه بغير
 موته كما لو حمل بالعتق ويحفل بغير مائة بغيره فانه يلزمه فان وعنه
 هذه يلزمه ويعتق من ثلثه وصار حنته بعد العتق الموت تشبهها
 بالتدبير يعرف في قوله انت حريته مائة ليس غير المعلق بجعله وحيته
 المعلق بجعله تسمى **قوله** اول الحمل مطلقا وكونه ما يبرم اتمه بغيره
 ان حملت بغيره ان يبعث التمسك بغيره بغيره اب يونس امة ونة بفال جمل
 ما في ظهر امة بمرور قبل التمسك بغيره مائة بغيره قبل التمسك بغيره
 تجزؤم النطقة من امة بمرور مائة مائة مائة كحيلة امة التمسك بغيره
قوله حيث كان ابر وان تعالونه لا ملاك وبالله تعال التمسك
باب الحائض **قوله** ويرجوا ان يعتق على الا ابرو

بعد

يجر نروجا الا ان يكون لغيره يجره مبنيا للقول حتى يقع على راجع من كتاب
 او وارث او وصية وبنيا صبا ما عطف عليه وهو لغيره يجره وعمل الراجح متعلق
 بيقيني والراجح ان يكون كتاب الراجح في ذلك من ماله سواء اثر الراجح
 ونصحه وانحة واما الزور فيقال في اخر الكتاب من الراجح ولا
 يرثه من ماله في الكتابة الا ان لو ادعى عنه يجره عليه في الزوجة
 الزوجة لا ترثه ولا يجره عليها
 ماله ولا يجره عليها يرثه من وارث او وصية ابو الحسن الصغير اقاموا
 منه الزور ولا يجره عن زوجته اذ اقامها بغير امرها في الزور
 يجرها واما ان كان بامرها فهو مطلق يجره عليها وقال ابو يوسف
 اب حبيب وابو امامة لا يجره امة لها من الاخرات الا ان يجره عنه ما يلقى
 به من الكتابة وقال ابو الفاسح ومطرف وابو امامة لا يجره اذ اقام
 امة الزوجين طاحبه اب يوسف يجره ان ابتاعه فكار جوع له عليه الا ان يكون
 فيه له بامر امة او غيره عار به فانيته بعد ذلك في كانه وماله
 في بعض التفاسير فانكره فله لا يجره عليها ان عتقت بانه امة وكذا
 لو رثت عنه طاحنه وان اراد ان يجعله في الاخرية تبصير المذهب
 بتامه ولم يرد اب حبيب العكاج وابو حنيفة والراجح في التوضيح على ما في المتن
قوله واقراره برفقة كذا فيهما رايان السخنة وهو محكم المفسر والراجح
 في ماله وقراره برفقة كذا فيهما رايان السخنة وهو محكم المفسر والراجح
 الراجح وانه اقر كتاب بقتل خطايم يلزمه شيء عجز او عتق ولو اقر
 بقتل الزوج ماله عتق او رقا بصر وبالعرق بين جناتيه الكفا والراجح
 واياها تبو امة **قوله** وانه وجه العرف مهيما او استحق موجود كهيبة
 وان بضمه له ولم يجر له مال هذه من مشتقات هذه المختصر وما
 زلت اتمنى ان افهم على شيء مثل هذه المشتقات من كلام شيخ
 شيخنا العلامة اب حبيب الله اب مرزوق والشيخ البصالح والشيخ

للمدة ونة

المملولوا وانه اية ان ذلك في حال هذه الشر ومات في تلك الحالة بالمال
 الراجح من ماله ماضين وفيه كتب بعض التفاسير كلام الامام اب حبيب
 الله اب مرزوق عليه السلام بالنظر في تهيئة له في حاله ونفقاته ونحوه
 ووجه في هذا الكلام في بعض النسخ ان كان قوله وان وجه مطلقا على ان يجر
 قوله وبمقتضى ابيات ويكره المقتضى ان الكتابة تبغض ايضا ووجه الحجة
 العرف في الزكاة عليه ماله مهيما او استحق في ذلك العرف من ماله وفيه كان
 كاتبه عليه موهوبه ماله الراجح ان استحق من ماله وفيه كان كاتبه عليه
 مهيما وهو مطلق قوله مهيما وفيه الكتابة لا تستحق العرف الموصوف
 والمهيما يثبت وان ملك الكتاب هذه العرف بوجه شبهة وامر ابي حبيب
 ان في العرف لا شبهة له به بل صرفه او خصمه وهذه الاخرية في قوله
 وان بضمه له والخصم للكتاب ابر وان ثبت كونه في العرف للكتاب بوجه
 شبهة لكان يقال ان كاتبه به بضمه له بضمه له ولا تبغض الكتابة
 بل يجره ماله كاتبه وقوله وان لم يكن له مال في هذه الحالة ان بعض الكتاب
 لعيب العرف او استحقاقه موصوف او مهيما انا هو الراجح في الكتاب مال
 واما ان كان للكتاب مال فانه يجره ماله كاتبه او يجره عليه بمثل العرف ان كان موجودا
 وبقيته ان كان مهيما بقوله وان لم يكن له مال فانه يجره بضمه في هذه
 الصورة في هذه الحالة من مفتحة هذه الشر فخالف المذهب في النصوص
 متطابقة على ان الكتابة لا تبغض لعيب العرف او استحقاقه بل يجره العرف
 ماله كاتبه لم يكن له مال واما ان كان له مال فان عتقه يجره عليه
 بانه حر والكتابة لا تبغض على حال واما ان لم يكن له مال فهو العتق
 الا حصل له في جو العرف المستحق على قول وعلى كذا في بعض ماله حر
 فلو قال لا اراه وجه الله اخره لكان اوله ولعله في ذلك عار وعلقت الواو مكان لا
 في لوحات العبارة في ذلك كما كان لقوله وان بضمه له ان لم يكن له مال فانه
 لا الحلف مع بضمه في الكتابة في العرف شبهة او لا حال

مال اء واظلا عبارته مو الاختصار ان فحة فحة ما لا يتبع هذه الكتابة على ما
 به مثله ان يقول لا يصيب عوض او استخفاف فبان يدل ما كررت من مخالفة هذا
 الحكم للنصوص وهو كذا الا انه ظاهر في الفقه وانما لا يكون له مال بله تعليل
 العوض او استخفافه تيسر بحجزه فتبعض الكتابة ويرى جماعة ما في
 الكهنة قال مالك اذا اء عتاقته وعليه دين او على ما بعد من اموال
 القرض ما بطله اخذ من الحية قال اب الفاضل ويرجوها فبطلت فقول اب
 الفاضل انما يفتخ الكتاب بالبرق في الاستخفاف والبرق ما كان له مكانه كماله
 ويرى على الكتابات ولا في قال اب الحبيب اما لو غره بما لا يشبه له فيه رد
 عتقه وكذا لو اعطى مال الفرس وفي تاول النصوص التي لا تفتخ بعض
 الكتابة مع عيب العوض او استخفافه على ما اذا كان للكتاب مال واما ان
 لا يكون له مال بانها تبعض يكون كلام الله مفيد الظاهر قلنا لا نحل
 ان ما ذكره ظاهر الفقه بانه لا يلزم من كون الكتابات لا مال له ان يحجز بتبعض
 الكتابة بل قد يكون ما لا مال له على الصعي كما تبعض الكتابة وما ذكر
 من محسورات الاستخفاف لا يرب الكتابات وهو كذا وانما اب يوضح ان
 بعض القول اب الفاضل ويرجوها في ربة كتابا واما ما ذكر من تاول
 النصوص مما لا مال له من ربة بنص من نابل وعوض من لا مال له بله
 استخفاف عوضه كتابا واما من له مال فلا يرد عتقه ويتبعه بانه كذا رايته
 بعض النسخ بانه ما شتر من اء ووجه القوف مذهبنا او استحق كذا
 في مذهبنا كذا بكتبه له ويحكم له مال اتبع به ديننا وهذه الكلام
 اقر به الاستقامة وموافقة النقل الا ان قوله يا استحق اذا كان موصوبا
 يرجو فيه بالقيمة ليح كذا بل انما يرجو للموصوف بالمثل كما تقرر في
 العيب والاستخفاف ويجب ان يغيب قوله في المذهب بكتبه اذا كان موصوبا
 واما ان كان موصوبا الرجوع فيه بالقيمة وهذا ان الكتابات اء امر القرض
 الذي كوتب عليه وعتق والى الحية القرض مذهبنا فان عتقه يفتخ ويرجو

البر

2
ج

الحية على الكتابات بتلك القروض ولا يرد في هذه القروض بين كونه من ذوات
 مثال ارم ذوات الفهم لا عتق الكتابات كما كان في الزمة اكتبه المحل فيه
 والمحل فيه انما يظهر به عيب مرجو على المحل اليه بكتبه لانه غير معين وانما
 الكتابات القروض التي كاتبت اليه وكذا في القروض التي كاتبت عليه موصوبا بفتق
 ايضا استحق في القروض من يه الحية بان عتقه يفتخ ويرجو الحية عليه
 بقيمة القرض وكذا ان كان القرض معينيا باستحق بكتبه اء به وعتق الكتابات
 بان القرض يفتخ ويرجو الحية بالقيمة وانما انما يفتخ بكتبه بكتبه بكتبه
 في المذهب بالقيمة يرجو الموصوف بالقيمة بكتبه انما اشار الى قياس الموصوف
 على المعين ووجه بحث وقوله انما يشبهه هو شرك في القرض والرجوع
 بالقيمة في استخفاف الموصوف والقيس ولا يرجو اليه المذهب لانه لا يفتخ
 ملك الكتابات ومبطلون هذه الشرط يفتخ ان هذه القروض استحق ان يكون
 فيه شبهة للكتاب فان عتقه لا يفتخ ويصرف الحية كتابات وهذه القروض
 مال ورواية المذهب واب نابع عنه في الفطاعة وقال به اب الفاضل وغيره
 وابرق بين الفطاعة والكتابة وقوله وانما في الاخرى انما يفتخ مال الكتابات
 التي تليها الرجوع عليه بالمثل بصورة العيب وبالقيمة في صورة الاستخفاف
 بكتبه بكتبه بكتبه بكتبه بكتبه بكتبه بكتبه بكتبه بكتبه بكتبه بكتبه
 فتم وهو مذهبنا ويرى ما ذكره بكتبه بكتبه بكتبه بكتبه بكتبه بكتبه بكتبه
 لا يفتخ لانه لا يفتق كما قال مالك ويعود كتابات هذه الاخر ما تعلقه الثقة
 من كلام الامام اب مرزوق ونقلته من ما فيه من التطويل ليكون معرفة للنكسر
 والتامل على انما اصطلحت منه شيئا يجسر ارفه كاتبت بكتبه بكتبه بكتبه بكتبه
 الا ان انفتحت قبل وفوق على عامه لا يفتق على ان يكون التفتير وفتحت
 الكتابة ارمات وفتحت الكتابة ارمات ووجه القرض مذهبنا لانه من النوع المضمون
 عنه الملك البعدي بلا استحق كقول اب الحبيب وبه ليس الجمالة وبه لا يفتق
 الامام المذهب يميز بكتبه بكتبه بكتبه بكتبه بكتبه بكتبه بكتبه بكتبه بكتبه

قوله وورث الخلفاء مفسر ما قول ابن قدام والوطني من القول بليحس برجوع بناد
ابن عرفة هو فكا والحق ابن كنانة وصاح احب ونحوه لا بد من السكاح والاص
قوله وفي بعض النسخ قول ابن كنانة ابن الحاميد يمينه وفي موزة التوضيح في قوله
ويعطى **قوله** والزوجة في حرة ابنه زوجة الجار **قوله** ويبيع من ابنه بعض
النفس والابنية اما وان اوصى حية في بيعه من ابنه استثنى ورث بعد النفس
والابنية فليكن الابنية معطو وبلا والواو على النفس وكذا في بعض النسخ وهو صحيح
وفي بعض النسخ بالفاء مكان الواو والواو على النفس والنفس في هذا على قول الزيادة
في التي قبلها **قوله** ولاخير الوارث في بيعه او عتق ثلثه او الفداء به لعل له
ينبغي ان يعطى هنا لعل عتق بالواو لانه متبوعه ولفظ الفداء بالواو
شروط **قوله** واما مات بعد اشتراكه ولم يفتق اشتراكه غير مبيدو الثلث في
بعض النسخ لم يفتق وفي بعض النسخ لم يفتق وكلاهما صحيح **قوله** وقضاء ارمه
من ماله شارك بالجزء لانه ماله مجرور علمانه واما الاموال كما عتق ابن الحاميد
ولا يبعد علمان ثلث ما موصولة وله صلته في العلم من قوله في ذلك الجنس
ولعل هذه اذ لم على المراد **قوله** ثم العتق لثمة ثم لاكثر من ثلث عشر من ثمة وكذا
في النسخ مات بانه عتق فيها المقتنى لثمة ثم لثمة كما جعل الله
زيادة لثمة الاجل باليدين بعد التظهر وقبل السنة كما ترى وماله علم اقل من
سنة كما يكون مرتبة زانية في امرها لا بد من **قوله** ثم عتق مملوك ثم حج
بالضرورة فينتج حار كعتق مملوك ومعين غير مملوك وحار حاطه انه جعل
العتق غير المملوك ومعين غير مملوك والجزء من الضرورة في مرتبة واما في حج
غير الضرورة في اخر الرتب **قوله** وبنصيب ابنه او مثله بين جميع الامراء
بالجميع جميع نصيب الاب وكل المال اربابا به في العتق من ارباب
الاب واما اوصد المال او نصد الباغ اكان ابنه وثلث المال او ثلث
الباغ اكانوا ثلاثة هكذا ولهذا التفسير يفرق الابن بلفظ موزن
وبما اراد ابن الحاميد بالجميع كل المال ليس بالاحتساب في التحويل فيقال

وان ارض بنصيب ابنه او مثله بان كان له اب واما بالوصية بالجميع
ويقال ما يفرق له وان كان له ابنان بالنص وان كانوا ثلاثة بالثلث وان كانوا
اربعة بالربيع ومن هذه اوصاف ابن الحاميد فيقول في زانية ابنة اقول
البر فليس في مثل النصيب ما في النصيب ولذا صرح الله بهما فلهما
بنه هب القبطان باجاء ما شاء **قوله** وبنصيب امة ورثته يجز امره
روى صحيح في قول ابن الحاميد ولو اوصى بمثل نصيب امة ورثته فله جز
بعد روى صحيح قال في توضيح ما كان عتق ورثته عشرة فله
العشر او تحفة فله التفرع والتعاقب لانه ما يحتسب كل وامة واليه يرجع
كل ابن عبد الصلاح **قوله** كان منى لثمة التثنية راجع لما تضمنه ما قبله
من انقطاع الحقة ولفظها قال بعد الا لا يبق في الحقة او الوارث فيستمر
قوله وهو زوجة برار كان مرفوض المعلوم التفسير المؤقت للوصية لا للمنافعة فله
قوله او المهر تنزوي وزوجته مملوك وصى ما عتق ايماء **قوله** والقول له في عتق
النفقة كذا في ابن الحاميد فقال ابن عبد الصلاح وكذا في اصلها **قوله** راجع
فان يخرج الموت كذا قال ابن قدام ومعه امة لها ابن عتق وماله تعلم التوضيح
باب العتق **قوله** فخر من تركة الميت
مما تعلق بغيره كما يكون ومعه جنس اشارة لنوع ابن رثته في المقاتل كما
الحقوق الميعنات فيخبر وكلها وان اتت على جميع التركة ونحو ذلك مثل ارجع الولد
والرمل والزكاة ثم الحاميد الذي يموت صاحبه وفيه اربعة اقسام الماشية اذا
مات عتق مملوكا عليه وفيها خمس التثنية في الزكاة وما افرق به المتوهم
من الاصول والقروى في اعيانها الرجل او فامة عتق في سنة في اللعبة الجاه
مرفوضا في ثباته بغيرها **قوله** ومصب كلاه يقصا ويحاطا في التثنية ولاخت
لاب في مصب كل وامة منطها اخرها المصالح لهما في عتقها في غير الاب
واما بنت الصلب فيعصبها خولها في حار واما بنت الاب فيعصبها
اخرها واب عمها وفي عصبها ابن اخيه او حبة عمها كما يشير اليه في

117

بكما يجاء ما به كانه هذا **قوله** والجم والاولاد الاخرين كذا به بعض النسخ وظهر
 الصواب اعو عصب الجمة والبنت وابنت الابن والاخت الشقيقة والاخت للاب
 والاولاد تنسبة اول والاخرى تنسبة اخرى فلهذا تنسبها مضمومة والياء يملها
 قبل العلامة مضمومة عن الدلالة في قوله **قوله** والاب والاخت والقرابة بالاد
 نعم وهم جرياء الثاني على الاول حتى يخص اب الاخرى تنسب غمرا وغير غمرا
 وانه اختز من الاخرى غير الغمرا وابدهم مثله في قوله **قوله** والاب والاخت
 والمختصة **قوله** واد كان محلها في اب ومعه اخوة لا محقق لو يفيق الا
 بقوله اب لان رجة تشبهه المالكية ثم منلهم من جرة المالكية على الاخرى
 كالمع واب الحامد واب شام ومنهم من يرى عملها من المختصة كما هو في
 النجاء **قوله** وهو لا ير تصرح به ابس عما حب كما عنه غير واما وقال ابس
 ثابت في تصحيحه خلاو اب عبد السلام لعله اختار به تصحيطه ابر عزة بل
 هو موقوف لقول النخعي ميراث مولا المرأة للعصبة لها وعقلهم على فومها ان
 لم يكن لها ولا جاد كان يقال مالك ميراثهم لولا لها على فومها
 وفان اب بغير النظر الاميراث لولا لها منهم وقال عبد الوهاب فيل يجل
 ولها هو العاقلة لا البنوة عاصبة في بعضهما اب عرفة بقول ابر بغير
 كما هو في اول المرأة ليعبد من العصب بالخلو اذ مضمون **قوله** والاخت
 والجم والاخوة كما تدفع الشقيقين في الاب **قوله** هذا هو الصواب بتجريد الشقيق
 مراد انت العصب **قوله** واسقطه ايضا الشقيقة التي كالعاصب لبنت او
 بنت اب باكثر خيمير اسقطه من عاصب على الاب ولعله ايضا
 تل على انه اسقطه في غير هذه المحصلة وهو بطلون قوله وهو على الشقيق
 في عمة الاب والجمارية فيسقطه واللاح في قوله لبنت لا التعليل او اسقطته
 ايضا الشقيقة التي حارت كالعاصب لعل البنت والظاهر من الشارح انه
 محذوف هذه اللاح بالجم بخص اب البنت واخت الابن تصفها بالاب
 ودرج على ذلك في الشامل بطلان وسقط الاول لا باخت شقيقة وابس

وابنه

وابنه ربت باكثر وهذه ام ابض الوهم الخارق لاجتماع التي لا يجل العسوت
 عليه موطا فدية الاخت الشقيقة اذ لم يفيقها بالعاصبة كما هنا ولم يبد
 من اخصها **قوله** لا يبيح اب يختز منه **قوله** ثم المقتضى كما تدفع ابي بطل الولا
قوله وورث غمرا من خص بالافواه وانما يتبع في المسلمين الا فوه مفتاح وان عار اقل
 ميراثا وغمرا بما يتبع في المسلمين لندور كالفلق في التزويج والوهم **قوله**
 واصول اثنتي عشرة واربعة وثمانية وثلاثة وستة واشتات عشرة واربعة وعشرون
 اختصر على هذه الاصول الشقيقة المتبعين عليها واضرب عبد الله في المختار -
 ايها المنة اختيار الجمة في بعض الصور ثلث الباء قال العقباء في شر والحوبي
 ولها ثمانية عشر كاح اوجهة موهن او موهن لعله من الاقوات باكثر وجدة
 جاد الباء بفتح تات الصة من ههنة من ستة والجم يختار ثلث ما يفر والثلث
 للخمسة فتضرب الصمة في ثلاثة تيلو ثمانية عشر الثانية صمة وثلاثون
 كما لو زيد في المثال زوجة فان الباء بفتح الصة من الربو بسبعة مائتي عشر
 يامة الجمة ثلثها والثلث لها فتضرب الاثنى عشر في ثلاثة وثلاثين
 ومن العراض من اراد ان يفرض ان يفسد بعض السطاح كلالها فيلا يلهها
 له وقال اب عرفة من الغامها بجل مناهة في اصول العراض في الجوز
 المطلوب وجود في العريضة من حيث هو مضاف لكل التركة ومن عدها
 بجل مناهة في كمال الجوز الذي هو مضافا له حيث هو مضافا لكل التركة
 وكان يجر لنا التركة في كونه خلا بالفتيا او مضمون تربت عليه بانه وكل
 لوياع يخلص حصص غير ثلث ما يفر حصص من ربع ليلية فلا يجه الجمة
 بالثبقة اجم لا كجم وام واخوين واخت باعت الاخت حصصا من رطل ودرمنا
 على قول اشهد اب العصب لا يخل عليها لعل السطاح فعلى الاول في كل
 الجمة من الاموين في الثبقة في كل الاخت ومن الثاني لا يخل لانه ذو صلح
 خاص **قوله** والثلث من ثلاثة والحصص من ستة مسقط من بعض النسخ -
 والصواب ثبوته **قوله** والشئ والصحة من او الثلث من اربعة وعشرين صواب

اضرب

اح ولده اسماعيل اربعة كرم محمد وعمر وعليه واسماعيل يولد في مكة وعمر
وعلى الشهابين قنفل ابر عرفة عن الطبقة الخامسة من تطفه في القهالة اسماء
رجل الكتب الصفة اربعة امة احو في غير وعنه مفلح وابو اوو والتصان
قال ابر عرفة وصفت من غير وامة من يوثق به ابر بن العشرة التي بنى
والله مع ينة سكا بارض المغرب كان صبي بن ابراهيم ايا لها انه ولد له عشرة
ذكور من حمل وامة من امراته يحفظهم في مائة كور وعطهم ابر امير
المرنيس يدفون المنصور با على كل وامة منطع الله دينار هب
وانظر ابا لهم ارفا بوا دسك قينا بلها مينة تفر من الان ينة العشرة
وبنى يدفون المنصور مينة تصامتها والواي يعط ينطها ثم راي
في مكة الوقت رجا يعرفون اب العشرة بصالته عن نصبه وسيسه
في ثرا مثل ذلك كلام ابر عرفة وكان له ينف على مائة ربيع الجيس
من قسح القربا من تكلمة ابر عمة الملك اذ قال تقول بعض الاغنياء
سبب مكة التشكيرة انهم كانوا اخوة توايح بصيد عن ذلك امة
اعفا بلهم فبالوا جعلوا المنا خنزيرة تلك عشرة هميهم السر
كل والحمد لله شبا الفليل د مد مفلح خليل من اخا بد لشرو بظهر
الصغير مفلح عليه بحول الله كل عديم ودية العشرة الاوسك من صغر
من عا مينة وتصفيهاية عرفنا الله تفلح فير وركنه يجل مينة ناهية
البنى الامير ومية المرسلية والامام المتقي وفاية القر المجليس على
الله عليه وعلد الله وجمعه الطيبين الكا طريد المنتخين وانفرد عوانا
اب الحمد لله رب العلمين
وبد النسخة المنتخين في امنها عمل مكة الكتاب والحمد لله
يوم الجمعة بعد صلاة الظهر السادس من رمضان المفلح
سنة تصعد وشهابين وتصفيهاية ومرتعا مكة النسخة وله
الحمد لله عز وجل الاثني آ م تشهد شوال الا برى عماد